رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل

المرحلة الثانية

”

نريـدُه مسـتقبلًا نسـتعيدُ فيـه صدارتَنـا فـي التعليـم، وننهـضُ فيـه باقتصادِنـا، وتـزدادُ فيه قـدراتِ قطاعِنـا العـامّ وفاعليّتـه، ويزدهـرُ فيـه قطاعُنـا الخاص، فتـزداد الفُرَص على مسـتوى متكافـئ، ونواجـه الفقـرَ والبطالـةَ بـكلّ عـزم، وينطلـق شـبابُنا فـي آفـاقِ الرّيـادة والابتـكار.

عبدالله الثاني ابن الحسين

30 كانون الثاني 2022

“

المحتويات

1. المقدمة **7**

2. الملخَّص التنفيذي **11**

3. رؤية التحديث الاقتصادي **15**
3.1. الدوافع والمبررات 15
3.2. منهجية العمل 20
3.3. خصائص الرؤية 22
3.4. الإطار التنفيذي 23

4. الطريق نحو المستقبل **25**
4.1. ركيزتا الرؤية 25
4.2. الاستدامة 29
4.3. إطار الأهداف الاستراتيجية 31

5. ركيزة النمو الاقتصادي **33**
5.1. الاستراتيجية المستقبلية للنمو الاقتصادي 33
5.2. أولويات النمو الاقتصادي 34
5.3. خريطة طريق النمو الاقتصادي (2022-2033) 103

6. ركيزة «جودة الحياة» **106**
6.1. الاستراتيجية المستقبلية المتصلة بـ«جودة الحياة» 106
6.2. أولويات تحسين جودة الحياة 107

7. عوامل النجاح **114**

8. مراحل تنفيذ الرؤية **116**
8.1. المراحل الزمنية للتنفيذ 118
8.2. محرّكات التنفيذ 119
أولاً: محرّك الصناعات عالية القيمة 122
ثانيًا: محرّك الخدمات المستقبلية 124
ثالثًا: محرّك الأردن وجهةً عالمية 128
رابعًا: محرّك الريادة والإبداع 129
خامسًا: محرّك الموارد المستدامة 131
سادسًا: محرّك الاستثمار 133
سابعًا: محرّك بيئة مستدامة 139
ثامنًا: محرّك نوعيّة الحياة 140
8.3. ترجمة الرؤية إلى واقع: النموذج المعتمَد 147

1. المقدمة

وجّه جلالة الملك عبدالله الثاني رسالة، يوم 30 كانون الثاني 2022، إلى أبناء الوطن وبناته، بمناسبة عيد ميلاده الستين، تناول فيها ملامح مستقبل الأردن في إطار رؤيةٍ وطنية شاملة عابرة للحكومات يشارك فيها الجميع.

وأعرب جلالته عن فخره واعتزازه بما أنجزه الأردنيون «رغم الصعاب وكثرة التحديات، ليثبتوا مرارًا وتكرارًا أنّ عزيمتهم وإرادتهم ووعيهم أقوى من أعتى العواصف».

وأكد جلالة الملك أنّ طموحه للأردن ليس له حدود، وهو طموح منبعُه الإيمانُ العميق بأننا «قادرون على صنع المستقبل المشرق الذي نريد».

وتحدث جلالته عن ملامح المستقبل المنشود قائلًا: «نريده مستقبلًا مشرقًا نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع، نريده مستقبلًا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحدّ من عدم المساواة، وينطلق الشباب في آفاق الريادة والابتكار». وتابع جلالته بقوله: «نريده مستقبلًا عنوانه التميز، وجوهره الإبداع، مستقبلًا منفتحًا على التغيير والتطور، يستوعب الأفكار الجديدة، ويحتضن التنوع، ويوسع قاعدة قواسمنا المشتركة، لنبقى رمزًا للتسامح والإيثار».

ودعا جلالة الملك إلى تحديد وتنفيذ خطوات فاعلة لجذب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات الوطنية، إلى جانب «وضع خارطة طريق واضحة بسقوف زمنية للتغلب على العقبات التي تعيق نمو القطاع الخاص، ولمعالجة السلبيات التي تشوب العمل المؤسسي في القطاع الإداري في الدولة».

وأكـد جلالتـه أن التشـاؤم لا يبنـي مسـتقبلًا، وأن الإحبـاط لا يقـدم حلـولًا، وأننـا «لـن نمضـي خطـوة إلى الأمـام إن لـم يكـن الطمـوحُ دافعَنـا الـذي لا يهـدأ»، مشـدّدًا على أنّ المواطـن «شـريك أساسـي فـي تسـريع وتيـرة التغييـر الإيجابـي والإفـادة منـه»، وأنّ الجميـع عليهـم الوقـوف «صفًّـا واحـدًا فـي مواجهـة مَـن يعمـل على إدامـة الوضـع الراهـن، حمايـةً لمصالـح تتأتـى لـه مـن اسـتدامته، أو خوفًـا مـن بـذل الجهـد والتضحيـات المطلوبـة لتحقيـق الجديـد الـذي يعـود بالمنفعـة على الجميـع».

وقـال جلالـة الملـك: «لا أرى مكانًـا لنـا إلّا فـي مقدمـة التغييـر، الـذي يسـير وفـق رؤيـة وطنيـة شـاملة واضحـة المنهجيـة والأهـداف، لا يعيقهـا تـردُّد ولا يضعفهـا ارتجـال ولا تثنيهـا مصالـح ضيّقـة. نسـير إلى الأمـام دون تراجـع فـي تطبيـق هـذه الرؤيـة، التـي تسـندها الإصلاحـات الإداريـة والاقتصاديـة».

ووجّـه جلالتُـه الديـوانَ الملكـيَّ الهاشـميَّ للبـدء بتنظيـم ورشـة عمـل وطنيـة تجمـع ممثليـن مـن أصحـاب الخبـرة والتخصـص فـي القطاعـات الاقتصاديـة، وبالتعـاون مـع الحكومـة، لوضـع «رؤيـة شـاملة وخارطـة طريـق محْكَمـة للسـنوات المقبلـة»، تضمـن إطـلاق الإمكانيـات، لتحقيـق النمـو الشـامل المسـتدام، الـذي يكفـل مضاعفـة فـرص العمـل المتاحـة للأردنييـن والأردنيـات، وتوسـيع الطبقـة الوسـطى، ورفـع مسـتوى المعيشـة لضمـان نوعيـة حيـاة أفضـل للمواطنيـن.

وقال جلالته إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب من الجميع جهودًا مكثفة «تبني على مواطن قوّتنا، وتعالج كل نقاط الضعف في التخطيط والتنفيذ»، بما يرفع سويّة الأداء في مختلف القطاعات، ويوفر الفرص والخدمات لكل الأردنيين بما يليق بهم.

ودعا جلالة الملك إلى وضع آلية «تكفل المتابعة الحثيثة لتنفيذ هذه الرؤية في كلّ القطاعات، وتضمن اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتغلُّب على المعيقات»، وبما يحقق «ضمان الاستمرارية في الإنجاز للحكومات والمسؤولين، والحيلولة دون إعادة صياغة الخطط والاستراتيجيات كلما حلّت حكومة محلَّ أخرى».

وأكد جلالته أن هذه الآلية ستخضعُ لمتابعةٍ شخصية منه، وأن الرؤية الوطنية الشاملة وما تتضمّنُه من خططٍ وبرامج، ستشكّل «المرتكزَ الأساسي لكتب التكليف للحكومات، بحيث تبني على ما أنجزته سابقاتها، فيتواصل الإنجاز وتتحقق ثمارُه إصلاحاتٍ شاملة وخدماتٍ فاعلة، وتطورًا اقتصاديًّا وإداريًّا، وفُرَص عمل».

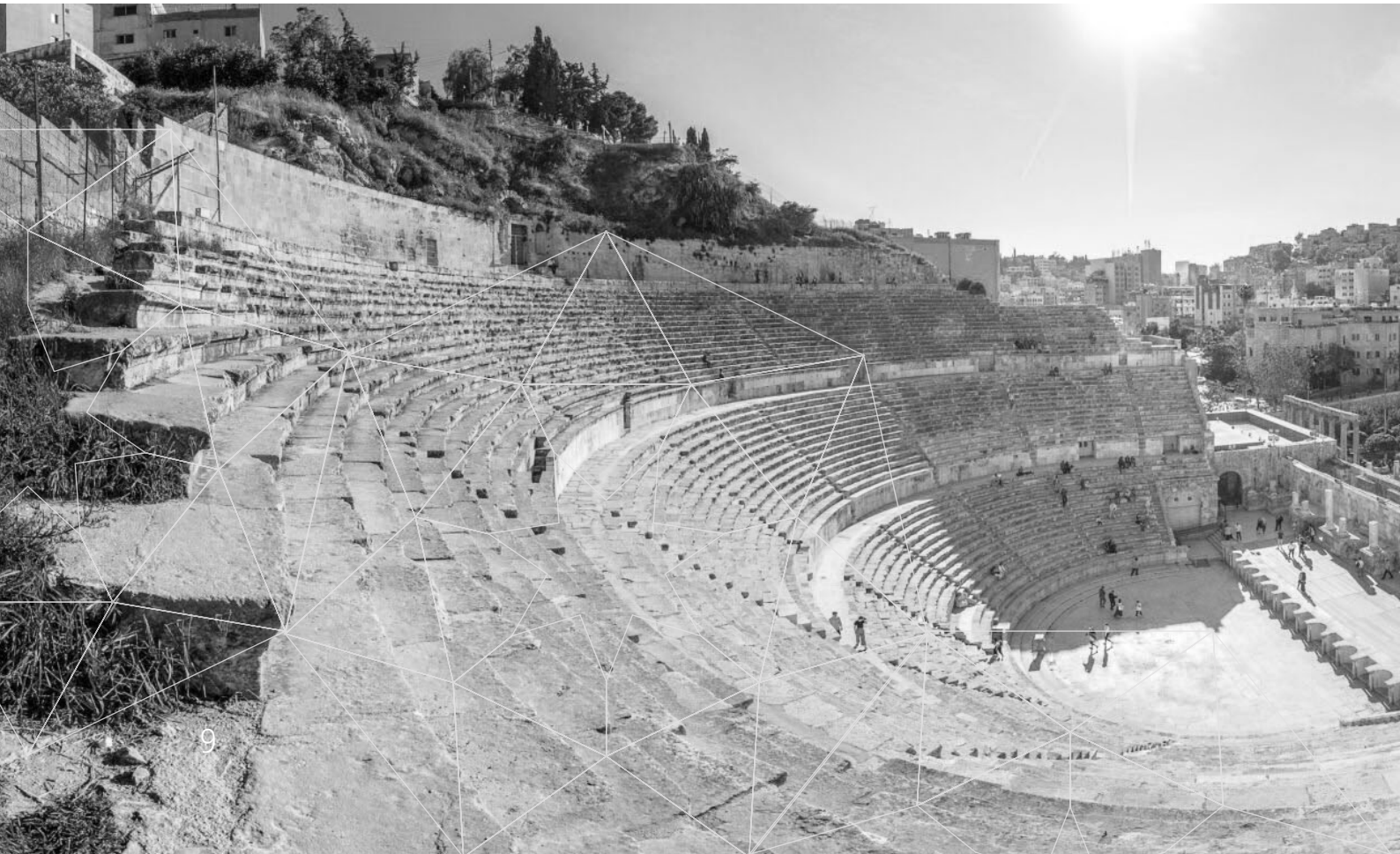

CONSTRUCT3

2. الملخَّص التنفيذي

تتمحور رؤيةُ التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «مستقبل أفضل»، وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركنًا أساسيًّا في هذه الرؤية المستقبلية. ويمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النموّ المستمر لصافي دخل الأفراد. ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

بدأت نقاشات الرؤية في منتصف عام 2022 حيث عكست خلاصة جهود دؤوبة استمرت شهورًا عدة لأكثر من 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان ووسائل الإعلام والشركاء التنمويين. وقد ساهم جميع المشاركين في ورش العمل الإقتصادية الوطنية في تشخيص واقع الحال من خلال تحديد مواطن القوة، والتحديات أمام عملية التنمية والتطوير، واستخلاص الدروس من الرؤى والخطط السابقة، ووضع نقطة الإنطلاق حيث نتج عن ذلك تحديد ثمانية محركات لنمو الإقتصاد، وتم إطلاق أكثر من 360 مبادرة غطت تلك المحركات. وقد قامت الحكومة بإعداد برنامج تنفيذي للمرحلة الأولى من الرؤية (2023-2025) والذي جرى من خلاله العمل على أكثر من 500 مشروع.

وكجزء من الجهود الوطنية لدراسة وتحليل نتائج المرحلة الأولى وتقييم الأداء ومعرفة الإجراءات التصحيحية اللازمة للمرحلة الثانية، تم عقد ورشات عمل قطاعية في منتصف عام 2025 حيث شارك في هذه الورشات مجموعة من الخبراء والمختصين من مختلف القطاعات. ونتج عن هذه الورشات تحديد 236 مبادرة للمرحلة الثانية تغطي 36 قطاعًا رئيسيًا وفرعيًا مقسماً على ثمانية محركات نمو، حيث جرى وضع وصف تفصيلي لكلّ مبادرة، وتحديد الأهداف ومؤشرات الأثر، والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني محدد.

الشكل رقم (1):
محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

الشكل رقم (2):
الأهداف الرّئيسية لمحركات النمو الاقتصادي الثّمانية

	الأهداف
الصناعات عالية القيمة	تطوير الأردنّ ليكون مركزًا للصناعة في المنطقة من خلال رفد الصادرات سريعة النّموّ بالمنتجات المتميّزة وذات القيمة العالية.
الخدمات المستقبلية	تحقيق التميّز في القطاعات الخدميّة بهدف دعم التّنمية الوطنيّة وزيادة الصادرات الخدميّة على الصّعيدين الإقليميّ والعالمي.
الأردن وجهة عالمية	ترسيخ مكانة الأردنّ كوجهة رئيسة للسّياحة والإنتاج السّينمائيّ.
الريادة والإبداع	إعداد المواهب المواكبة لمتطلبات المستقبل والموارد والمؤسّسات القادرة على تسريع النّموّ الاقتصاديّ الأردنيّ وأهداف نوعيّة الحياة.
الموارد المستدامة	تحسين استخدام الموارد الطبيعيّة في الأردنّ واستدامتها؛ لإطلاق نموّ قطاعيّ شامل وتحسين نوعيّة الحياة.
الاستثمار	تحفيز الاستثمارات المحليّة والدّوليّة من خلال إعداد إطار لبيئة جاذبة للاستثمار.
بيئة مستدامة	تعزيز الممارسات المستدامة بوصفها جزءًا أصيلًا من النّموّ الاقتصاديّ المستقبليّ للأردنّ وتحسين نوعيّة الحياة.
نوعية الحياة	تحسين نوعيّة الحياة لجميع الأردنيّين من خلال تطوير وتطبيق مفاهيم حياتية شاملة تتمحور حول المواطن والتنمية الحضرية والإجتماعية.

وتسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى ما يلي:

1. انتهاج الشفافية في توفير المعلومات المتعلقة بالأهداف والأولويات الوطنية.
2. تحديد مجالات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمملكة البناء عليها لتحفيز النمو وخلق الفرص الاقتصادية.

3. توحيد جهود الوزارات والمؤسسات المختلفة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية وضمن خريطة طريق واضحة المعالم.

4. توجيه التخطيط الوطني نحو التفكير الاستراتيجي بما يضمن تحقيق الأهداف الوطنية بصورة أفضل وأكثر استدامة مما سيتحقق عبر الإجراءات التكتيكية.

5. تعزيز عملية صنع القرار ووضع السياسات لتستند إلى البيانات والمعلومات بشكل أفضل، وذلك للحد من التغييرات العشوائية والقرارات الشعبوية، لتتطور تلك العملية بما يضمن اتخاذ قرارات أكثر استراتيجية.

6. تعزيز القدرة على المساءلة والمتابعة وإجراء التدخلات المطلوبة لتحسين آلية التنفيذ وقياس الأداء.

7. وضع خريطة الطريق أمام الأحزاب السياسية لتتفاعل معها من خلال برامجها أو باقتراح بدائل وبناء برامج تتشارك مع ما تطرحه الرؤية.

8. إثراء أجندة التعاون مع شركاء الأردن التنمويين، لتوجيه الدعم نحو الأولويات الوطنية.

ولأنّ التحدي الرئيس يكمن في التنفيذ، فقد تم وضع آلية تكفل المتابعة الحثيثة لتنفيذ الرؤية في كل القطاعات، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمرارية التنفيذ والتغلُّب على أيّ معيقات. وقد تم تعزيز دور كلٍّ من وحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء، والوحدات التنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال إعداد نموذج عمل تشغيلي مفصّل يوضح آليات المتابعة مدعوماً بنظام إلكتروني لرفع التقارير الدورية عن مؤشرات الأثر، وحالة الإنجاز لجميع المبادرات والمشاريع، بينما يضمن الديوان الملكي الهاشمي متابعةَ التقدم والإنجاز بحسب ما أُسند للحكومة من مهمات في كتب التكليف.

3. رؤية التحديث الاقتصادي

3.1 الدوافع والمبررات

حافظ الأردن على منعته رغم التحديات الكبيرة الممتدة التي واجهها خلال السنوات الأخيرة، على غرار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وما سُمّي «الربيع العربي» وتبعاته، والإرهاب الذي تصاعدت وتيرته واتسعت رقعته في المنطقة والعالم على حدّ سواء، والأزمة السورية التي تسبّبت بموجات لجوء أثقلت كاهل الأردن بأعبائها، وجائحة فيروس كورونا المستجدّ، والأزمة الروسية الأوكرانية التي أدّت إلى تعطيل سلاسل الإمداد والتوريد وتسبّبت بأزمة غذاء وبموجة من التضخم وارتفاع الأسعار على مستوى العالم. وقد تأثر الاقتصاد الأردني مؤخراً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما رافق هذه الحرب من تداعيات إقليمية ودولية.

وبهدف تعزيز مكانة الأردن ضمن مختلف المؤشرات الدولية فقد تم مراجعة المؤشرات التي تم تحديدها خلال المرحلة الأولى واعتماد مؤشرات المرحلة الثانية. وشملت مؤشرات المرحلة الثانية جميع مؤشرات المرحلة الأولى باستثناء المؤشرات التي توقف اصدارها مثل: مؤشر ريادة الأعمال العالمي، والمؤشرات التي تم استبدالها من الجهة المصدرة مثل: مؤشر التنافسية العالمي الذي تم استبداله بمؤشر مستقبل النمو، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي تم استبداله بمؤشر جاهزية الأعمال.

ووفقاً لمجموعة المؤشرات الدولية المعتمدة للمرحلة الثانية في الشكل رقم (3) يظهر أن أداء المملكة يتراوح غالبًا في المستوى المتوسط، الأمر الذي يدلّ على وجود حاجة للعمل الجاد لتحسين ترتيب الأردن في تلك المؤشرات.

الشكل رقم (3):
تصنيف الأردن في أحدث إصدار لمجموعة من المؤشرات الدولية

المؤشرات	تصنيف الأردن					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	ترتيب المرحلة الأولى
مؤشر مستقبل النمو*						
مؤشر التعقيد الاقتصادي 2023			●			64/132
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي 2023			●			71/153
مؤشر الابتكار العالمي 2025			●			65/139
مؤشر التنمية البشرية 2023			●			100/193
مؤشر الأداء البيئي 2024			●			77/180
مؤشر التقدم الاجتماعي 2024			●			80/170
مؤشر مدركات الفساد 2024		○				59/180
مؤشر الاستقرار السياسي 2023			●			110/193
مؤشر ليغاتوم للازدهار 2023			●			86/167
مؤشر تنافسية المواهب العالمية 2023			●			70/134
المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2024					●	123/146
مؤشر المرأة والأعمال والقانون 2024					●	161/190
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية 2024			●			89/193
مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر 2023					●	95/104
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2023			●			84/139
مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي 2024				●		132/192
مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022		○				47/113
مؤشر جاهزية الأعمال**						

○ متقدم ● متوسط ● متدنٍّ

المصدر: هارفارد إديو، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنتدى الاقتصادي العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ييل SOLABILITY EPI، مؤسسة هيريتيج، معهد ليغاتوم، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقدم الاجتماعي، الشفافية الدولية، INSEAD، GEDI

* مؤشر مستقبل النمو هو مؤشر عالمي يتمحور حول 4 ركائز رئيسية والذي يمكن استخدامه بدلاً من مؤشر التنافسية العالمي كما هو موضح بالشكل رقم (4).

**مؤشر جاهزية الأعمال: مؤشر تم اصداره حديثاً من قبل البنك الدولي وسيتم إضافة ترتيب الأردن لهذا المؤشر عند صدور التقرير.

وبالمقارنة مع نتائج تلك المؤشرات في بداية الرؤية نجد أن ترتيب الأردن قد تحسن في بعض تلك المؤشرات مثل: مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، ومؤشر الابتكار العالمي، والمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، ومؤشر المرأة والأعمال والقانون، ومؤشر تطور الحكومة الإلكترونية. أما في ما يتعلق بباقي المؤشرات، فقد حافظ الأردن على ترتيبه في معظمها في حين تراجع ترتيبه في مؤشرات دولية أخرى. وقد أظهر التغير في مرتبة المملكة ضمن عدد من المؤشرات الحاجة لمزيد من العمل وجهود التطوير لتحقيق التقدم على صعيد الأداء البيئي وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من المجالات.

الشكل رقم (4):
أداء الأردن في مؤشر مستقبل النمو لعام 2024

الركائز الرئيسية	أداء الأردن (النتيجة من 100)
الإبتكار	45.1
الشمولية	53
الاستدامة	58.2
المرونة	55

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

وعلى الرغم من استمرار الاقتصاد الأردني بالنمو، إلا أن التحديات المستمرة وتبعات الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، وارتفاع عدد السكان (ويشمل ذلك اللاجئين)، أدّى إلى ارتفاع نسب البطالة بشكلٍ ملحوظ وبالأخص بين الشباب، مما يعد تحدياً رئيسياً خلال الأعوام المقبلة.

إن التحدي الأكبر أمام الاقتصاد الأردني هو استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة في سوق العمل على امتداد الأعوام (2023- 2033). لذلك تستهدف هذه الرؤية توسيع القطاعات الاقتصادية من خلال تحديد محركات التشغيل والنمو الاقتصادي التي تركز على إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، وتمكين الاقتصاد من توفير مثل هذه الفرص.

الشكل رقم (5):
النمو الاقتصادي والنمو السكاني ونسب البطالة في الأردن خلال الفترة 2000-2024

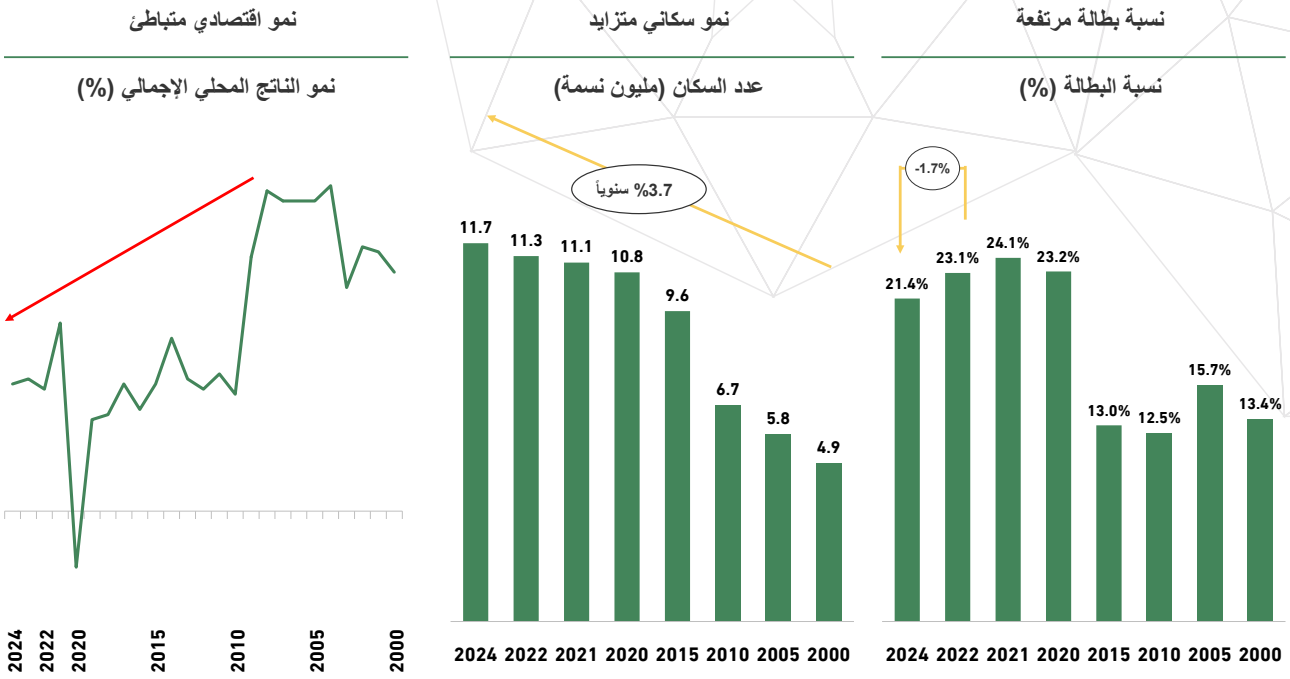

بالنظر إلى الشكل رقم (5) نلاحظ أن المرحلة الأولى من رؤية التحديث الاقتصادي شهدت نمواً اقتصادياً إيجابياً، إلاّ أن هذا النمو لا يلبي مستهدفات الرؤية حيث لا يزال الإقتصاد الأردني يواجه تحديات بسبب ضعف الطلب المحلي، ومحدودية الاستثمارات الخارجية، وعدم التركيز الكافي على القطاعات ذات الميزة النسبية بوصفها محرِّكات للنمو، إلى جانب تراجع الإنتاجية والتنافسية التشغيلية، وضعف الابتكار، وارتفاع الكلف التشغيلية، ومن أهمها الطاقة.

وبالرغم من تبنّي الأردن استراتيجيات وبرامج عديدة في السابق، إلا أنها لم تستثمر إمكاناته الكاملة، وهذا يستدعي:

1. الحاجة إلى أن تكون الخطط المنفَّذة أكثر فعالية، إذ ينبغي تحديد أولويات واضحة في المجالات ذات الإمكانات العالية، واعتماد رؤية مرجعية موحدة لجميع الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية، والاستعانة بخبرات متخصصة في إحداث التغيير، وتحسين التواصل مع الجهات المعنية.

2. اتسام الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية بالشمولية، والموازنة بين الأهداف القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

3. كفاءة التنفيذ، وذلك بتسريع وتيرة العمل في القطاع العام، وضمان توفر القدرة على تقييم الأداء، ومراعاة الأبعاد الكميّة والنوعية في مؤشرات الأداء، وتحديد المخاطر، وتسريع إجراءات التصعيد في حال قصور الأداء، واعتماد منهجية موحدة لإدارة البرامج.

4. توفير البيانات، ووجود مصدر مرجعيّ للبيانات الشاملة وتحديثها دوريًّا، الأمر الذي يسهّل القدرة على اتخاذ قرارات وسياسات قائمة على الأدلّة، ويتيح متابعة عملية التنفيذ وتقييمها بشكلٍ سليم.

5. قوة الأداء المؤسّسي وتحسين التنسيق، إذ ينبغي أن تتواءم الاستراتيجيات والخطط مع الرؤية الوطنية، وأن يتمتّع الأمناء العامّون ومديرو الدوائر وفِرَق العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية بالصلاحيات الكافية، وهذا يستدعي وجود آلية استدامة سليمة في حالة التعاقب الوظيفي.

6. دعم التغيير، وتعزيز الثقة في الأهداف الموضوعة والبرامج، واتباع أساليب إدارة التغيير التي تشمل التدريب والتحفيز وفتح قنوات الاتصال.

هذه المرحلة تتطلب تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، في سبيل رفع مستويات النمو المستدام لمضاعفة فرص العمل، وتوفير حياة أفضل لجميع المواطنين، والارتقاء إلى آفاق جديدة، وإطلاق كامل إمكاناتنا الاقتصادية، وتعزيز الاعتماد على الذات في نواحٍ عديدة، والاستفادة مما لدينا من مزايا، ومن أبرزها: امتلاك جيل الشباب قدرًا وافرًا من التعليم والإبداع، وتوفر بيئة أعمال مناسبة، والموقع الاستراتيجي، إلى جانب الآفاق الواعدة للشركات الناشئة، والعلاقات القوية مع الشركاء التنمويين، ومنعة الاقتصاد أمام التغيرات والتحديات الإقليمية، والإرادة السياسية الصلبة.

أما على الصعيد التحوّلي، فستؤدي التقنيات الناشئة حديثًا (الذكاء الاصطناعي والتقنيات الذكية تحديدًا) دورًا محوريًّا، إلى جانب المنتجات والأسواق الناشئة حديثًا في المنطقة وخارجها.

يتطلب التغيير استثمار الفرص لخلق قيمة مستدامة. ومن خلال رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها، سيتمكن الأردن من توظيف كامل إمكاناته لخدمة المشاريع التنموية والاستثمارية المرتقبة.

ولا بد من الاستفادة إلى أقصى حدّ من التغييرات المتلاحقة، وهذا لا يتطلّب وضع خطط اقتصادية فحسب، بل تبنّي عقلية جديدة أيضًا أثناء سعي المملكة إلى التكيُّف مع تلك التغييرات عبر ريادة الأعمال والتحلّي بالواقعية والمرونة.

3.2 منهجية العمل

انبثقت رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها في المرحلة الأولى عن منهجية تشاركية استندت إلى البيانات وراعت توجهات الأسواق لتثمر حلولًا ملموسة وطَموحة وعملية في آن معًا. وقد استمر العمل استناداً إلى ذات المنهجية في المرحلة الثانية.

لقد تركّز أساس رؤية التحديث الاقتصادي على تقييم الإنجازات السابقة والبناء عليها، وتحديد التحديات الراهنة، وتحليل الوضع التنافسي بالمقارنة مع الدول الأخرى. كما تم دراسة استراتيجيات التنمية الوطنية طويلة الأجل لدول في المنطقة وخارجها. وقد تمخض هذا الجهد عن مجموعة من المدخلات شكلت أساساً واقعياً واستشرافياً لاستكشاف خيارات التنمية والأولويات الاستراتيجية للمملكة. وجاءت التحليلات خلاصةَ مشاركةٍ متعددة التخصصات، إذ ركزت على فهم القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأردني، وإمكاناتها المستقبلية، وفرص النمو الجديدة والناشئة عن الاتجاهات العالمية وتحولات السوق. وفي موازاة ذلك، دعمت النماذجُ الاقتصادية إعدادَ سيناريوهات للنمو الاقتصادي وتقييم مجموعة واسعة من الخيارات. ثم تُرجمت خلاصة هذه العملية وفق نهج علميّ وعمليّ، إلى رؤية وطنية موجزة وخريطة طريق توضح الطموحات المستقبلية وأهدافها وأولوياتها. ووُضعت لاحقًا نواة خريطة طريق تنفيذية تتكون من ثمانية محرِّكات تنفيذ.

وكانت النتيجة النهائية لكل ذلك، خريطة طريق قابلة للتنفيذ، لتكون بمثابة مرجعية لتطوير برامج وخطط تنفيذية قطاعية. وتضمن هذه الخريطة اتساق الجهود واستمرارية التنفيذ في بيئة حيوية متغيرة، من خلال تحديد الأولويات والأهداف المستقبلية.

الشكل رقم (6):
النهج المتبع في إعداد الرؤية

رؤية شمولية إلى حد كبير وبمشاركة جميع الفئات والجهات ذات العلاقة

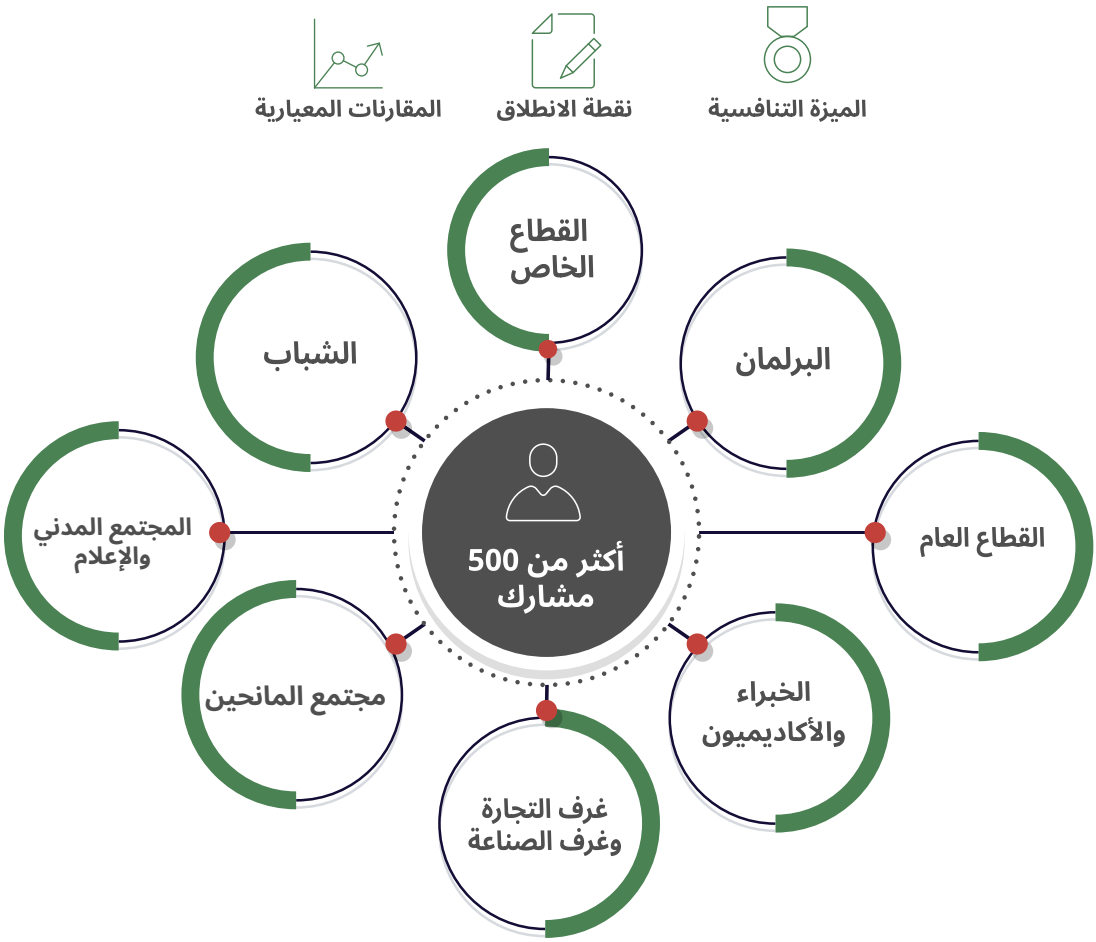

أهم المخرجات

رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق
- التطلعات والأهداف الاستراتيجية
- الأولويات الاستراتيجية
- خريطة الطريق الاستراتيجية

محركات التنفيذ
- مبادرات خاصة
- أهداف ملموسة
- خطط قابلة للتنفيذ
- أولويات مربوطة بالنتائج

حوكمة التنفيذ
- وحدات مخصصة لتحقيق الرؤية
- آليات متابعة وتقييم

3.3 خصائص الرؤية

حافظت رؤية التحديث الاقتصادي في مرحلتها الثانية وخريطة الطريق المتصلة بها على نفس النهج المتبع في المرحلة الأولى من إعدادها، فيما يتعلق بالمراجعة والتحليل والتحديث وكيفية تحقيق النتائج المرجوّة والبناء على التجارب السابقة.

وتتميز رؤية التحديث الإقتصادي بخمس خصائص لضمان نجاحها وفعالية تنفيذها:

1. الشمولية والمشاركة: شارك في المرحلة الأولى من إعداد رؤية التحديث الإقتصادي في عام 2022 أكثر من 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص من مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع، ضمن نهج تفاعلي. كما شارك عام 2025 حوالي 400 من الخبراء والمختصين من مختلف القطاعات في التحضير للمرحلة الثانية من الرؤية.

2. تحفيز النمو: تمحورَ العمل حول تشخيص العوائق، وإيجاد طرق جديدة لإطلاق كامل إمكانات النمو والتنمية الشاملة المستدامة، وتوفير فرص العمل، ومواجهة تحدي البطالة من خلال تحفيز النمو، مع السعي المستمر للنهوض بنوعية الحياة وجودة الخدمات.

3. إيجاد حلول فعالة وتجنّب النظريات غير القابلة للتطبيق: أُوليت أهميةٌ بالغة لإيجاد الحلول الفعالة مع مراعاة أوجه الترابط بين القطاعات أثناء المفاضلة بين الخيارات استنادًا إلى البيانات والحقائق.

4. المساءلة: بُني تصميم حوكمة التنفيذ لإدارة تحقيق النتائج الفعلية بآليات تقييم ومتابعة واضحة، مع مراعاة المرونة إذا دعت الحاجة لبعض التغييرات.

5. الاستفادة من التجارب السابقة: يختلف هذا العمل عمّا سبقه من رؤى وخطط لم تحقق كامل إمكاناتها، إذ يشكّل أخذ العِبَر من تباطؤ الأداء في الماضي نقطة البداية لتبني الممارسات الفضلى لزيادة فرص النجاح في المستقبل.

الشكل رقم (7):
خصائص الرؤية

3.4 الإطار التنفيذي

إنّ الغرض من رؤية التحديث الاقتصادي المضيُّ قُدمًا للوصول بالمملكة إلى حالةٍ من التعافي والانتعاش الاقتصادي الملموس في مجالات التشغيل والنمو الاقتصادي ونوعية الحياة، وذلك من خلال تحديد أهداف وطنية طويلة الأجل، وتوضيح أولويات التنمية، ورسم خريطة طريق التنفيذ الأساسية. ولتحقيق هذه الغايات، كان لا بد من تحديد «نقطة الانطلاق» بناءً على واقع القطاعات، والتحديات التي يجب معالجتها، وتحديد الوضع المستهدف لكل قطاع، وأولويات الاستثمار فيه، وسبل اغتنام مزاياه الكاملة لتعظيم الفرص المستقبلية تحقيقًا للنمو المستدام.

وتماشيًا مع طبيعة العمل، لم يتم الاعتماد فقط على تحليلات تفصيلية على مستوى القطاعات أو على خلاصات تجارب وطنية سابقة، بل تم الإستفادة أيضًا من المدخَلات التي قدمها المشاركون في جلسات ورشة العمل الاقتصادية، وإرشادات الخبراء، والأبحاث والدراسات المتعلقة بكل قطاع، والدروس المستفادة من تجارب دول أخرى.

الشكل رقم (8):
الإطار التنفيذي للرؤية

تقـدّم الرؤيـة مجموعـةَ أهـداف اسـتراتيجية، وتوضّـح الأدوار والمهـام التـي يتعيـن عـلى الـوزارات والمؤسسـات الحكوميـة القيـام بهـا. ويشـمل ذلـك: إعـداد برامـج قطاعيـة تفصيليـة أو تحديـث الاسـتراتيجيات القطاعيـة الحاليـة، ووضـع إجـراءات عمـل للتنفيـذ مـع أطـر زمنيـة لـكل قطـاع، بمـا فـي ذلـك معاييـر قيـاس الأداء ومتابعـة التنفيـذ. بالإضافـة إلى مراعـاة التوافـق الكامـل مـع المحـددات التنفيذيـة مثـل التمويـل المتـاح والقـدرات الفنيـة.

4. الطريق نحو المستقبل

4.1 ركيزتا الرؤية

تقوم رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها على ركيزتين، تتمحور الأولى حول رفع مستويات النمو المستدام والشامل من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية للمملكة، في حين تتمحور الثانية حول المجتمع مستهدفةً النهوض بنوعية الحياة للمواطنين لضمان مستقبل أفضل. وتتشارك الركيزتان بخاصية الاستدامة.

الشكل رقم (9):
ركيزتا الرؤية

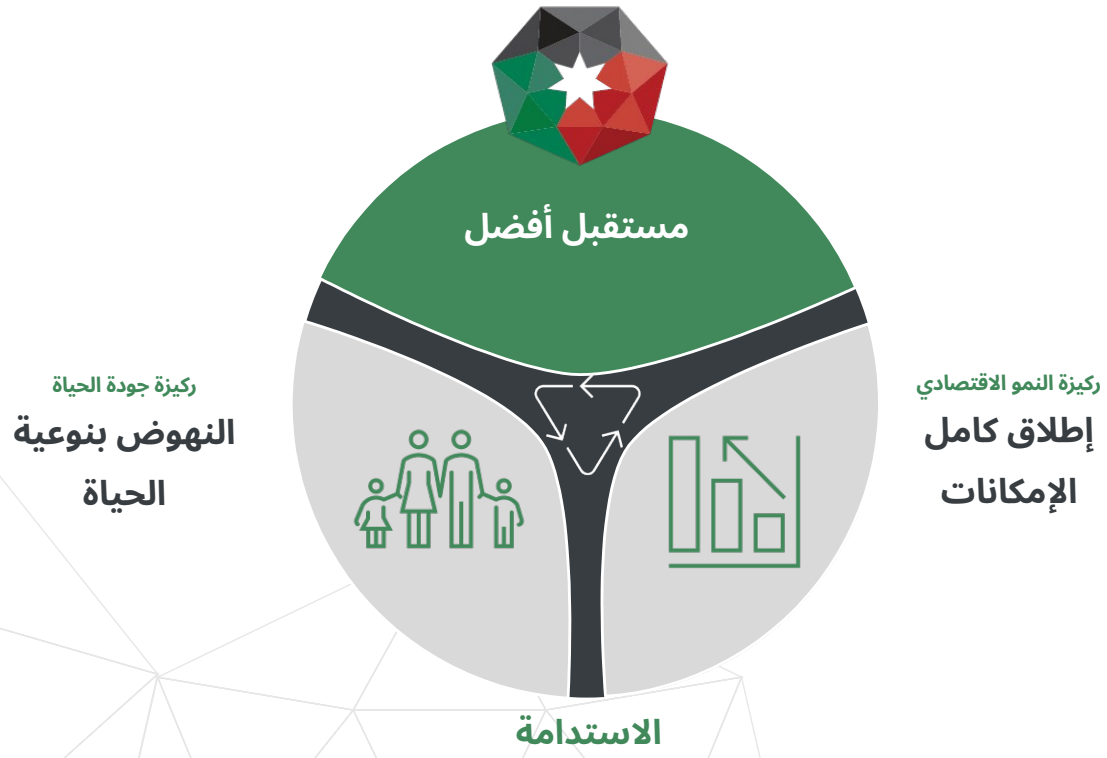

تتفاعل الركيزتان مع التّحدّيَين الأساسيين أمام الدولة والمواطنين (فرص عمل مستدامة، والنهوض بنوعية الحياة). وهو ما خلص إليه مسح وطنيّ أُجري عام 2022 خلال فترة العمل على صياغة الرؤية بإشراف فريق متخصص

مـن الباحثيـن وشـاركت فيـه عينـة تتكـون مـن 2500 مواطـن ومواطنـة، مـع الحـرص على تمثيـل جميـع فئـات المجتمـع وشـرائحه.

الشكل رقم (10):
الأهداف الاستراتيجية للرؤية

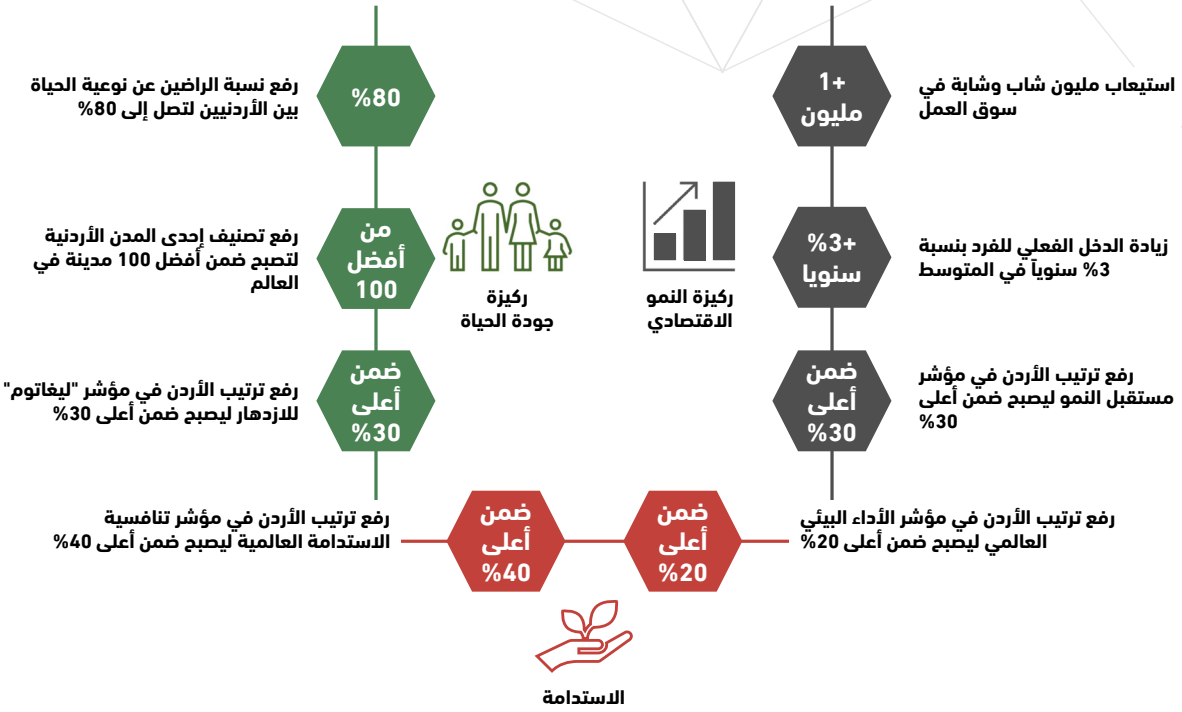

من خلال الركيزة الاقتصادية، سيحقق الأردن قفزات نوعية في النمو الاقتصادي مسخّرًا جهوده لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة سيلتحقون بسوق العمل على امتداد الرؤية وذلك من خلال نمو القطاعات الاقتصادية. إن تحقيق هذا الهدف الطموح يستدعي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد في جميع المحرّكات الأساسية بدءًا من جودة البنية التحتية والبيئة التشريعية، ومرورًا بسهولة ممارسة الأعمال، ووصولًا إلى القدرة على خلق مهارات رائدة عالميًّا وتتسم بالابتكار.

ومـن خلال ركيـزة «جـودة الحيـاة»، يمكـن لجميـع الأجيـال الاسـتمتاع بمسـتوى ونمـط حيـاة جيـد ليصبـح الأردن مـن أفضـل دول المنطقـة فيمـا يتصـل بنوعيـة الحيـاة والازدهـار.

ترتبـط الركيزتـان ببعضهمـا بعضًـا بشـكل وثيـق، وكذلك الأمـر بالنسـبة لأهدافهما، إذ سـيوفّر تحقيـقُ نمـو اقتصـادي متيـن الأسـسَ اللازمـة لتمويـل البنيـة التحتيـة لجـودة الحيـاة، وسـيتيح نمـو الدخـل للمواطنيـن القـدرة على الحصـول على نمـط حيـاة أفضـل. علاوة على ذلـك، سـيؤدي النمـو الأخضـر إلى إيجـاد بيئـة معيشـية صحيـة وأكثـر اسـتدامة لجميـع المواطنيـن، كمـا سيسـاهم فـي خلـق فـرص نمـو مبتكـرة فـي مجـال المنتجـات والخدمـات الصديقـة للبيئـة، ممـا سـيعزز اسـتراتيجيةَ النمـو القائمـة على التصديـر. ونظـرًا للروابـط الوثيقـة بيـن الركيزتيـن، سـيتم تعميـق أوجـه التكامـل بينهمـا.

4.1.1 إطلاق كامل الإمكانات

سـيكون تسـريع محـرِّك النمـو الاقتصـادي فـي المملكـة أمـرًا بالـغ الأهميـة لخلـق الفـرص الكافيـة لتلبيـة متطلبـات الأفـراد المؤهليـن للانخـراط فـي سـوق العمـل فـي المسـتقبل، بالإضافـة إلى تخفيـض معـدلات البطالـة. إنّ اسـتحداث أكثـر مـن مليـون فرصـة عمـل للشـباب الأردنـي على امتـداد أعـوام الرؤيـة يسـتدعي الارتقـاء بنقـاط القـوة الحاليـة إلى مسـتويات أعلى بالإضافـة إلى إيجـاد نقـاط قـوة جديـدة فـي مجـالات الفـرص المسـتقبلية.

إنّ تحقيق مثل هذه النقلة النوعية يستلزم تفعيل محرِّك النمو الاقتصادي في الأردن، لأن السوق المحلية لن تستطيع توفير الفرص المطلوبة وحدها. وهذا سيتطلب مزيداً من الريادةُ والإبداع في مجال التصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من موقع الأردن الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة.

ولكـي يصبـح الأردن موقـعَ جـذبٍ دولـيّ، سـيتعيّن عليـه الارتقـاء بشـكل كبيـر فـي عوامـل التمكيـن الأساسـيةً فـي مجـالات عـدة، مثـل سـهولة ممارسـة الأعمـال، والبنيـة التحتيـة، وتنافسـية كلـف التشـغيل، وتوافـر مهـارات محـددة إلى جانـب مسـتويات عاليـة مـن الإنتاجيـة والقـدرة على الابتـكار والإبـداع فـي عـدد مـن القطاعـات الواعـدة المحفـزة للنمـو، مثـل الصناعـة والتكنولوجيـا والتعديـن والسـياحة والصناعـات الإبداعيـة.

وفـي حيـن يتصـدّر اسـتحداثُ فـرص العمـل الأولويـات، فـإن تحسـين صافـي الدخـل والقـوة الشـرائية للمواطنيـن يمثّـل هدفًـا اسـتراتيجيًّا آخـر ضمـن الركيـزة الاقتصاديـة. ستشـكل القفـزة فـي توفيـر فـرص عمـل جديـدة بالتزامـن مـع التحسـن المسـتمر فـي مسـتوى الدخـل، حجـرَ الزاويـة لهـذه الركيـزة، ويمكـن لمـس نتائـج ذلـك فـي الحيـاة اليوميـة لجميـع المواطنيـن.

ستسعى ركيزة النمو الاقتصادي إلى تحقيق أهداف الرؤية الثلاثة:

1. توفيـر فـرص عمـل جديـدة لأكثـر مـن مليـون شـاب وشـابة يلتحقـون بسـوق العمـل بحلـول عـام 2033.
2. زيـادة الدخـل الحقيقـي للفـرد بنسـبة 3% سـنويًّا فـي المتوسـط (نصيـب الفـرد مـن الدخـل).
3. رفـع ترتيـب الأردن فـي مؤشـر مسـتقبل النمـو الصـادر عـن المنتـدى الاقتصـادي العالمـي ليصبـح ضمـن أعلى 30%.

4.1.2 النهوض بنوعية الحياة

يتأثـر المواطنـون بنوعيـة الحيـاة التـي يعيشـونها بصـورة يوميـة والتـي تؤثـر عـلى إنتاجيتهـم فـي العمـل أيضًـا، لـذا فـإن توفـر مسـتوى عـالٍ للمعيشـة فـي المملكـة يعـد أمـرًا شـديد الأهميـة لتقدمهـا عـلى المـدى الطويـل.

تسـعى رؤيـة التحديـث الاقتصـادي إلى تعزيـز معاييـر المعيشـة الأساسـية، ومنهـا: الحصـول على مسـكن عالـي المواصفـات بأسـعار مقبولـة، وبنيـة تحتيـة متينـة، وتعليـم عالـي الجـودة، ورعايـة صحيـة شـاملة، وبيئـة نظيفـة ومسـتدامة. كمـا سـيتم التركيـز بشـكل إضافـي خلال المرحلـة الثانيـة مـن الرؤيـة على قطـاع الحمايـة الاجتماعيـة لمـا لـه مـن أهميـة ودور محـوري فـي تعزيـز شـمولية التنميـة الاقتصاديـة وتوزيـع مكتسـباتها على جميـع الفئـات. كمـا تسـتهدف الرؤيـة تطويـر النشـاطات الترفيهيـة والثقافيـة والرياضيـة الجاذبـة. وتدمـج خريطـةُ الطريـق جميـعَ عناصـر «جـودة الحيـاة» ضمـن مفهـوم مترابـط.

وتسعى ركيزة جودة الحياة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1. مضاعفة نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%.
2. رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح ضمن أفضل 100 مدينة في العالم.
3. رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للازدهار ليصبح ضمن أعلى 30%.

هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة من شأنها أن تضمن برنامجًا مكثفًا للعمل يجعل رضا المواطن محورَ الاهتمام.

ومن الجدير بالذكر أن النهوض بنوعية الحياة يمكن أن يجذب المواهب والقدرات الشابة الضرورية لنمو الاقتصاد.

4.2 الاستدامة

من خلال رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها، ستُلبّي المملكة الاحتياجات المُلِحّة المرتبطة بتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة. وبما أن الاستدامة تقع في صميم هذه الرؤية، سينشط الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة، والتوافق مع النهج العالمي نحو مستقبل أخضر، بالإضافة إلى تحفيز شريحة جديدة من الاستثمارات في المشاريع المستدامة، مما يسهل الحصول على التمويل الأخضر.

وستساعد الاستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي بينما تستهلّ المملكة حقبة جديدة من النمو من خلال دعم الاستثمارات في المشاريع الأكثر حفاظًا على البيئة (التقنيات، والبنية التحتية، والمنتجات)، وإطلاق حلول ريادية ومبتكرة، وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للأردن، وبالتالي، إيجاد وظائف عالية الجودة ومستدامة للمستقبل. وتهدف المملكة إلى أن تُصبح دولة منخفضة الانبعاثات الكربونية، فعّالة في استغلال الموارد، شاملة اجتماعيًّا، ومركزًا إقليميًّا لريادة الأعمال الصديقة للبيئة والابتكار.

ستكون الاستدامة عنصرًا أساسيًّا في الاقتصاد المستقبلي للمملكة، وتحديدًا في ما يتصل بـ:

1. التوسع في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام أنواع جديدة من الطاقة (مثل الهيدروجين)، وتشجيع الاستخدام الكفؤ للطاقة.
2. تطوير أنظمة النقل المستدامة، وإنشاء محطات للشحن الكهربائي.
3. تحفيز السياحة البيئية والأنشطة الصديقة للبيئة والقائمة على تجربة الاندماج مع الطبيعة.
4. استخدام أنماط زراعية تتواءم مع البيئة المناخيّة، بما في ذلك الممارسات الحديثة والصديقة للبيئة.
5. تشجيع الاستخدام الكفؤ للمياه وتحسين جودتها، وتوفير موارد مائية جديدة، وخفض مستوى الفاقد وصولاً للمعايير الفضلى دوليًّا.
6. تقليل مصادر النفايات، وتطوير إدارتها، وإعادة تدويرها.

تُمثّل الاستدامة في عيش الحياة بالنمط الذي يختاره المواطنون أمرًا مهمًّا، إذ ستضمن أن البيئة التي يعيشون فيها نظيفة ومصانة، وأن مدنهم المستقبلية خضراء وأكثر ملاءمة للعيش. وسيؤدي اعتماد تلك الممارسات والاستثمار في الحلول المبتكرة، إلى تعزيز الاستدامة الزراعية في أنحاء المملكة، والتي ستساعد بدورها في توفير طعام صحي وبقيمة غذائية عالية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المياه، المورد الثمين الذي تصل نسبة المستهلَك منه في قطاع الزراعة إلى 50%. ويشمل تطويرُ المراكز الحضرية الخضراء: اعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة، وتوسيع رقعة المساحات الخضراء، والاندماج مع الطبيعة، وتوفير الفرصة أمام نمط حياة أكثر نشاطًا وحيوية.

إنّ إدارة الاستدامة ستساهم بشكل كبير في إيجاد عالم أفضل للعمل في المستقبل، وستستجيب لأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة بأسعار مقبولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والعمل المناخي.

وسيعتمد النمو الأخضر للاقتصاد الأردني على كفاءة استغلال الموارد، والاستجابة لأوضاع المناخ، وحماية الطبيعة، ورفاهية الإنسان، والاندماج الاجتماعي.

وتساهم الاستدامة في تحقيق هدفين من أهداف الرؤية:

1. رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%.

2. رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40%.

4.3 إطار الأهداف الاستراتيجية

ترسم رؤية التحديث الاقتصادي الصورةَ المأمولة للأردن في مجالات خلق الفرص الاقتصادية، وتحسين الدخل، والنهوض بنوعية الحياة وجودتها، وتحسين الخدمات الأساسية.

وفي سبيل تحقيق ذلك، حُددت ثمانية أهداف استراتيجية تشتمل على 72 غاية، تركّز على النتائج الملموسة ومؤشرات قياس الأداء.

في حالة ركيزة النمو الاقتصادي مثلًا، تم تبني مجموعة تتألف من 34 غاية لتوجيه تحقيق الرؤية:

- سيُوجَّه هدف الرؤية المتمثل في «توفير فرص عمل» من خلال خمس غايات تستهدف خفض معدل البطالة، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتنظيم العمالة غير المنظمة، ومضاعفة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، وزيادة فرص التوظيف المتاحة في القطاع الخاص.

- سيُوجَّه هدف الرؤية المتمثل في «نمو صافي الدخل» من خلال سبع غايات تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة دَور كلٍّ من القطاعات المستقبلية والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص المحلي، وزيادة النمو في المناطق الريفية.

- سـيُوجَّه هـدف الرؤيـة المتمثـل فـي «زيـادة القـدرة التنافسـية الاقتصاديـة الدوليـة» مـن خلال اثنتيـن وعشـرين غايـة تسـتهدف تحقيـق قفـزات نوعيـة فـي جاهزيـة الأعمـال، والمهـارات المتوافقـة مـع حاجـة سـوق العمـل، والبحـث والتطويـر والابتـكار، وريـادة الأعمـال، وجـودة البنيـة التحتيـة، وجاذبيـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، والتعامـل مـع الفسـاد، وحمايـة الملكيـة الفكريـة، وزيـادة الوصـول إلى الطاقـة بكلـف تنافسـية وغيرهـا.

وبالمثـل، سـيتم توجيـه 21 غايـة لتنفيـذ أهـداف ركيـزة جـودة الحيـاة، و17 غايـة أخـرى لتحقيـق أهـداف الاسـتدامة طويلـة الأجـل.

الشكل رقم (11):
المؤشرات الدولية الرئيسة المستهدَفة والتي يتم تتبُّعها ضمن عملية تنفيذ الرؤية

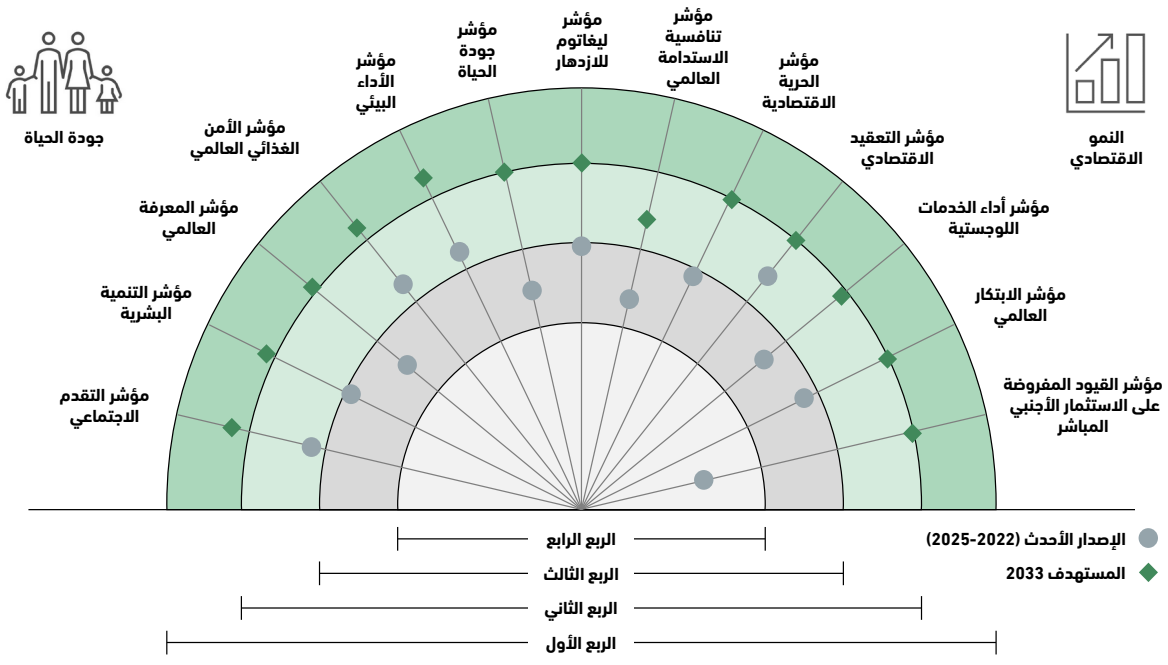

5. ركيزة النمو الاقتصادي

5.1 الاستراتيجية المستقبلية للنمو الاقتصادي

تتمثّل إحدى ركيزتَي الرؤية في إطلاق كامل الإمكانات للاقتصاد على مدى العقد المقبل، والتركيز على القطاعات الناشئة والواعدة وذات الإمكانات العالية للنمو، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفرص الاقتصادية للمواطنين وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ويتجسّد ذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية اقتصادية متكاملة، هي: إتاحة مزيد من فرص الدخل للمواطنين، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مكانة الأردن في مؤشر مستقبل النمو الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

لإطلاق كامل الإمكانات للاقتصاد الأردني، أُقيمت ركيزة النمو الاقتصادي في المرحلة الأولى والثانية من الرؤية على ثمانية مبادئ توجيهية، هي: التركيز، والتنافسية، والمواءمة، والاستثمار، والصادرات، والترابط، والابتكار، والشمولية.

الشكل رقم (12):
المبادئ التوجيهية لركيزة النمو الاقتصادي

5.2 أولويات النمو الاقتصادي

تتوزع أولويات النمو الاقتصادي في الرؤية على خمسة محركات نمو رئيسة وذلك بسبب الترابط بينها، هي: الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهةً عالمية، والريادة والإبداع، والموارد المستدامة.

تتألف هذه المحركات من القطاعات الرئيسة والفرعية ذات الأولوية، منها ما يخلق بيئة تمكّن التميّز والتطوّر في المستقبل، ومنها ما يمكّن نمو صادرات المملكة من المنتجات والخدمات.

الشكل رقم (13):
القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

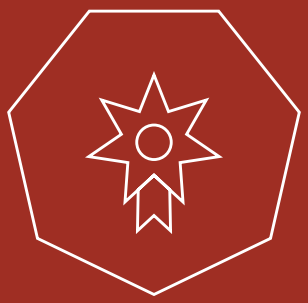

High Value Industries الصناعات عالية القيمة

أوّلًا: الصناعات عالية القيمة

1. التعدين

واقع القطاع

يتمتع قطاع التعدين في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **ثروة معدنية متنوعة وواعدة:** يمتلك الأردن محفظة غنية من الثروات المعدنية، تشمل معادن صناعية استراتيجية ذات تنافسية عالمية مثل الفوسفات (المرتبة السابعة عالميًا بالاحتياطي) والبوتاس، بالإضافة إلى مؤشرات واعدة لوجود معادن فلزية مثل النحاس والذهب ومعادن نادرة، مما يشكل قاعدة قوية للنمو وتنويع القطاع.

- **بيئة استثمارية مستقرة:** يوفر الاستقرار السياسي والنقدي في الأردن، إلى جانب الثبات في سعر الصرف وسهولة إعادة الأرباح، بيئة استثمارية آمنة يمكن التنبؤ بها، مما يعزز ثقة المستثمرين وقدرتهم على التخطيط طويل الأمد، مما يسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات المتقدمة المصاحبة له.

- **قوى عاملة مؤهلة:** يمتاز القطاع بوجود قوى عاملة مؤهلة ذات تكلفة تشغيلية منافسة، وبأجور ومزايا تجعل وظائفه من الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكل موظف.

- **موقع جغرافي استراتيجي:** يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن ميزة تنافسية في الوصول إلى الأسواق العالمية، خاصة الغربية والإقليمية، مستفيدًا من قربه من مراكز الاستهلاك الرئيسية، مدعومًا ببنية تحتية أساسية تشمل موانئ وطرق تدعم عمليات التصدير.

- **خبرة صناعية متطورة في الفوسفات والبوتاس:** يتمتع الأردن بخبرة فنية وتشغيلية طويلة الأمد في صناعتي الفوسفات والبوتاس، مما يوفر أساسًا متينًا من المعرفة والمهارات يمكن الاستفادة منه لتطوير صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة وتوسيع القطاع ليشمل معادن أخرى.

إلا أن قطاع التعدين في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **ضعف الإطار التشريعي وغياب ضمانات الاستثمار:** يمثل الإطار القانوني الحالي العائق الأكبر أمام القطاع، حيث يفتقر إلى الوضوح ويخلط بين أنشطة التعدين والبترول والمحاجر. الأهم من ذلك، أنه لا يوفر 'ضمان الحيازة'، مما يخلق حالة من عدم اليقين للمستثمر حول حقه في استغلال اكتشافاته التجارية، وهو ما يتعارض مع أفضل الممارسات الدولية.

- **ارتفاع الكلف التشغيلية للطاقة والمياه:** تواجه العمليات التعدينية والصناعات التحويلية تحديًا كبيرًا يتمثل في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الأساسية، وخاصة الطاقة والمياه، مما يضعف بشكل مباشر القدرة التنافسية العالمية للمشاريع في الأردن.

- **فجوة في البيانات الجيولوجية وعدم اكتمالها:** تفتقر المملكة إلى بنك معلومات جيولوجي وطني متكامل ومحدث، حيث أن البيانات التاريخية المتوفرة غير مكتملة وغير رقمية في معظمها، مما يعيق قدرة المستثمرين على تقييم الفرص المحتملة بفعالية.

- **عدم تنافسية النظام المالي وارتفاع التكاليف الأولية:** يعاني القطاع من قاعدة تمويلية غير تنافسية تفرض أعباءً عالية على المستثمرين مقارنة بالدول المنافسة. وتحديداً تعتبر رسوم إيجار الأراضي لمراحل الاستكشاف 'مرتفعة بشكل مفرط'، مما يثبط الاستثمار في أنشطة التنقيب عالية المخاطر.

- **تحديات البنية التحتية اللوجستية:** يعاني القطاع من صعوبات لوجستية، خاصة فيما يتعلق ببعد مواقع التعدين المحتملة عن ميناء العقبة وعدم وجود سكك حديدية فعالة لنقل المواد الخام، بالإضافة إلى محدودية قدرة الموانئ على استيعاب سفن ضخمة لأنواع جديدة من الصادرات التعدينية.

- **ضعف بيئة الاستكشاف:** يعاني القطاع من محدودية الاستكشاف مما يحد من فرص اكتشاف موارد جديدة، ما يُضعف قدرته على مواكبة المنافسة العالمية المتسارعة مع دخول منافسين يمتلكون تقنيات متقدمة وخيارات توريد أكثر تنوعًا. كما يسهم هذا الضعف في تركّز الصادرات في أسواق محدودة.

الملخص التنفيذي التعدين

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
0.91 مليار دينار	9.8 ألف عامل	92.9 ألف دينار	1.01 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعظيم مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد الوطني
- تسريع وتيرة استكشاف المعادن الواعدة وتنويع قاعدة الثروات المعدنية (المعادن الصناعية والمعادن النادرة الأخرى)
- تعزيز القيمة المضافة عبر تطوير الصناعات التحويلية التنافسية
- ترسيخ مكانة الأردن كوجهة عالمية جاذبة للاستثمار التعديني
- ترسيخ مبادئ الاستدامة والتعدين الأخضر والمسؤولية المجتمعية في القطاع
- تطوير القدرات المؤسسية وتبني التكنولوجيا الحديثة والتعدين الذكي
- تعزيز القدرة التنافسية عبر تطوير البنية التحتية وتحسين البيئة التشغيلية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع التعدين
- معدل إحلال وتجديد رأس المال
- مؤشر تنويع المنتجات المعدنية
- نسبة تركز الصادرات التعدينية
- نسبة تغطية المسح الجيولوجي التفصيلي للمملكة
- حجم الإنتاج الفعلي للمعادن الرئيسية
- البصمة الكربونية لقطاع التعدين
- إجمالي رخص الاستغلال المعتمدة للتعدين

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - إعادة هيكلة الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع
  - تطوير حوافز ونظام مالي تنافسي ومستقر لقطاع التعدين
  - تأسيس بنك معلومات جيولوجي وطني وتفعيل الترويج للاستكشاف
  - تفعيل "النافذة الواحدة" لتسهيل رحلة المستثمر
- المبادرات ذات صلة:
  - تأسيس هيئة المساحة الجيولوجية الوطنية
  - تعزيز تنافسية الصناعات القائمة وتعميق سلاسل القيمة (الفوسفات والبوتاس)
  - بناء الكفاءات والقدرات البشرية المتخصصة في قطاع التعدين
  - ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+9.7% سنويًا | +1.19 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

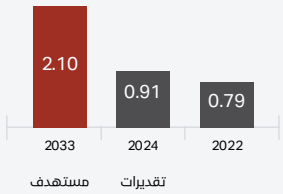

العمالة في القطاع

+12.2% سنويًا | +17.7 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

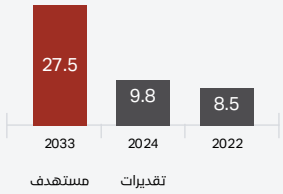

الصادرات

+14.4% سنويًا | +2.39 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

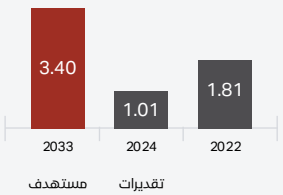

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٣.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

2. الصناعة

واقع القطاع

يتمتع قطاع الصناعة في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **قاعدة صناعية راسخة:** يتمتع القطاع بقواعد إنتاجية قوية في بعض القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتتعزز هذه القدرة بتوفر موارد طبيعية ومواد خام أساسية للصناعات التحويلية.

- **منتجات أردنية ذات تنافسية عالية:** يتميز المنتج الأردني بجودة عالية وامتثاله للمعايير العالية التي تلبي المواصفات الدولية وبدورها تعزّز سمعته وقدرته التنافسية.

- **الاستقرار السياسي والنقدي:** يمثل الاستقرار السياسي والأمني عاملاً مهماً في جاذبية الاستثمار، ويدعم ذلك استقرار نقدي وثبات في سعر الصرف مما يعزز من ثقة المستثمرين وقدرتهم على التخطيط.

- **مزايا استراتيجية للنفاذ إلى الأسواق العالمية:** يمتلك الأردن موقعاً جغرافياً استراتيجياً يربط بين ثلاث قارات، مما يوفر ميزة لوجستية فريدة. وتدعم هذه الميزة شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تمنح الصادرات الأردنية وصولاً للعديد من الأسواق العالمية الرئيسية.

- **شبكة قائمة من المدن الصناعية:** وجود شبكة من المدن الصناعية ذات إمكانات عالية تشكّل قاعدة جاذبة للنمو الصناعي والتوسع الاستثماري.

- **بنية تحتية رقمية:** يستفيد القطاع الصناعي من البنية التحتية الرقمية الموثوقة ويستفيد من منظومة تكنولوجيا متطورة في مجال الاتصالات والمعلومات تفتح آفاقاً للنمو.

- **نظام قضائي محايد:** وجود نظام قضائي مستقل مما يضمن العدالة بين المتقاضين ويساهم في حل النزاعات المتعلقة بالقطاع الصناعي بفاعلية ويعزز من الثقة ويضمن حماية الحقوق.

إلا أن قطاع الصناعة في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **بيئة أعمال معقدة تنظيمياً:** يواجه القطاع تحديات تتمثل في بطء وتعقيد الإجراءات وتحديات الأتمتة، وتعدد وتداخل الجهات الرقابية، مما يؤثر سلباً على العدالة التنظيمية ويؤدي إلى التفاوت في التطبيق والامتثال.

- **محدودية فعالية برامج الدعم والحوافز :** يعاني القطاع من ضعف منظومة الحوافز، إلى جانب ارتفاع الضرائب والكلف التشغيلية، ومحدودية برامج الدعم والسياسات المحفزة مما يقيّد قدرة الشركات على التوسع والتحديث والمنافسة في الأسواق العالمية.

- **ارتفاع الكلف التشغيلية:** تشكل تكاليف الإنتاج المرتفعة عائقاً أساسياً، وعلى رأسها كلفة الكهرباء المرتفعة وشح المياه. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب ارتفاع الكلف اللوجستية للشحن الداخلي، والاعتماد على استيراد المواد الخام الذي يعرض الصناعة لتقلبات سلاسل التوريد العالمية.

- **ضعف في الكفاءات والمهارات التخصصية:** يعاني القطاع من فجوة بين مخرجات التعليم والمهارات التخصصية المواكبة للتطورات الصناعية.

- **محدودية الاستثمار في الابتكار والانتاجية:** محدودية تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مما يضعف الإنتاجية. كما أن ضعف السيولة المالية لدى المنشآت يحد من قدرتها على الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير.

- **الاقتصاد الموازي:** يخلق الاقتصاد الموازي في قطاع الصناعة منافسة غير عادلة ويؤدي إلى صعوبة تنظيم السوق الصناعي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- **عدم كفاية التدفقات الاستثمارية:** على الرغم من الاستقرار السياسي والنقدي إلاّ أن قطاع الصناعة الأردني يعاني من عدم كفاية الاستثمارات، وانخفاض جاذبية القطاع بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو القادمين من القطاع الخاص.

- **النفاذ للأسواق العالمية:** بالرغم من المزايا الإستراتيجية للأردن للنفاذ إلى الأسواق العالمية والخبرة التصديرية، يواجه المصنعون صعوبة في التسويق واختراق أسواق جديدة، مما يؤدي لتركز الصادرات في أسواق معينة.

الملخص التنفيذي الصناعة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
6.09 مليار دينار	158 ألف عامل	38.5 ألف دينار	5.73 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- ترتيب الأردن بمؤشر التعقيد الاقتصادي
- ترتيب الأردن بمؤشر الأداء الصناعي التنافسي
- متوسط قيمة حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية ضمن مؤشر حماية الملكية الفكرية الدولي
- إجمالي حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة (المحلية والأجنبية)
- مؤشر تركّز أسواق التصدير
- نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية
- مؤشر تركّز المنتجات التي يتم تصديرها
- نسبة المصانع المطابقة للشروط البيئية
- معدل استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحسن تصنيفها
- سهولة بدء النشاط الصناعي
- معدل نمو التوظيف في القطاع الصناعي
- نسبة مشاركة المرأة بالقطاع الصناعي
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصص للبحث والتطوير بالقطاع الصناعي

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - إطلاق برنامج "التصنيع الميسّر" لتبسيط وأتمتة الإجراءات التنظيمية
  - تحقيق الريادة في تنافسية القطاع الصناعي عبر منظومة تكاليف فعالة
  - تعزيز سلاسل القيمة ودعم المنتج المحلي
  - تطوير الكفاءات وتوفير المعلومات الصناعية الدقيقة لدعم التخطيط واتخاذ القرار

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+6.9% سنويًا | +5.01 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

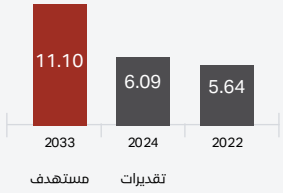

العمالة في القطاع

+13.1% سنويًا | +321.1 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

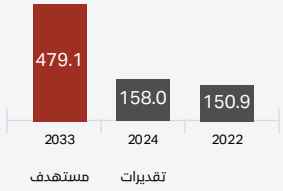

الصادرات

+14.8% سنويًا | +14.07 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

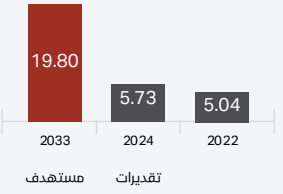

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

الملخص التنفيذي الصناعات الغذائية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
912 مليون دينار

صادرات القطاع الفرعي
1.1 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الغذائية
- القيمة السوقية لقطاع الصناعات الغذائية
- حجم الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية
- حجم العمالة في قطاع الصناعات الغذائية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تعزيز تنافسية المنتج الغذائي الوطني وضمان عدالة المنافسة في السوق
  - تطوير الكفاءات والمهارات المتخصصة للصناعات الغذائية
  - تعزيز كفاءة منظومة الرقابة والتفتيش الغذائي

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+13.8% سنويًا | +1.99 مليار دينار من 2024 إلى 2033

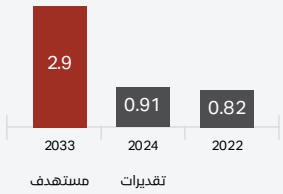

الصادرات

+16.4% سنويًا | +3.2 مليار دينار من 2024 إلى 2033

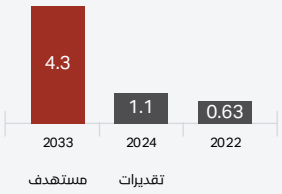

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

الملخص التنفيذي الصناعات الكيماوية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
659 مليون دينار

صادرات القطاع الفرعي
1.25 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الكيماوية
- القيمة السوقية لقطاع الصناعات الكيماوية
- حجم الصادرات في قطاع الصناعات الكيماوية
- حجم العمالة في قطاع الصناعات الكيماوية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - وضع استراتيجية وطنية متكاملة للصناعات الكيماوية
  - استقطاب وتحفيز استثمارات نوعية في الصناعات التحويلية الكيماوية

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+8.7% سنويًا | +0.74 مليار دينار من 2024 إلى 2033

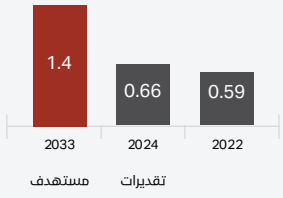

الصادرات

+17.7% سنويًا | +4.15 مليار دينار من 2024 إلى 2033

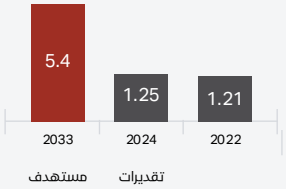

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة، أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

الملخص التنفيذي الصناعات الدوائية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
561 مليون دينار

صادرات القطاع الفرعي
0.61 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الدوائية
- القيمة السوقية لقطاع الصناعات الدوائية
- حجم الصادرات في قطاع الصناعات الدوائية
- حجم العمالة في قطاع الصناعات الدوائية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تسريع وأتمتة إجراءات تسجيل الدواء الوطني
  - تطوير آلية تسعير عادلة ومستدامة للأدوية المصنعة محليا
  - رفع كفاءة المؤسسة العامة للغذاء والدواء للحصول على الاعتمادات الدولية
  - تأسيس المجلس الأعلى للصناعات الدوائية

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+13.1% سنويًا | +1.14 مليار دينار من 2024 إلى 2033

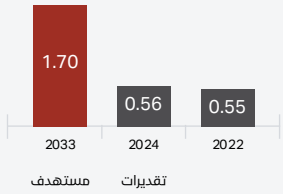

الصادرات

+14.7% سنويًا | + 1.49 مليار دينار من 2024 إلى 2033

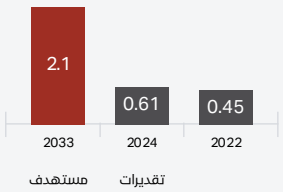

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

الملخص التنفيذي صناعة المحيكات

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
654 مليون دينار

صادرات القطاع الفرعي
1.7 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لصناعة المحيكات
- القيمة السوقية لقطاع صناعة المحيكات
- حجم الصادرات في قطاع صناعة المحيكات
- حجم العمالة في قطاع صناعة المحيكات

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تطوير سلاسل القيمة عبر بناء تجمعات صناعية تكاملية
  - رفد القطاع بالعمالة الأردنية المؤهلة
  - تنويع أسواق ومنتجات صادرات المحيكات الأردنية

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+8% سنويًا | +0.65 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

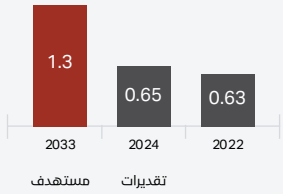

الصادرات

+13.2% سنويًا | +3.5 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

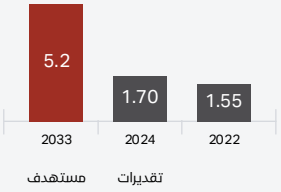

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

الملخص التنفيذي الصناعات الهندسية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
219 مليون دينار

صادرات القطاع الفرعي
0.2 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعميق المنتج الصناعي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- زيادة وتنويع القدرة التصديرية للقطاع الصناعي
- خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للأردنيين وجعل القطاع الصناعي محركاً رئيسياً لتوليد فرص العمل
- تعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عبر خفض كلف الإنتاج
- تمكين القطاع الصناعي عبر رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب
- تشجيع وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي
- بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير الصناعي
- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة ومستقرة
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة الصناعية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الهندسية
- القيمة السوقية لقطاع الصناعات الهندسية
- حجم الصادرات في قطاع الصناعات الهندسية
- حجم العمالة في قطاع الصناعات الهندسية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير قطاع الصناعات الهندسية
  - تسريع التحول الرقمي وتبني حلول الثورة الصناعية الرابعة
  - تأسيس مركز للابتكار والبحث والتطوير في الصناعات الهندسية

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+11.8% سنويًا | +0.38 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

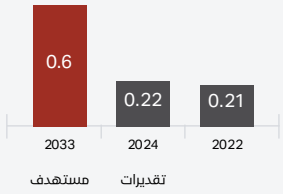

الصادرات

+32.4% سنويًا | +2.3 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

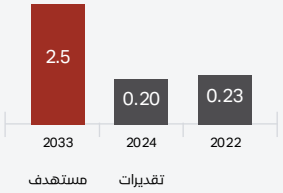

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

3. الزراعة والأمن الغذائي

واقع القطاع

يتمتع قطاع الزراعة والأمن الغذائي في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة والتنوع المناخي:** يسهم القرب الجغرافي من الأسواق الإقليمية والتنوع المناخي الملائم للإنتاج في تعزيز استمرارية الإنتاج الزراعي وتوفير ميزة تنافسية للصادرات الأردنية.
- **الأثر المهم للقطاع في المجتمع:** يسهم قطاع الزراعة بشكل كبير في دعم سبل العيش وتوفير فرص عمل، خاصة في المناطق الريفية.
- **الرقابة على سلامة الغذاء:** يمتلك الأردن عددًا من مراكز الأبحاث والمختبرات المميزة في مجال الرقابة على سلامة الغذاء.
- **الأراضي المتاحة الصالحة للزراعة:** 57% من الأراضي الزراعية صالحة للزراعة لكنها غير مستغلة بسبب محدودية المياه، وبالأخص في منطقة وادي عربة التي يُمكن أن تكون نقطة رئيسة للأنشطة الزراعية باستخدام الحلول المبتكرة.
- **التعليم والتدريب الزراعي:** هناك عدة مبادرات يتم تنفيذها من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب الزراعي والتي أسهمت في بناء الخبرات الزراعية.
- **جودة تربية المواشي وتصديرها:** تربّى المواشي بأساليب تقليدية متأصلة بين المربين بالإضافة إلى وفرة المراعي الطبيعية، ويتم تصديرها بشكل فعال إلى أسواق الدول المجاورة.
- **تشريعات الأمن الغذائي:** وُضعت استراتيجية الأمن الغذائي لتكون بمثابة وثيقة مرجعية لتحقيق الأمن الغذائي، وتحظى بدعم سياسي على أعلى المستويات، الأمر الذي يشير إلى وجود التزام قوي تجاه القطاع.
- **سياسات الأمن الغذائي:** ساهمت الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الدول المجاورة في تعزيز إمدادات مستقرة من الواردات الزراعية.
- **مشاركة كبيرة من جانب القطاع الخاص:** ارتفاع نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي
- **التميز في مدخلات الإنتاج:** يحظى الأردن بقدرات صناعية تمكّنه من إنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي محليا، مما يوفر حلولًا مستدامة لتلبية احتياجات المزارعين وتحقيق مرونة أكبر في سلاسل التوريد الزراعية.
- **الخبرة الوطنية المتراكمة:** وجود كوادر خبيرة في القطاع الزراعي الذي بدوره يُعزز كفاءة الإنتاج، ويدعم تبنّي الممارسات الحديثة وتحقيق الاستدامة.

إلا أن قطاع الزراعة والأمن الغذائي في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **تقييد الموارد:** يواجه الأردن شُحًّا كبيرًا في المياه، بالإضافة إلى تدهور الأراضي الزراعية وتراجع قدرتها الإنتاجية، مما يؤثر سلبًا على معظم الأنشطة الزراعية.

- **صعوبة الحصول على التمويل:** يهيمن المقرِضون غير الرسميين على المنظومة الزراعية المحلية، ويقدّمون قروضًا ذات قيمة منخفضة بأسعار فائدة مرتفعة.

- **الافتقار إلى قاعدة بيانات شاملة:** غياب قاعدة بيانات شاملة يمكن أن يستخدمها القطاعين العام والخاص يعرقل عملية وضع السياسات وتحقيق الترابط والتكامل بين القطاعات.

- **عدم كفاية البنى التحتية:** عدم كفاية الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والتي من شأنها تسهيل الأنشطة الزراعية وعمليات التصدير.

- **ارتفاع الكُلَف التشغيلية:** يكافح المزارعون لتحقيق الربحية نظرًا لارتفاع كُلَف الطاقة وقيمة الضرائب والرسوم الحكومية.

- **ارتفاع معدل الفقد والهدر الغذائيين:** نقص الخدمات التسويقية والتخزينية المتخصصة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد في الإنتاج الزراعي إضافةً الى الزيادة في هدر الغذاء.

- **الدعم والحوافز المقدمة للقطاع الخاص غير كافية:** ضعف البيئة المحفّزة لتأسيس المشاريع الزراعية ووجود معوقات تشريعية تقيد الاستثمار ومحدودية الشراكات والتسهيلات الموجهة للقطاع الخاص.

- **ضعف العلامة التجارية للصادرات في الأردن:** ضعف التسويق للإنتاج المحلي ومحدودية العوامل التنظيمية، يُؤثران سلبًا في القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الأردنية.

- **تأثيرات التغير المناخي:** تقلبات المناخ وندرة الأمطار تؤثر سلبًا على استقرار الإنتاج، وتزيد من الضغوط على الموارد الزراعية والمائية.

- **تنظيم الإنتاج الزراعي:** عدم وجود سياسات ومعايير واضحة لتنظيم الإنتاج الزراعي وفقاً لاحتياجات، ومتطلبات السوق، وتعظيم الإنتاج والعائد.

- **نقص العمالة الزراعية:** تراجع توافر الأيدي العاملة المتخصصة في الزراعة ينعكس سلبًا على استمرارية الإنتاج وفعاليته، ويزيد الاعتماد على مصادر عمالة غير مستقرة.

الملخص التنفيذي الزراعة والأمن الغذائي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
1.72 مليار دينار	85 ألف عامل	20.2 ألف دينار	1.53 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية باستخدام الأدوات والتقنيات الزراعية الحديثة
- تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الإنتاج الزراعي لضمان استدامة الأمن الغذائي
- تحسين القيمة المضافة للقطاع وتطوير سلاسل الإمداد
- تطوير فرص الصناعات الغذائية والتسويق الزراعي للصادرات

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- ترتيب الأردن بمؤشر الجوع العالمي
- ترتيب الأردن بمؤشر حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم
- مدة كفاية المخزون الاستراتيجي من القمح
- مدة كفاية المخزون الاستراتيجي من الشعير
- مساحة الرقعة الزراعية
- حجم الإنفاق على البحوث والدراسات الزراعية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - إنشاء شركة اقتصاد تشاركي لتنظيم العمالة وتقديم الخدمات الزراعية المتكاملة
  - تأسيس منظومة للجمعيات التعاونية (تحالفات) والاتحادات الزراعية النوعية
  - تشجيع التحديث والابتكار في قطاع الزراعة، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة
- المبادرات ذات صلة:
  - مأسسة أبحاث الأمن الغذائي وتعزيز التشاركية مع الجامعات والجهات البحثية
  - إنشاء وتفعيل مرصد وطني للأمن الغذائي
  - تعديل اللوائح التنظيمية والسياسات ذات الصلة بالزراعة والثروة الحيوانية
  - تأسيس وتفعيل واستدامة مجمعات متكاملة للأغذية الزراعية والمصنعة
  - تطوير البنية التحتية وسلاسل الإمداد / التبريد
  - تطوير حلول تمويل وتأمين مبتكرة لدعم استدامة القطاع الزراعي
  - تطوير برامج ترويج وتسويق للقطاع الزراعي
  - تطوير خدمات التعليم الزراعي والتدريب المهني لصقل مهارات المزارعين
  - إطلاق صندوق لتسريع الاستثمار في القطاع الغذائي في الأردن
  - دعم مشاريع الاستثمار، والتقنيات الزراعية، والبحث والتطوير في مجال الصناعات الغذائية
  - تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب، وبالأخص القمح والشعير

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+6.3% سنويًا | +1.25 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

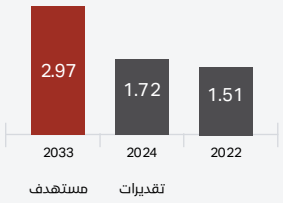

العمالة في القطاع

+6.0% سنويًا | +59 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

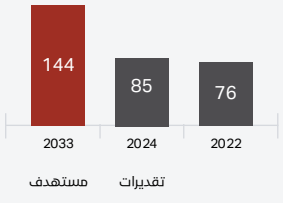

الصادرات

+0.5% سنويًا | +0.07 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

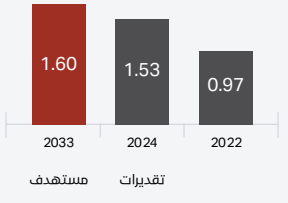

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني، إضافة إلى الكتيبات القطاعية.

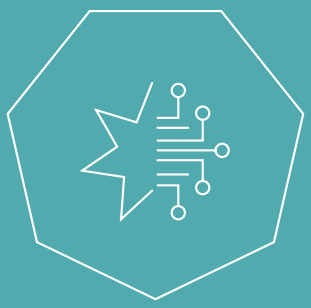

Future Services الخدمات المستقبلية

ثانيًا: الخدمات المستقبلية

1. خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

واقع القطاع

يتمتع قطاع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الموقع الجغرافي والتوافق الثقافي:** يُعد الأردن حلقة وصل رقمية مثالية بين دول الخليج وأوروبا، مدعومًا ببنية اتصالات قوية ومراكز بيانات حديثة، وكفاءات ثنائية اللغة وتوافق ثقافي مع الأسواق العربية. بالإضافة إلى توفر نقاط الربط الدولية مع الدول المجاورة مما يمكن الأردن من لعب دور محوري في نقل البيانات وخدمات الاتصالات عبر الحدود.

- **الاستقرار السياسي والمالي كركيزة لجذب الاستثمارات:** يتميز الأردن باستقرار سياسي مدعوماً بثقة دولية عالية. إلى جانب ذلك، هناك استقرار بسعر الصرف، ويتميز النظام المالي والمصرفي بقوته ومصداقيته، مما يوفر قاعدة مالية صلبة تدعم نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع فرص الأعمال ويعزز الثقة في البيئة الاستثمارية.

- **نمو مرن مدعوم بانفتاح دولي واسع:** يتميز القطاع بمرونة عالية ونمو متسارع، خاصة في مجالات الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال. ويعزز هذا النمو قدرة المملكة على الوصول إلى عدد كبير من المستهلكين في العديد من الدول، بفضل شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة، بالإضافة إلى قانون الاستثمار المعدل الذي يحفز من الاستثمار بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- **بنية تحتية رقمية متطورة:** تُعد البنية التحتية الرقمية في الأردن من الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الرقمي، بفضل الانتشار الواسع للإنترنت والتغطية الشاملة لشبكات الجيل الرابع، إلى جانب التوسع المتسارع في شبكات الجيل الخامس التي تُعد عاملًا محوريًا في تعزيز جاهزية المملكة للتقنيات المتقدمة.

- **السمعة التقنية والدولية المتزايدة:** يتمتع الأردن بسمعة تقنية متنامية إقليمياً ودولياً، مدعومة بشركات محلية ناجحة وشراكات مع شركات رقمية عالمية كما أن انضمامه لمنظمة التعاون الرقمي وقيادته لمجلسها تعزز مكانته الدولية، مع تحسن تصنيفه في المؤشرات الدولية.

إلا أن قطاع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **فجوة البيانات والتحليلات الوطنية:** رغم جهود الحكومة لتعزيز التحول الرقمي، لا تزال هناك فجوة بالبيانات والتحليلات تحد من قدرة الأردن على قيادة اقتصاد رقمي معرفي، حيث أن غياب مستودع بيانات مركزي، وقلة البيانات المفتوحة والتحليلات المتقدمة تعيق قياس أثر التحول الرقمي وتوجيه الاستثمارات، مما يعرقل التخطيط ويحد من استفادة الشركات الناشئة والمستثمرين.

- **تحديات بالبيئة التشريعية:** رغم تقدم الأردن في التشريعات الرقمية مثل قانون حماية البيانات، تواجه البيئة التشريعية تحديات في بطء التنفيذ، وغياب لوائح للتقنيات الناشئة، وضعف حماية الملكية الفكرية، وقلة بيئات الاختبار، وعدم الانفتاح على التقنيات الجديدة، بالإضافة إلى بطء إقرار التشريعات.

- **عدم كفاية صناديق رأس المال الجريء (خصوصًا لمرحلة النمو):** يعاني القطاع من محدودية في توفر صناديق رأس المال الجريء، ما يحدّ من قدرة الشركات الناشئة على الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع، مما يضعف بيئة ريادة الأعمال ويؤخر تبني الابتكارات التقنية، ويؤثر سلبًا على تطور القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

- **ضعف تصدير المنتجات والخدمات الرقمية:** رغم قاعدة المواهب والشركات الناشئة القوية، يظل ضعف تصدير المنتجات الرقمية تحدياً كبيراً في الأردن بسبب غياب استراتيجية تسويق خارجية ومحدودية تمويل التوسع، ما يقيّد الإيرادات محلياً وإقليمياً ويحد من فرص زيادة الصادرات الرقمية.

- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** رغم وجود قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، إلا أن تطبيقه في القطاع الرقمي محدود بسبب ضعف الإطار القانوني وغياب الحوافز، ونقص النماذج المالية والكفاءات، مما يؤخر تحول الأردن الرقمي وجاذبيته للابتكار.

- **فجوة بين المهارات المطلوبة والخريجين القابلين للتوظيف:** يمتلك الأردن قاعدة واسعة من خريجي التقنية والهندسة، ما يعزز المواهب للسوق الرقمي، ولكن التحدي يكمن في جودة المهارات حيث إن المناهج لا تواكب التقنيات الحديثة، والتدريب العملي والمهارات الناعمة بحاجة إلى تحسين، ما يقلل جاهزية الخريجين لوظائف متقدمة.

- **عدم وضوح الإجراءات:** يشكّل تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات المعنية عائقًا أمام تأسيس وتشغيل وترخيص شركات تكنولوجيا المعلومات، مما يبطئ الابتكار ويقلّل من جاذبية البيئة الاستثمارية.

- **كُلَف الطاقة المرتفعة:** تكاليف الطاقة المرتفعة وضعف استدامة البنية الكهربائية تحدان من نمو مراكز البيانات في الأردن، ويقلل جاذبيتها الإقليمية. وعلى الرغم من مبادرات الطاقة المتجددة إلا أن غياب حوافز وضمانات طاقية منخفضة التكلفة يرفع التكاليف ويعيق تحسن البنية التحتية الرقمية وجذب الاستثمار العالمي.

- **ضعف تبني التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الناشئة:** غياب منهجية للتغيير وتبني التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الناشئة على المستوى الوطني مع وجود مقاومة للتغيير، مما قد يعيق سرعة التحول الرقمي مع وجود جهود فردية بقطاعات مختلفة لتبني ذلك.

الملخص التنفيذي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	نسبة الخدمات الحكومية الإلكترونية
1.0 مليار دينار	33.2 ألف عامل	30.1 ألف دينار	**%68.5 **كما في نهاية النصف الأول 2025

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- توسيع الأسواق وتعزيز الصادرات الرقمية
- تهيئة رأس مال بشري رقمي مؤهل من خلال تنمية المهارات المتقدمة وخلق وظائف رقمية نوعية
- تعزيز الشراكات الرقمية بين القطاعين العام والخاص
- رفع جاهزية الأردن في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته
- تحسين بيئة الأعمال الرقمية وتعزيز البنية التحتية المستدامة
- تعزيز مكانة الأردن وتنافسيته عالميا بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي
- ترتيب الأردن في مؤشر الابتكار العالمي
- نتيجة الأردن في مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ترتيب الأردن في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
- ترتيب الأردن في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة
- ترتيب الأردن في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال
- ترتيب الأردن في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي
- نسبة الخدمات الحكومية الإلكترونية
- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية
- صافي نقاط الترويج لخدمات الحكومية الرقمية
- صافي نقاط الترويج لخدمات الحكومية المقدمة من قبل مراكز الخدمات الحكومية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - قوى عاملة جاهزة للمستقبل
  - إطلاق استراتيجية خاصة والاستثمار في حملات محلية ودولية لإنشاء الهوية التجارية وتسريع تصدير المنتجات والخدمات الرقمية
  - تسريع وتيرة وضع أطر وتشريعات العمل للتكنولوجيا الجديدة لتسهيل تأسيس شركات تكنولوجيا جديدة
  - تحسين وتفصيل الأطر والمعايير الوطنية والتشريعات الرقمية على المستوى الوطني
- المبادرات ذات صلة:
  - إنشاء جهة وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي
  - تسريع وتيرة التحوّل الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص
  - تحسين حزم حوافز الاستثمار
  - إنشاء منطقة حرة افتراضية حاضنة للابتكار والريادة ومركز للشركات الناشئة
  - إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Sandbox) للتقنيات المزعزعة
  - استقطاب التمويل من صناديق رأس المال الجريء
  - إنشاء صندوق معني للتطوير والابتكار
  - إصلاح بيئة العمل الرقمية لتلائم احتياجات "القوى العاملة المستقبلية"
  - مبادرة الطاقة الخضراء لمراكز البيانات
  - استحداث نموذج مركز مالي رقمي
  - الحد من الاقتصاد الموازي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+16.3% سنويًا | +2.9 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

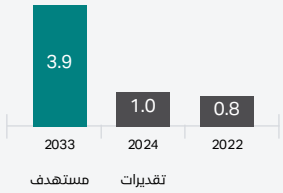

العمالة في القطاع

+13.2% سنويًا | +67.8 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

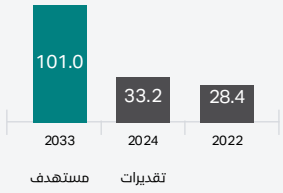

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٣ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، إضافة إلى الكتيبات القطاعية.

2. الصناعات الإبداعية

واقع القطاع

يتمتع قطاع الصناعات الإبداعية في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **توفر مواهب إبداعية محلية:** يتميز قطاع الصناعات الإبداعية بقوى عاملة شابة وذوي مهارات عالية، مما يدفعه نحو النمو والتميز.
- **الهوية الثقافية:** تتميز الأردن بمساهمتها الكبيرة في صناعة ونشر المحتوى العربي مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية والوصول إلى جمهور واسع.
- **ريادة الألعاب الإلكترونية:** يعتبر الأردن رائداً في صناعة ونشر الألعاب الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **علاقات مع الشركاء:** الارتباط الوثيق بمسرّعات الأعمال والأستوديوهات العالمية يمنح القطاع آفاقًا واسعة للتوسع في الأسواق العالمية وتبادل الخبرات.
- **الدعم الحكومي:** الدعم الحكومي الذي يعزز نمو هذا القطاع من خلال توفير بيئة تشغيلية تحفّز الابتكار والإبداع.
- **وجهات متنوعة:** مواقع متنوعة تتميّز بسجل حافل بالإنتاجات الكبيرة والناجحة في مجال الترفيه مما يعزز قوة القطاع.

إلا أن قطاع الصناعات الإبداعية في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **غياب جهة تمثيلية للقطاع:** غياب هيئة تمثيلية موحدة تُعنى بتنظيم وتمثيل قطاع الصناعات الإبداعية، وافتقار الوعي العام لدى القطاعين الخاص والعام.
- **هجرة الكفاءات ونقص المهارات:** هجرة الكفاءات الإبداعية إلى خارج الأردن، مما أدى إلى نقص المهارات المتخصصة والمهارات العملية في مجالات معينة داخل القطاع.
- **ضعف التشريعات والعمليات:** غياب الأطر التشريعية والتنظيمية التي تنظم حوكمة القطاع، مما يؤدي إلى تشتت المرجعيات، وضعف كفاءة العمليات والإجراءات.
- **محدودية التمويل:** عدم إدراك جهات التمويل والمستثمرين لنموذج العمل بقطاع الصناعات الإبداعية، مما يحد من فرص نمو القطاع.
- **ضعف التسويق:** غياب استراتيجيات التسويق الخاصة بالصناعات الإبداعية مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- **غياب التعليم بالقطاع:** عدم إدراج مفاهيم الصناعات الإبداعية ضمن المناهج التعليمية.
- **محدودية التقنيات:** عدم توفر المعدات والتقنيات وأنظمة الدفع الكافية مما يحد من فرص نمو القطاع، ويبطئ مواكبته للتوجهات العالمية.
- **محدودية البيانات:** محدودية البيانات والأبحاث المتعلقة بأثر القطاع ومميزاته.

الملخص التنفيذي الصناعات الإبداعية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
0.15 مليار دينار	7.6 ألف عامل	19.7 ألف دينار	43 مليون دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- نشر الوعي بالقطاع وتضمينه في التعليم والثقافة في الأردن
- تعزيز مكانة الأردن كوجهة للصناعات الإبداعية المتنوعة
- تطوير الهيكلية المؤسسية والتنظيمية لقطاع الصناعات الإبداعية وتعزيز الحوكمة
- تحسين العمليات الحكومية وجذب الاستثمار ونمو القطاع الخاص وجودة الحياة لجميع الأردنيين
- وضع الإبداع في جوهر الاقتصاد وجعله ممكن للقطاعات الأخرى

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- عدد شركات صناعة الألعاب الإلكترونية
- عدد اللاعبين الأردنيين المسجلين بفرق رياضات الألعاب الإلكترونية محليا وعالميا
- عدد الفعاليات العالمية التي تم المشاركة فيها في قطاع صناعة الألعاب والرياضات الإلكترونية
- عدد البطولات الإقليمية / الدولية التي تم استضافتها في المملكة
- عدد الشركات العالمية التي تم استقطابها في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية
- عدد الأفلام المحلية المنتجة سنويا
- عدد المواقع المجهزة والمهيئة للتصوير
- عدد المشاركات العالمية في فعاليات التصميم والفن
- عدد الوظائف التي تم استحداثها في قطاع التصميم
- حجم العقود التصديرية للمصممين المحليين

4 المبادرات المقترحة**

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تأسيس هيئة تمثيلية للصناعات الإبداعية
  - إنشاء البنية التحتية والمنظومة المادية والخدمية لقطاع الصناعات الإبداعية
  - الاستثمار في الإنتاج المحلي، والترويج على الصعيد العالمي
  - تضمين الصناعات الإبداعية في المناهج التعليمية
- المبادرات ذات صلة:
  - تبسيط العمليات الحكومية ودمج التصميم في الحكومة
  - البحث والجمع وتصنيف البيانات
  - الوعي القطاعي على المستوى المحلي
  - تنمية القدرات المطلوبة والحفاظ عليها
  - تمكين آليات الدفع الدولية لشراء الألعاب الإلكترونية
  - دعم تنظيم فعاليات قطاع الألعاب والرياضات الالكترونية المحلية والدولية وتيسير إجراءاتها
  - الاستثمار في ساحات الألعاب المجهّزة بتقنيات قادرة على استضافة فعاليات واسعة النطاق
  - استقطاب الفرق الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في الألعاب الإلكترونية
  - مراجعة وتوضيح وتحديث الأنظمة والتشريعات المرتبطة بقطاع الألعاب الإلكترونية
  - إنشاء صندوق لدعم الفرق واللاعبين المعترف بهم دوليًا
  - انشاء صندوق مالي مستقل لدعم إنتاج وتسويق قطاع الأفلام
  - إنشاء استوديوهات وخلفيات مواقع تصوير جديدة محدّثة
  - استقطاب المنتجين والمنصات الدولية الرئيسة للاستثمار في المنتجات الأردنية
  - تعزيز البنية التحتية التعليمية عبر التوسع في إنشاء أكاديميات وتخصصات سينمائية داخل الجامعات الاردنية
  - تمكين التفكير الإبداعي (مثل غرفة الكاتب)
  - تشكيل مجلس تصميم أردني يُعنى بالمشاركة في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز ثقافة التصميم والابتكار
  - تضمين شروط الامتثال للتصميم الجيد في العطاءات الحكومية
  - إطلاق جائزة وطنية سنوية للتصميم والابتكار
  - استحداث برامج تحفيزية للشركات العاملة في قطاع التصميم
  - إطلاق حملة "صُمِّم في الأردن"
  - تفعيل تدقيق التصميم الحكومي لتقييم حالة المباني الحكومية والمرافق والأماكن أو المباني العامة
  - تنظيم مهرجان تصميم سنوي وتمكينه
  - الاستثمار في مصادر المواد الخام التي تدعم ابتكار التصميم في المنتجات والخدمات، وتمكينها
  - إنشاء مركز حيوي للإبداع والابتكار للتصميم يجمع بين المصممين ورواد الأعمال والمؤسسات الداعمة
  - إنشاء منصة لربط الحرفيين بالمصممين

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+28.1% سنويًا | +1.25 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

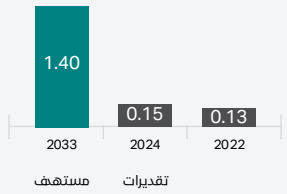

العمالة في القطاع

+14% سنويًا | +17.2 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

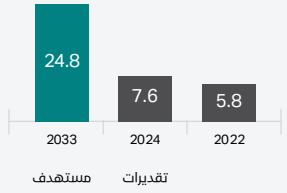

الصادرات

+50.7% سنويًا | +1.56 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

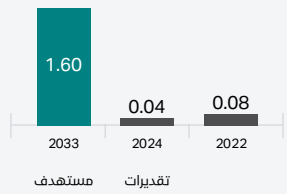

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.
**يتضمن قطاع الصناعات الإبداعية مبادرات ضمن ثلاثة قطاعات فرعية وهي: الألعاب والرياضات الالكترونية، الأفلام، والتصميم.

3. الرعاية الصحية

واقع القطاع

يتمتع قطاع الرعاية الصحية في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الصحة العامة للمواطنين:** تتوفّر بنية تحتية جيدة تشمل: دراسة الصحة العامة بصورة تفصيلية، وتقديم خدمات الصحة العامة المعزَّزة، ووجود المنظمات غير الحكومية التي تركّز على الرعاية الصحية على مستوى المملكة.

- **أسس التحوّل الرقمي بالقطاع الصحي:** وجود برنامج لحوسبة القطاع الصحي في الأردن الذي بدأ بالمنشآت الصحية بالقطاع العام وسيبدأ في شمول المنشآت الصحية بالقطاع الخاص.

- **الجودة وسلامة المرضى:** وجود مؤشرات جيدة للرعاية الصحية في العديد من المستويات، ووجود مجلس اعتماد المؤسسات الصحية كجهة قوية وغير ربحية تقود الجودة وسلامة المرضى باتباع معايير الاعتماد الوطنية.

- **رأس المال البشري:** تتوفر كفاءات وطنية في قطاع الرعاية الصحية يتمتعون بخلفية أكاديمية ومهنية وممارسات طبية متميّزة.

- **البنية التحتية للمنشآت والمرافق الصحية:** توفر منشآت الرعاية الصحية بما فيها من مستشفيات ومراكز صحية متخصصة في القطاعين العام والخاص، ومراكز صحية للرعاية الصحية الأولية، والعيادات الخاصة، ومراكز الدراسات التشخيصية وشبكة من المختبرات الطبية والصيدليات وغيرها.

- **التمويل الصحي:** يعتبر قطاع الرعاية الصحية من أكثر القطاعات تمويلا من جانب الحكومة فضلا عن المشاركة القوية من جانب المانحين والقطاع الخاص وشركات التأمين.

- **أسس الحوكمة للقطاع الصحي:** وجود تشريعات ناظمة للقطاع الصحي ومؤسسات ومجالس تعمل ضمن هذه التشريعات، ووجود أساس من الممكن البناء عليه لنظام المساءلة الطبية.

- **السياحة العلاجية:** الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والعلاقات الدولية المتميّزة على مستوى العالم، واستقرار العملة، والبنية التحتية للمنشآت والمرافق الصحية والسمعة الطيبة للقطاع والكوادر الصحية الأردنية.

- **الاستجابة الصحية المحلية والإقليمية:** الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات الصحية لضمان تقديم رعاية صحية فعالة وسريعة في حالات الطوارئ والكوارث.

- **التعليم في قطاع الرعاية الصحية:** يُعد التعليم الصحي ركيزة أساسية لضمان جودة الرعاية الصحية، ويتمثل ذلك في وجود جامعات ذات تصنيفات دولية مرموقة، ومناهج معتمدة عالميًا، مما يُتيح لخريجيها فرصة الالتحاق ببرامج الإقامة الطبية والدراسات العليا المعترف بها دوليًا.

إلا أن قطاع الرعاية الصحية في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **التغطية التأمينية:** عدم إدراج العديد من الخدمات ضمن خطط التأمين القائمة (لا يوجد حزمة خدمات أساسية)؛ وبالتالي زيادة عبء النفقات مقابل العدالة والاستدامة، والافتقار إلى الإنصاف في معايير التأمين، بالإضافة إلى عدم تغطية الرعاية الصحية الأولية من قبل شركات التأمين الخاصة.

- **التحديات الرقمية:** يواجه التحول الرقمي في القطاع الصحي العديد من التحديات وأبرزها: عدم ربط الملف الصحي بين مقدمي الخدمات في جميع القطاعات المختلفة، وعدم استغلال الذكاء الاصطناعي، والخصوصية وحماية البيانات، وكفاءة وجاهزية البنية التحتية، وتكامل الأنظمة، ومقاومة التغيير، وشمولية ونضوج الأنظمة، والتكلفة العالية واستثمار البيانات في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات محدثة.

- **توفر الأدوية وتسعيرها:** ضعف التخطيط والافتقار إلى الدراسات المتصلة بالأدوية المحلية والمستوردة في السوق وعدم نضج سلاسل التوريد الطبية يؤدي إلى وجود تحديات تتعلق بتوفير وهدر الأدوية، كما أن المنهجية الحالية للتسعير تؤدي إلى ارتفاع أسعار الدواء خاصة المستوردة.

- **محدودية الدعم المجتمعي بقطاع الرعاية الصحية:** عدم وجود مأسسة واضحة للتعاون بين قطاع الرعاية الصحية وقطاعات أخرى مثل: الزراعة، والتعليم والمجتمع المدني مما يؤثر على فرص التعاون ومبادرات المشاركة الفاعلة بالقطاع.

- **الدعاية السلبية للقطاع الصحي:** تؤثر الدعاية السلبية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي ضد قطاع الرعاية الصحية على سمعة القطاع الصحي والذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين بالخدمات الصحية المقدمة.

- **ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية:** وجود حاجة إلى تحسين البيئة الاستثمارية بقطاع الرعاية الصحية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال توفير الحوافز المناسبة بالإضافة إلى عمل الدراسات اللازمة ووضوح الفرص الاستثمارية الموجودة بالقطاع.

- **غياب الحوكمة الخاصة بالسياحة العلاجية:** عدم وجود جهة مسؤولة عن السياحة العلاجية بكافة عناصرها والافتقار إلى تشريعات ناظمة تدعم توفير رحلة مميزة للمرضى وعدم وجود أسس معالجات إكلينيكية معتمدة للأمراض.

- **غياب تطبيق الحوكمة بالقطاع الصحي:** وجود تحديات في تنفيذ التشريعات وتطبيق الحوكمة الرشيدة للقطاع حيث تم تغيير وضع المجلس الصحي العالي وعدم فعالية نظام المساءلة الطبية وعدم القدرة على متابعة ممارسات الأطباء بالقطاع الخاص، وغياب البروتوكولات الصحية بما في ذلك أسس المعالجات الإكلينيكية والرقابة على التداخلات الصحية ووجود ضرورة لفصل الأدوار الثلاث: المشرع، والمراقب ومزود الخدمة.

- **ضعف كفاءة الإنفاق الصحي:** على الرغم من وجود التمويل بقطاع الرعاية الصحية إلا أنه في بعض الأحيان يفتقر إلى الكفاءة في تحديد أولويات الإنفاق وإعطاء الأولية للرعاية الصحية الأولية.

- **نقص الكوادر في بعض التخصصات:** هجرة الكفاءات الطبية ووجود عدد من التخصصات الطبية التي لا يتوفر بها العدد اللازم من الكفاءات الطبية في القطاع العام، وهناك حاجة إلى توفير برامج تأهيلية لسد الفجوة بالتخصصات المعنية.

الملخص التنفيذي الرعاية الصحية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.98 مليار دينار	88 ألف عامل	11.1 ألف دينار	حوالي 8%**
			**تقديرات عام 2023

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية
- تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية لتوفير خدمات عادلة ومستدامة ضمن نظام صحي رقمي متكامل
- تطوير وتعزيز السياحة العلاجية وجعل الأردن وجهة مفضّلة بأسعار ميسّرة ورعاية عالية الجودة
- تطبيق الحوكمة الرشيدة لتشمل المساءلة والشفافية لتعزيز صحة وسلامة المرضى والمراجعين
- التحوّل الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية
- ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي
- تعزيز التعاون مع جميع القطاعات المختلفة
- تجهيز قوى عاملة كفؤة
- الريادة والابتكار في المبادرات المتعلقة بالقطاع الصحي
- تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الإنفاق الصحي المباشر من الجيب
- نسبة تطعيم الأطفال
- متوسط العمر المتوقع للأردنيين
- معدل الرضا عن خدمات قطاع الرعاية الصحية
- معدل المَرَاضة نتيجة الأمراض المزمنة لكل 100 ألف من السكان
- معدل الوفيات نتيجة الأمراض المزمنة لكل 100 ألف من السكان
- عدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة
- نسبة السكان المشمولين بالتغطية الصحية الشاملة
- معدل السمنة
- معدل التدخين
- مؤشر الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات والمواليد والأطفال

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ودمج صناديق التأمين الصحي العامة
  - تقديم برامج الحوكمة لقطاع الرعاية الصحية
  - تسريع التحوّل الرقمي وتطوير نظام المعلومات الصحية المتكامل
  - تطوير وتعزيز برامج السياحة العلاجية وتطبيقها (مع كافة القطاعات المعنية)
  - وضع معايير وطنية لجودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها، وربطها بالبيانات وإجراء المقارنات المعيارية
  - إطلاق وتفعيل الرعاية الصحية التنبؤية
- المبادرات ذات صلة:
  - تحقيق إطار صحي واحد
  - تطوير وبناء قدرات ومهارات الموارد البشرية في قطاع الرعاية الصحية، (تلبي الاحتياجات الصحية الوطنية)
  - تعزيز واستدامة تمويل نظام الرعاية الصحية لتنفيذ الخطط بكفاءة وفعالية (مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية)
  - تحسين وتعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية
  - تعزيز البنية التحتية الصحية الوطنية

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+9.4% سنويًا | +1.23 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

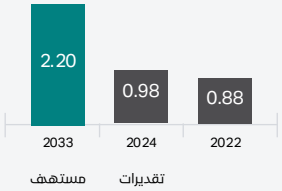

العمالة في القطاع

+6.7% سنويًا | +70 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

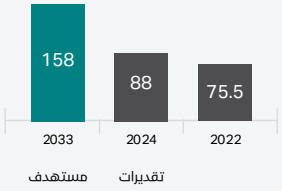

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية).

4. الأسواق والخدمات المالية

واقع القطاع

يتمتع قطاع الأسواق والخدمات المالية في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **سياسة نقدية مستقرة:** سياسة نقدية مستقرة مدعومة باحتياطيات أجنبية قوية تُحافظ على ثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار، مما يعزز الثقة في الدينار والقطاع المصرفي ويشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

- **القوى العاملة المؤهلة:** قوى عاملة أردنية متعلمة ومزودة بمهارات عالية، مع مشاركة المرأة بنسبة أعلى من المتوسط مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- **إطار تنظيمي قوي:** إطار إشرافي وتنظيمي فعّال تحت مظلة البنك المركزي الأردني.

- **قطاع مصرفي مرن:** أداء القطاع المصرفي القوي خلال جائحة كورونا، وانعكس ذلك على نسبة القروض المتعثرة التي لم تتجاوز 5.1 % بعام 2023.

- **قاعدة تمويلية مستقرة:** قاعدة تمويلية قوية تتميز بالاستقرار إلى حد كبير، تتكون في معظمها من ودائع الأفراد المحليين التي أثبتت متانتها خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية والسياسية السابقة.

- **قطاع مصرفي ذو قاعدة رأسمالية مميزة:** معدلات كفاية رأس المال أعلى من الحد المطلوب عالميًّا، الأمر الذي يحد من المخاطر المحتملة للانكماش الاقتصادي.

- **مستوى مرتفع من الملكية الأجنبية:** نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المدرجة في بورصة عمان 47.2 % من إجمالي القيمة السوقية بنهاية عام 2024 والذي يشير إلى ثقة المستثمر الأجنبي بسوق رأس المال الأردني.

- **قطاع تأمين يعمل ضمن إطار إشرافي فعال تحت مظلة البنك المركزي الأردني:** منذ أن باشر البنك المركزي الأردني الإشراف على قطاع التأمين تسارعت وتيرة التحسن في الانضباط الرقابي والحوكمة والالتزام، مما عزز استقرار القطاع وثقة المتعاملين فيه.

- **نمو قوي لمشاريع التقنيات المالية مع فرص واسعة للتحسين:** شهد الطلب على مشاريع التقنيات المالية نموًا كبيرًا مؤخرًا، مع بقاء فرص واسعة للتحسين والتطوير.

- **قطاع التمويل الأصغر سريع النمو:** هناك طلب على التمويل الأصغر، حيث بلغت محفظة القروض المجمعة 285 مليون دينار في نهاية 2024.

- **معظم شركات التأجير التمويلي مملوكة من قِبل البنوك:** ارتباط شركات التأجير التمويلي بالبنوك يوفر لها مصادر تمويل مستقرة ودعما نقابيًا وتنظيميًا، مما يعزز الثقة بالقطاع.

- **قطاع مكاتب الصرافة يعمل في بيئة تنظيمية سليمة، وهيكل منظّم، وسوق منافس:** وجود إطار تنظيمي واضح تحت إشراف البنك المركزي وهيكل سوقي منظم يعزز الشفافية والتنافسية داخل قطاع مكاتب الصرافة ويسهم في حماية المستهلك.

إلا أن قطاع الأسواق والخدمات المالية في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، و تشمل:

- **التوسع في إقراض الحكومة:** التوسع في إقراض الحكومة والجهات الحكومية، مما حَدّ من مشاركة القطاع الخاص في النمو (مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص).

- **محدودية وصول الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تعاني تلك المنشآت من ضعف الفهم لمتطلبات الإقراض، وتردد البنوك في التمويل لغياب الوضوح حول جاهزيتها ومعايير التقييم.

- **سوق رأس مال متواضع:** سوق رأس مال بمستويات تداول ضعيفة وسيولة متدنية وكلف تداول مرتفعة، وغياب صناع السوق مع تراجع في عدد الشركات المدرجة.

- **تراجع دور سوق رأس المال كأداة لتمويل الشركات والمشاريع:** محدودية وصول الشركات والمشاريع للتمويل من خلال سوق رأس المال أدى الى الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي.

- **الحاجة الى الإسراع بالتحول الرقمي:** الاعتماد الكبير على الأعمال الورقية ومتطلبات التوثيق يدفع إلى ضرورة التحول الرقمي.

- **مجتمع يعتمد على السيولة النقدية:** الاعتماد على النقود والشيكات التقليدية، على الرغم من تزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.

- **قطاع تأمين مجزأ:** فقدان التوجّه الاستراتيجي للقطاع أدى به إلى أن يصبح قطاعًا غير متطور مع العديد من الوكلاء والوسطاء.

- **غياب نظام تصنيف ائتماني موسع فعال:** الحاجة الى تطوير نظام تصنيف ائتماني وطني موسع يقيم قدرة الشركات والأفراد على السداد ويزيد الثقة في الإقراض وتقليل مخاطر التعثر المالي.

- **ضعف اللجوء الى إجراءات التقاضي البديلة:** قلة اللجوء الى الإجراءات البديلة مثل التحكيم والتسويات والوساطة الودية يؤدي الى طول أمد تسوية النزاعات.

- **محدودية تنوع أدوات تمويل إسلامية ذات تنظيم جيد:** محدودية أدوات التمويل الإسلامي (ادخار، استثمار، والتمويل) التي يتم توفيرها من قبل القطاع المصرفي وسوق رأس المال.

- **محدودية الإقراض طويل الأجل:** تميل البنوك نحو القروض قصيرة الأجل، مما يقيد إقراض المشاريع طويلة الأمد ويبطئ وتيرة النمو الاقتصادي.

- **محدودية حضور المستثمرين المؤسَّسيين في سوق رأس المال:** يعاني سوق رأس المال من محدودية مشاركة المستثمرين المؤسَّسيين مثل صناديق الاستثمار المشترك المحلية والدولية وذلك لارتفاع الكلف والضرائب لقلة توفر أدوات السوق المالي مما يضعف السيولة.

- **شمول مالي معتدل:** على الرغم من تحقيق معدل شمول مالي بلغ 43.1 % بنهاية عام 2022، ما يزال الشمول في الأردن أقل من الأسواق الإقليمية والدولية المتقدّمة.

- **انخفاض الوعي والثقافة المالية**: قلة الوعي والمعرفة والمهارات الأمر الذي يعيق القدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

- **ضعف الانفتاح على بعض التقنيات الحديثة:** عدم الانفتاح على التقنيات الجديدة مثل التمويل الجماعي وترميز الأصول والبلوك تشين وغيرها مما يحدّ من القدرة على التجربة والابتكار.

الملخص التنفيذي الأسواق والخدمات المالية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
2.54 مليار دينار	36 ألف عامل	70.6 ألف دينار	86 مليون دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعزيز تنمية الأسواق والخدمات المالية لدعم النمو الاقتصادي وتوسيع الشمول المالي وتحسين وصول المواطنين إلى التمويل
- مواصلة تعزيز دور القطاع المصرفي من خلال تطويره وتوسيع خدماته الرقمية لتحسين الشمول المالي، والحفاظ على الابتكار والرقابة ضمن إطار تنظيمي قوي
- تحويل قطاع التأمين إلى قطاع قوي، مستدام، ومزدهر ماليًا، يقدم منتجات متنوعة تحمي المواطنين والاقتصاد، ضمن بيئة تنظيمية متطورة تعزز الربحية وتقوي قاعدة رأس المال
- تنمية التأجير التمويلي ليكون مصدر تمويل رئيسي للمشروعات الصغيرة
- تطوير التمويل الأصغر لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي
- تحديث أسواق رأس المال لتعزيز الاستثمار والتمويل
- جعل الأردن مركزًا إقليميًا للتقنيات المالية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الاشتمال المالي
- إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما في ذلك الذهب وحقوق السحب الخاصة)
- التغطية لمستوردات المملكة من السلع والخدمات
- إجمالي موجودات القطاع المصرفي
- إجمالي ودائع القطاع المصرفي
- إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح
- نسبة القروض المتعثرة
- القيمة الرأسمالية لسوق رأس المال
- تصنيف مؤشر مورغان ستانلي
- معدل السيولة اليومية
- نسبة تغلغل التأمين
- صافي ربحية قطاع التأمين قبل الضريبة
- إجمالي موجودات قطاع التأمين
- إجمالي مدفوعات كافة البطاقات ووسائل الدفع الأخرى
- إجمالي موجودات قطاع التمويل الأصغر
- إجمالي محفظة التأجير التمويلي القائمة
- عدد عقود التأجير التمويلي النشطة
- نسبة عقود التأجير التمويلي المتعثرة
- إجمالي رؤوس أموال شركات الصرافة
- إجمالي موجودات شركات الصرافة

4 المبادرات المقترحة**

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تطوير نظام وطني شامل للتصنيف الائتماني
  - تعزيز الاشتمال المالي
  - تسريع التحوّل الرقمي في القطاع المالي
  - تطوير تشريعات القطاع المالي
  - نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي الاستثماري
  - سد الفجوة بين متطلبات البنوك وجاهزية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
  - تعزيز التمويل الأخضر والتحول نحو اقتصاد مستدام
  - إصلاح البنية المؤسسية وتعزيز الإطار التشريعي والرقابي لسوق رأس المال
  - تنشيط سوق رأس المال وتوسيع المشاركة الاستثمارية وتمكين الأصول الافتراضية والرقمية
  - تنظيم وتطوير الإطار التشريعي والتقني لقطاع التأمين وتعزيز التحول الرقمي فيه
  - تطوير التشريعات والأنظمة لتتسم بمزيد من المرونة والاستجابة للنمو السريع في قطاع التقنيات المالية
  - تمكين الريادة المالية والمصرفية الرقمية
  - تطوير قائمة معتمدة مسبقًا بأسماء الجهات المانحة والمقرضة لشركات التمويل الأصغر
  - تمكين وتوسيع قاعدة التأجير التمويلي
  - التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في قطاع مكاتب الصرافة

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+6.8% سنويًا | +2.06 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

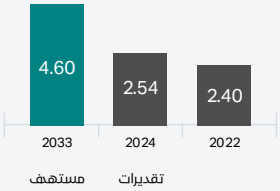

العمالة في القطاع

+3.6% سنويًا | +13.3 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

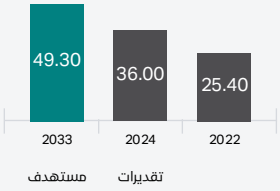

الصادرات

+14.9% سنويًا | +214 مليون دينار
من 2024 إلى 2033

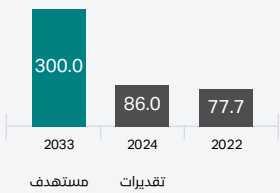

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.
** يتضمن قطاع الأسواق والخدمات المالية مبادرات ضمن سبعة قطاعات فرعية وهي: القطاع المصرفي، سوق رأس المال، قطاع التأمين، التقنيات المالية، التمويل الأصغر، التأجير التمويلي ومكاتب الصرافة.

5. التجارة

واقع القطاع

يتمتع قطاع التجارة في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **سوق محلي حيوي وشاب:** يتميز السوق الأردني بتركيبة سكانية فتية، حيث أن أكثر من 60 % من السكان تحت سن 30 عامًا، مما يخلق طلباً استهلاكياً مستقبلياً واعداً.

- **قاعدة واسعة من رواد الأعمال:** وجود شبكة واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري لسلسلة التوريد، والتي توفر فرصاً استثمارية غنية لرواد الأعمال، خاصة في المجالات المبتكرة.

- **نضج ثقافة المستهلك وزيادة الجودة:** أصبح المستهلك أكثر وعياً بحقوقه وتوقعاته، ويبحث بشكل متزايد عن منتجات وخدمات ذات جودة عالية وأسعار عادلة، مما يؤدي إلى تحفيز القطاع التجاري على التطور المستمر، وتبني معايير جودة محلية قوية لتلبية الطلب المتنامي وكسب ثقة المستهلك.

- **الاستقرار السياسي والنقدي:** يتمتع الأردن باستقرار سياسي وبيئة آمنة واستقرار نقدي وثبات في سعر الصرف، مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم نمو الأنشطة التجارية في ظل اقتصاد مستقر ومحفّز.

- **الموقع الاستراتيجي مدعوماً باتفاقيات التجارة الحرة:** يعزز الموقع الجغرافي الاستراتيجي وميناء العقبة من مكانة الأردن، مما يؤهله ليكون مركزاً لوجستياً وممراً للبضائع، بالإضافة إلى شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تسهل نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية.

- **بنية تحتية رقمية:** وجود بنية تحتية قوية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يوفر أساساً متيناً لتطوير التجارة الإلكترونية والخدمات الحديثة.

- **خبرات وطنية متميزة وكفاءات مؤهلة:** يستند القطاع على خبرات القطاع الخاص الواسعة ومنشآت ذات جذور قوية، وعلاقات جيدة مع الدول المجاورة تدعم تنافسيته. كما يمتلك الأردن رأس مال بشري مؤهل وكفؤ مما يعزز من إنتاجية وتطور القطاع التجاري.

إلا أن قطاع التجارة في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **ضعف الإطار التشريعي وعدم الاستقرار الضريبي:** يعاني القطاع من عدم استقرار النظام الضريبي وكثرة تعديلاته والافتقار إلى إطار تشريعي حديث ومتكامل ينظم التجارة الإلكترونية بشكل فعال.

- **تعدد الجهات المسؤولة عن الترخيص والموافقات:** تتسبب تعددية الجهات الرسمية المعنية بالتراخيص والموافقات في خلق بيروقراطية إدارية تزيد من الوقت والتكلفة على المستثمرين والتجّار.

- **صعوبات التمويل والمنافسة غير العادلة:** تواجه المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، صعوبة في الحصول على التمويل اللازم للتوسع وتطوير أعمالها. ويزيد من هذه التحديات المنافسة غير العادلة بوجود الاقتصاد الموازي.

- **ضعف الإطار القانوني للسداد:** ضعف فعالية أدوات الضمان المتعلقة بسداد المدين، وحالات عدم الالتزام من الأطراف ذات الملاءمة المالية، مما يحد من الثقة في التعاملات التجارية، ويؤثر سلباً على السيولة المالية في السوق.

- **ارتفاع كلف سلاسل التوريد وضعف البنية التحتية اللوجستية:** الاعتماد بشكل كبير على الواردات التي ترتفع كلفتها بسبب تحديات الطاقة والخدمات اللوجستية والجمارك. وتتفاقم المشكلة بسبب ضعف تطور سلاسل التوريد، وعدم وجود شركات نقل متخصصة تلبي متطلبات التجارة الحديثة والتجارة الإلكترونية بشكل خاص.

- **محدودية اعتماد التحول الرقمي وضعف تجربة المستهلك:** يواجه القطاع تحدياً في مواكبة التحول الرقمي بسبب محدودية الدخول الرقمي لدى بعض الشرائح، وضعف الاستثمار في قنوات خدمة العملاء الحديثة، مما ينعكس سلباً على ثقة بعض المستهلكين بالتجارة الإلكترونية ويقيّد فرص نموها.

- **محدودية القدرة على النمو وخلق القيمة المضافة:** يواجه القطاع تحدياً في محدوديته النسبية في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة، ويعود ذلك جزئياً إلى الصعوبات الكبيرة في التسويق الخارجي لكل من المنتجات ذات المنشأ المحلي وخدمات إعادة التصدير، مما يحد من قدرة القطاع على التوسع والنمو في الأسواق الدولية، وبالتالي يحد من مساهمته بشكل أكبر في دعم الاقتصاد الوطني ككل.

- **تعقيد الإجراءات الجمركية:** تعقيد الإجراءات الجمركية والذي يؤدي إلى ارتفاع كلف الاستيراد مما يشكل عبئاً إضافياً على القطاع ويؤخر تدفق السلع إلى السوق.

الملخص التنفيذي التجارة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	قيمة المعاد تصديره
2.9 مليار دينار	230.8 ألف عامل	12.6 ألف دينار	0.9 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للتجارة وإعادة التصدير ووجهة إقليمية جاذبة للتسوق
- تحديث التجارة التقليدية وتعزيز وتمكين التجارة الإلكترونية
- دعم وتمكين نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع التجارة
- تحسين البيئة التجارية والاستثمارية، وتعزيز ممارسات المنافسة العادلة
- خفض التكاليف التشغيلية وتطوير بنية تحتية لوجستية داعمة
- خلق فرص عمل بقطاع التجارة وتمكين مشاركة المرأة

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة التجارة الإلكترونية من إجمالي حجم التجارة
- مؤشر جودة ضبط الأسواق
- نسبة مشاركة المرأة في قطاع التجارة
- مؤشر نمو مبيعات التجزئة
- مؤشر أسعار المستهلك
- مؤشر الانفتاح التجاري
- إجمالي حجم الاستثمارات في قطاع التجارة (المحلية والأجنبية)
- مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تطوير بيئة تنظيمية حديثة لتسهيل التجارة
  - بناء منظومة متكاملة للتجارة الالكترونية
  - تعزيز تنافسية التجارة وتوسيع النفاذ إلى الأسواق الدولية
- المبادرات ذات صلة:
  - ابتكار حلول التمويل وتحفيز نمو الكيانات التجارية
  - تمكين وتطوير الكفاءات البشرية في قطاع التجارة
  - تأسيس مناطق تجارية مخصصة ضمن قطاعات معينة
  - إنشاء قاعدة بيانات للسلع القابلة للتداول التجاري والخدمات

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+3% سنويًا | +0.9 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

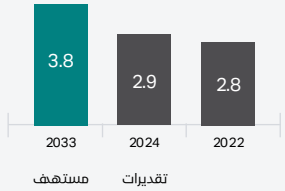

العمالة في القطاع

+6.3% سنويًا | +169.1 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

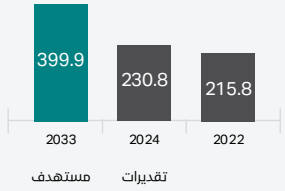

قيمة المعاد تصديره

+6.5% سنويًا | +0.6 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

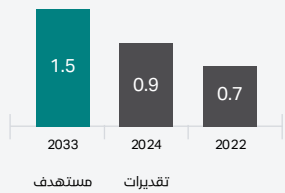

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

6. النقل والخدمات اللوجستية

واقع القطاع

يتمتع قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **وجود استراتيجيات وخطط للقطاع:** وجود استراتيجيات وخطط محدّدة لقطاع النقل والخدمات اللوجستية وتشكل دعائم أساسية لتحقيق النمو والاستدامة.
- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن:** يوفر الأردن ممرات عبور بالغة الأهمية مع دول الإقليم، مما يُعزز من نمو الاقتصاد الأردني.
- **قطاع مساهم في النمو الاقتصادي وممكن للقطاعات:** قطاع مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي في الناتج المحلي والتوظيف للعمالة الأردنية، ومحرّك للقطاعات الأخرى.
- **البنية التحتية للقطاع:** تواجد البنية التحتية الأساسية للنقل بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات.
- **ناقل وطني متمكن:** وجود ناقل وطني متمثل في الملكية الأردنية، بالإضافة إلى كونه مركز لتدريب وتأهيل الكفاءات.
- **التحوّل البيئي:** بدأ الأردن تطبيق استراتيجيات التبني المبكر لاستيعاب المركبات الكهربائية ضمن وسائل النقل العام والمركبات الخاصة، وتنفيذ السياسات والمبادرات لتعزيز استخدامها.

إلا أن قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **محدودية التمويل وضعف الاستثمار:** محدودية التمويل الحكومي للمشاريع المخطط لها وضعف الاستثمار في مشاريع النقل والخدمات اللوجستية.
- **القدرات البشرية:** نقص في الكوادر الفنية المؤهلة في القطاعين العام والخاص، وضعف آلية تطوير الكفاءات ورأس المال البشري فيما يخص قطاع النقل والخدمات اللوجستية.
- **عدم وجود بنية تحتية متطورة للسكك الحديدية:** الناتج الاقتصادي لقطاع السكك الحديدية منخفض نسبياً مقارنة مع إجمالي ناتج قطاع النقل، ويُعزى هذا بشكل كبير إلى افتقاره للاتصال بمرافق الموانئ.
- **تدني مستوى خدمات النقل العام:** بالرغم من وجود جهود لتطوير خدمات النقل العام، فإن نظام النقل العام غير مستدام وليس ذو اعتمادية مرتفعة، مما أدى إلى زيادة استخدام السيارات الخاصة، وعدم توفر عوامل الأمان.

- **ضعف التخطيط المتكامل:** ضعف التخطيط المتكامل بين أنماط النقل المختلفة مما يضعف أداء شبكة النقل من حيث زيادة مدة الرحلة ورفع التكاليف، وضعف تجربة المستخدم، وعدم التكامل بين التخطيط الحضري والتخطيط للنقل مما أدى إلى غياب البنية التحتية لأنماط النقل غير الآلية.

- **التكنولوجيا والتحول الرقمي:** القطاع لا يزال يعتمد بشكل كبير على العمل اليدوي، ولا يتمتع بحضور قوي في التكنولوجيا والتحول الرقمي مما يؤثر على العمليات والخدمات وإدارة سلاسل التوريد.

- **الهيكلية المؤسسية والتنظيمية والحوكمة:** يعاني القطاع من ضعف التنسيق وتداخل الصلاحيات، وغياب بعض التشريعات، وضعف الرقابة، وتجزؤ مؤسسي وتشغيلي (الملكية الفردية).

- **الأثر البيئي المرتفع:** ارتفاع الأثر البيئي للقطاع، والزيادة في استهلاك القطاع للطاقة.

- **العمليات والإجراءات:** عدم كفاءة العمليات وتدني مستوى الخدمات اللوجستية (التخليص، الإجراءات الجمركية، بيروقراطية العمليات).

- **انخفاض مستوى السلامة المرورية:** المعدلات المرتفعة والوفيات وإصابات الحوادث المرتبطة بالنقل تؤثر إلى حد كبير على حركة الأفراد وتنقّلهم.

- **ارتفاع التكاليف التشغيلية:** ارتفاع التكاليف التشغيلية لخدمات النقل والشحن، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة على المستفيدين.

- **ضعف تنافسية القطاع:** ضعف تنافسية القطاع ناتج عن محدودية الربط بين المطارات والموانئ وضعف التجارة البينية وعدم كفاءة العمليات التشغيلية في المعابر البرية والبحرية والجوية.

- **محدودية المعلومات والبيانات:** عدم وجود تحديثات دقيقة للمعلومات والبيانات عن القطاع مما يصعب من التخطيط الشمولي والمتكامل، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل البيانات.

الملخص التنفيذي النقل والخدمات اللوجستية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	الصادرات
2.0 مليار دينار	108.6 ألف عامل	18.4 ألف دينار	1.2 مليار دينار

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليصبح الاردن مركز لوجستي اقليمي
- زيادة القدرة التنافسية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية
- زيادة استخدام وسائط النقل العام وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة
- تطوير الهيكلية المؤسسية والتنظيمية للقطاع وتعزيز الحوكمة
- جذب الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص
- تقليل الاثار البيئية وتحسين سلامة النقل

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- ترتيب الأردن بمؤشر الأداء اللوجستي
- ترتيب الأردن بمؤشر النقل ضمن محور البنية التحتية والوصول إلى الأسواق لمؤشر ليجاتوم
- ترتيب الأردن بمؤشر الارتباط في خطوط الملاحة البحرية المنتظمة
- عدد الدول التي يمكن السفر إليها مباشرة من مطارات الدولة
- عدد حافلات النقل العام لكل 1000 نسمة
- نسبة تغطية النقل العام للمناطق الجغرافية المأهولة بالسكان
- نسبة رضا المواطنين عن خدمات النقل العام
- نسبة استهلاك قطاع النقل من الطاقة الكلية
- نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن قطاع النقل
- متوسط نسبة تكلفة النقل إلى الدخل الشهري للفرد
- إجمالي قيمة الاستثمارات في قطاع النقل (المحلية والأجنبية)
- عدد الوفيات لكل 10,000 مركبة سنوياً

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تعزيز السياسات والأنظمة البيئية والتحول إلى استخدام مصادر طاقة نظيفة
  - تعزيز الترابط الإقليمي وتحسين البنية التحتية
  - تحسين أنظمة النقل العام وتحسين كفاءة خدماته
  - الاستفادة من الحلول والتطبيقات التقنية والذكية في القطاع
  - تشجيع الاستثمار وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- المبادرات ذات صلة:
  - تطوير إطار العمل المؤسسي بالقطاع
  - مراجعة التشريعات المرتبطة بالقطاع
  - وضع آلية تمويل ودعم مالي مستدام
  - تنمية القدرات والكفاءات البشرية المتخصصة
  - وضع سياسات السلامة والحلول المرورية وتطبيقها

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+4.2% سنويًا | + 0.9 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

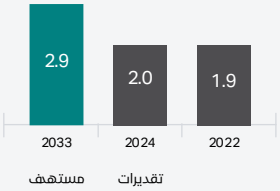

العمالة في القطاع

+4.3% سنويًا | +49.8 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

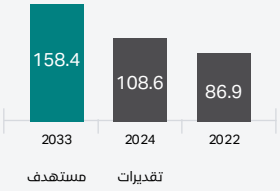

الصادرات

+4.9% سنويًا | +0.6 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

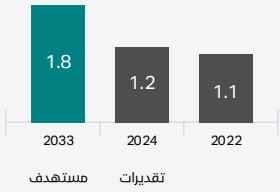

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني.

Destination Jordan الأردن وجهة عالمية

ثالثًا: الأردن وجهةً عالمية

1. السياحة

واقع القطاع

يتمتع قطاع السياحة في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **مواقع سياحية فريدة:** مواقع فريدة ومميزة تتنوع بين المواقع الدينية والتاريخية والأثرية والتراثية والطبيعية، مثل البحر الميت، وادي رم والمغطس.
- **البترا إحدى عجائب الدنيا السبع:** يتمتع الأردن بإرث عالمي فريد يتمثّل في مدينة البترا، إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة، ما يمنحها ميزة تنافسية في جذب السياحة الثقافية والتاريخية على مستوى العالم.
- **مواقع ضمن قائمة اليونسكو:** يحتضن الأردن مجموعة من المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، مما يعزز مكانته كوجهة سياحية ثقافية وتاريخية ذات قيمة عالمية فريدة.
- **تنوع التجارب السياحية:** يحظى الأردن بسمعة متميزة في مجال السياحة المتخصّصة، حيث يوفّر تجارب فريدة في مجالات مثل السياحة العلاجية والاستشفائية والدينية، ويُعد وجهة رئيسية للحج المسيحي.
- **أصالة التجربة السياحية:** يقدّم الأردن تجربة سياحية أصيلة تنبض بالتاريخ، كونه مهد الحضارات ومكان التقاء الثقافات منذ آلاف السنين.
- **خبرات واسعة في قطاع السياحة:** تجربة سياحية مهمّة تقوم على خبرات متراكمة في قطاع السياحة، مما ساهم في تطوير منتجات سياحية متنوّعة ومتخصصة تلبي تطلعات الزوّار من مختلف أنحاء العالم.
- **طقس معتدل وجغرافيا متنوعة:** الطقس ملائم للسياحة في معظم المناطق معظم أيام السنة، مما يجعل الأردن وجهة مثالية للسياحة في جميع الفصول، بالإضافة إلى طبوغرافيا غنية ومتنوعة.
- **وجهة قريبة آمنة ومستقرة:** يمكن الوصول للأردن عبر رحلة جوية قصيرة من أوروبا أو دول الخليج ويقع على مقربة من أسواق آسيا وإفريقيا، ويُعد من الدول الآمنة والمستقرة في المنطقة، مما يجعله وجهة جذابة.
- **الموارد السياحية:** تمتُّع الأردن بمصادر سياحية متميزة تشمل كفاءات بشرية مؤهلة وعمالة سياحية مدرّبة، إلى جانب بنية تحتية متطورة، مما يعزز جودة الخدمات ويرتقي بتجربة الزائر.
- **وجهة للإنتاج السينمائي:** الأردن وجهة جاذبة للإنتاج السينمائي بفضل ما يمتلكه من مواقع طبيعية متنوعة، مما يجعله موقعًا مثاليًا لإنتاج وتصوير الأفلام المحلية والعالمية.

إلا أن قطاع السياحة في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **البيانات الداعمة لاتخاذ القرارات:** رغم توفر البيانات، إلا أن هناك ضعفًا في البحوث والدراسات اللازمة لتوجيه عملية اتخاذ القرار. كما أنه لا يتم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- **تنظيم وتسهيل الاستثمار:** صعوبة رحلة المستثمر، وضعف تنظيم الاستثمارات من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة لجذب المستثمرين وتعزيز نمو القطاع، كما يترافق ذلك مع ارتفاع كلف التشغيل.

- **ارتفاع الكلف :** ارتفاع كُلَف العمالة والطاقة والنقل والكلف التشغيلية الأخرى، بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة، الأمر الذي لا يساعد في عمل باقات سياحية منافسة.

- **التسويق المستهدَف:** قلة التسويق الكافي للمنتجات السياحية، وغياب التعريف الكافي بالمملكة وما لديها من مواقع وإمكانات، ويشمل هذا الوجهات المعروفة، وعدم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التسويق.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** محدودية الشراكة في الواقع العملي بين الجهات الحكومية والشركاء في القطاع الخاص.

- **الحوكمة والإطار التنظيمي والإشراف:** عدم كفاية الأُطُر (مثلًا: التسجيل والترخيص)، وضعف الإشراف على جودة الخدمات فضلاً عن عدم ثبات التشريعات المتعلقة بالقطاع.

- **موسمية القطاع:** تؤثر الموسمية بشكل مباشر على النشاط السياحي، مما يجعله قطاع غير جاذب للشباب الأردني للعمل فيه بسبب تذبذب الطلب على السياحة.

- **التعليم المتخصّص في مجال السياحة:** قلة الأنظمة التعليمية والتدريبية المتخصصة في مجال السياحة، ولا سيّما الشهادات عالية الجودة وتعليم اللغات بحسب الأسواق المستهدفة.

- **دعم الابتكار المتخصّص في مجال السياحة:** رغم التجربة والخبرات المتراكمة في قطاع السياحة، إلا أن مستوى الدعم لا يزال منخفض.

- **ربط المواقع المميزة بشبكات النقل:** صعوبة الوصول إلى المواقع السياحية عن طريق وسائل النقل العام وضعف الربط بين المواقع حيث يكون الاعتماد على استئجار السيارات السياحية أو سيارات الأجرة.

- **آليات إدارة الأزمات:** يواجه قطاع السياحة تحديات متكررة بسبب غياب آليات فعّالة لإدارة الأزمات، مما يؤثر على استدامة عمل القطاع وقدرته على التعامل مع الظروف غير المتوقعة، والحفاظ على العمالة.

- **ترميم وحماية المباني التراثية:** ضعف المشاريع التي تهدف إلى تطوير وترميم وحماية المباني التراثية وواجهات الأبنية في وسط المدينة.

- **الوضع الجيوسياسي:** تذبذب الوضع الجيوسياسي في المنطقة ينعكس سلباً على الطلب على الأردن كوجهة سياحية مما يؤثر سلباً على أداء القطاع السياحي وهذا يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم لاستدامة عمل الأنشطة السياحية.

- **بنى تحتية ومناطق غير مستغلة:** عدم الاستغلال الأمثل للبنى التحتية المتوفرة مثل مطار العقبة ومركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت، إضافة إلى ضعف استغلال مناطق جاذبة مثل عجلون والطفيلة.

- **ضعف السياحة الدامجة:** تُواجه فئات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن صعوبات في الوصول إلى المواقع السياحية، نتيجة لعدم تهيئتها بما يراعي احتياجاتهم ويضمن تجربة متكاملة للجميع.

الملخص التنفيذي السياحة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	إجمالي عدد الزوار الوافدين
1.7 مليار دينار	57.1 ألف عامل	29.8 ألف دينار	6.1 مليون زائر

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- جعل الأردن وجهة سياحية عالمية منفردة
- تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته من خلال تقديم تجارب وخدمات سياحية متنوعة ومتميزة
- تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية
- تحسين خدمات النقل السياحي (الجوي والبحري والبري)
- توفير عمالة مدربة ذات كفاءة عالية
- تمكين المجتمعات المحلية في قطاع السياحة

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- إجمالي حجم الاستثمارات في قطاع السياحة (المحلية والأجنبية)
- القيمة المضافة للقطاع السياحي
- نسبة الدخل السياحي من الناتج المحلي
- إجمالي عدد الزوار الوافدين
- إجمالي عدد الزوار الوافدين من الجنسيات الأوروبية
- إجمالي عدد الزوار الوافدين من جنسيات الدول الأمريكية
- عدد الزيارات للمواقع السياحية
- نسبة إشغال الفنادق المصنفة (5 نجوم - 1 نجمة)
- متوسط مدّة إقامة السائح
- إجمالي حجم إنفاق الزوار الوافدين
- متوسّط إنفاق السائح
- صافي نقاط الترويج
- عدد المواقع السياحية القابلة للزيارة
- عدد الغرف الفندقية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تطوير المنتجات الخاصة بالسياحة بأنواعها المختلفة (الترفيهية، الاستشفائية، الدينية، والمغامرة)
  - السياحة الذكية - Intelligent Tourism
  - المركز الأردني للمعارض والمؤتمرات - Jordan Exhibition and Convention Center
  - مبادرة المسارات السياحية المتكاملة (خاصة المثلث الذهبي)
  - مبادرة تجربة "وسط البلد"
- المبادرات ذات صلة:
  - تطوير وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها
  - تفعيل مبادرة الاستثمار في القطاع السياحي
  - تسهيل السفر إلى الأردن والتنقل داخله
  - إطلاق مبادرة لتنافسية الكُلَف وإتاحة الخدمات بأسعار مناسبة
  - إنشاء أكاديمية السياحة لصقل المهارات في قطاع السياحة
  - إطلاق مبادرة "السائح الرقمي"
  - تحديث بيانات القطاع بما يمكّن من اتخاذ القرارات والمساهمة في تصنيف الزوار وأسباب الزيارة
  - التسويق السياحي، وربط الأردن بشبكة أوسع رافدة للسياح
  - وضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة
  - تحسين القوانين المرتبطة بقطاع السياحة
  - تبسيط الإجراءات الحكومية
  - السياحة البينية والعروض السياحية المشتركة
  - صندوق تنمية وتطوير السياحة
  - إطلاق مبادرة «أردن الأمن والسلامة»
  - إطلاق مبادرة «أردن البيئة النظيفة»

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+5.7% سنويًا | +1.1 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

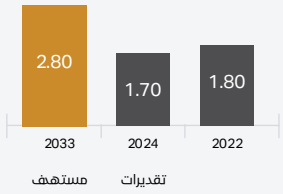

العمالة في القطاع

+12.8% سنويًا | +92.5 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

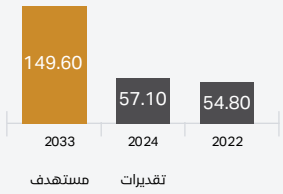

الصادرات

+3.42% سنويًا | +1.8 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

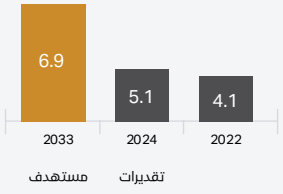

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٣ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، وأرقام الصادرات من نشرة البنك المركزي الأردني، إضافة إلى الكتيبات القطاعية.

الريادة والإبـداع Smart Jordan

رابعًا: الريادة والإبداع

1. التعليم

واقع القطاع

يتمتع قطاع التعليم في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم:** وجود استراتيجية وطنية للتعليم، بالإضافة إلى استراتيجيات القطاعات الفرعية القائمة، مما يضمن المواءمة بين القطاعات ويعزز فعاليتها ويُمكّن من تحقيق أهداف شاملة ومتكاملة للنظام التعليمي.

- **المرافق الأساسية والبنية التحتية:** توفّر مرافق البنية التحتية الأساسية في مختلف مناطق المملكة، مما يسهم في دعم تقديم خدمات التعليم الأساسية ويعزز فرص الوصول المتكافئ للتعليم.

- **الاستقرار الأمني في الأردن:** يساهم الاستقرار الأمني في الأردن في توفير بيئة تعليمية أكثر أماناً واستقراراً، تمكّن الأفراد من الالتحاق بالتعليم، وتعزز استقطاب الطلبة الوافدين إلى الأردن.

- **الالتزام الحكومي في دعم التعليم:** وجود التزام حكومي قوي بدعم النظام التعليمي لتطبيق أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز فرص تطوير الكفاءات وتحسين مخرجات التعليم.

- **الوعي المجتمعي بأهمية التعليم:** يتمتع التعليم بمكانة مجتمعية وقيمة عالية، ما يعكس إقبال الأفراد على الالتحاق بمختلف المراحل التعليمية، والرغبة في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

إلا أن قطاع التعليم في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **غياب إطار الحوكمة وضعف تمويل القطاع:** غياب إطار حوكمة موحد يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية، ما يؤدي إلى تعدد في المرجعيات، بالإضافة إلى قصور الميزانية المخصصة للقطاع التعليمي، وقصور في آليات ضمان الجودة والمسائلة.

- **غياب قواعد بيانات متكاملة للقطاع:** غياب قواعد بيانات متكاملة تغطي جميع مراحل التعليم إلى جانب ضعف الربط التحليلي بين المدخلات والمخرجات، مما يحد من اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة. وفي حال توفر بعض البيانات فإنه لا يتم استخدامها في صنع القرار، مما يُضعف من جدوى وجودها ويُفقدها أثرها في توجيه السياسات.

- **ضعف منظومة إعداد القيادات التربوية الشابة:** غياب مسار ممنهج لإعداد قيادات تربوية شابة قادرة على صنع السياسات وقيادة التغيير.

- **نقص المساحات الداعمة للتعلم التجريبي والابتكار:** عدم وجود مرافق ومساحات مخصّصة ومحفِزة للابتكار والتعلّم التجريبي، مثل المختبرات الحديثة والمرافق التقنية المتطورة (كمختبرات البرمجة، وغيرها).

- **الحاجة للاستمرار في تطوير المناهج لمواكبة التطور:** رغم الجهود المبذولة لا تزال المناهج بحاجة إلى مزيد من التطوير لتعزيز مواءمتها مع أفضل الممارسات العالمية والتطورات التكنولوجية.

- **نقص المعلمين المدربين وضعف جودة التدريب:** النقص في أعداد المعلمين المدربين تدريباً رفيع المستوى والقادرين على توظيف طرق التدريس الحديثة والمعرفة التخصصية، بالإضافة إلى ضعف جودة التدريب المقدم في بعض المساقات مما يؤثر على كفاءة مخرجات التعليم.

- **استخدام التكنولوجيا في التعليم والتحول الرقمي:** عدم كفاءة استخدام التكنولوجيا في التعليم والتحول الرقمي وضعف قدرة العاملين في القطاع على الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

- **تراجع دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم:** يُعد ضعف المشاركة المجتمعية في التعليم أحد التحديات الرئيسة التي تؤثر سلبًا على جودة العملية التعليمية في الأردن. فعلى الرغم من أهمية دور الأسرة والمجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني في دعم التعليم، إلا أن مشاركتهم غالبًا ما تكون محدودة أو شكلية، مما يقلل من مستوى الوعي العام بقيمة النظام التعليمي، ويضعف الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه تحسينه، وبالتالي ينعكس على جودة التعليم وانخفاض الثقة بمخرجاته.

- **محدودية تأثير الإعلام في قضايا التعليم:** محدودية دور الإعلام ودوائر الإعلام في الوزارة والجامعات في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا التعليم الرئيسية وتحدياته.

- **قصور في تبني التغيير في منظومة التعليم:** ضعف تبني التغيير في منظومة التعليم نتيجة غياب العقلية المرنة مما يؤثر على جودة الممارسات المتبعة في التعليم.

الملخص التنفيذي التعليم

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	نسب الالتحاق بالتعليم
2.76 مليار دينار	195.6 ألف عامل	14.1 ألف دينار	الأساسي: 97.6% الثانوي: 82.8% التعليم العالي: 35.9%

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعزيز نظام شمولي ذو جودة عالية منصف وعادل للطفولة المبكرة
- تحسين المنظومة التعليمية في التعليم الأساسي والثانوي لتخريج متعلمين قادرين على التفكير الناقد وحل المشكلات والريادة والابتكار والتعلم مدى الحياة يؤمنون بالقيم الوطنية والإنسانية
- تحسين نظام التعليم العالي بما يضمن الجودة العالية والإنصاف، ويعزز البحث والريادة والابتكار ويلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي وفق أفضل الممارسات العالمية
- إعداد قوى عاملة مدربة جيدًا ذات مهارات مهنية وتقنية عالية تتماشى مع متطلبات سوق العمل محلياً ودولياً

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نقاط الأردن في اختبار التقييم الدولي PISA
- نقاط الأردن في اختبار التقييم الدولي TIMSS
- ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي
- ترتيب الأردن في مؤشر النفاذ إلى التعليم لذوي الإعاقة
- ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية المواهب العالمية
- ترتيب الأردن في مؤشر الابتكار العالمي
- مؤشر كفاءة الاستثمار في جودة التعليم العام

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - قواعد بيانات متكاملة تغطي جميع مراحل التعليم وتقوم بالربط التحليلي بين المدخلات والمخرجات مما يجعل النظام قادرا على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتحقيق تطوير منهجي ومتسلسل يضمن التنسيق عبر المراحل التعليمية
  - مسار ممنهج لإعداد قيادات تربوية شابة قادرة على صنع السياسات وقيادة التغيير
  - تفعيل المشاركة المجتمعية في دعم وتحسين قطاع التعليم
  - تفعيل دور الإعلام ودوائر الإعلام في الوزارة والجامعات في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا التعليم الرئيسية وتحدياته

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+2.67% سنويًا | +0.74 مليار دينار
من 2024 إلى 2033

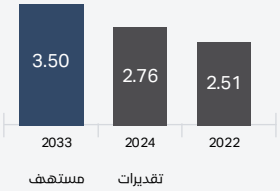

العمالة في القطاع

+3.48% سنويًا | +70.6 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

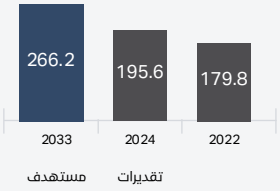

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، ولأرقام الالتحاق من تقارير المتابعة لرؤية التحديث الاقتصادي، إضافة إلى الكتيبات القطاعية.

أ. تنمية الطفولة المبكرة

واقع القطاع الفرعي

يتمتع قطاع تنمية الطفولة المبكرة في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الفريق الوطني لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة:** يمثل الفريق مظلة تنسيقية خاصة بتنمية ورعاية الطفولة المبكرة، أسس سنة 2018 لتوحيد الجهود في القطاع ويضم 40 جهة عاملة بالطفولة المبكرة (حكومية، محلية، خاصة، دولية).

- **البرامج ذات الجودة العالية:** برامج ذات نوعية جيدة لتطوير وخلق الوعي وبناء القدرات لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة عامة سواءَ على مستوى العمل مع الأهل أو العمل مع الأطفال.

- **الخدمات الصحية والتعليمية:** إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفّرهما لكلا الجنسين على مستوى المملكة.

- **الوعي المجتمعي بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة:** تزايد الوعي المجتمعي بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها مرحلة حاسمة في نمو وتطور الطفل.

- **معدل الالتحاق بالتعليم:** النمو المطرد في معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (معدل نمو سنوي مركّب يبلغ 2%).

- **مساهمة القطاع في الاقتصاد:** نتيجة لزيادة الوعي والاهتمام بقطاع تنمية ورعاية الطفولة المبكرة ازداد عدد مقدمي الخدمات في القطاع (رياض أطفال، حضانات، أماكن ترفيهية، وغيرها)، مما يؤثر إيجاباً على الاقتصاد.

- **قدرات منظومة التعليم المبكر:** وجود عدد من الكوادر المؤهلة تأهيلا جيداً والتي يستطيع النظام التعليمي الاستثمار بها لتطبيق أفضل الممارسات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

إلا أن قطاع تنمية الطفولة المبكرة في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **الحاجة إلى تمكين الفريق الوطني للطفولة المبكرة:** على الرغم من وجوده كمظلة تنسيقية للقطاع، إلا أنه هناك حاجة إلى تمكين وتفعيل دوره بصورة رسمية، مما سيساعد في حوكمة القطاع وتعزيز المسائلة وتوحيد الجهود وتنسيق السياسات والبرامج وتوحيد قواعد البيانات.

- **غياب الرؤية المتكاملة لجوانب لطفولة المبكرة المختلفة:** حصر التركيز في مرحلة الطفولة المبكرة على التعليم فقط، دون تبني نهج تنموي متكامل يعالج احتياجات الطفل الشاملة.

- **جودة الخدمات المقدمة:** التفاوت الكبير بين دور الحضانة ورياض الأطفال نتيجة عدم تفعيل وتطبيق أنظمة الجودة على مستوى دور الحضانة ورياض الأطفال.

- **تعقيد الإجراءات:** تعقيد الإجراءات وصعوبة اشتراطات الترخيص سواءً من حيث المتطلبات أو المدة الزمنية اللازمة للحصول عليها، مما يشكل عائقاً أمام فتح مؤسسات جديدة أو توسيع القائم منها.

- **صعوبة الوصول للحضانات:** تحديات في الوصول إلى خدمات الحضانة نتيجة إلى ارتفاع التكلفة وقلة عدد الحضانات المتوفرة مقارنة بالطلب عليها.

- **القصور في توفير خدمات تنمية ورعاية الطفولة المبكرة:** القصور في توفير خدمات الرعاية المتكاملة، على سبيل المثال ضعف البرامج الداعمة للأم والطفل في مرحلة ما قبل الولادة، وغياب برامج رعاية الأطفال بعد انتهاء اليوم الدراسي.

- **ضعف الكشف المبكر عن ذوي الإعاقة:** عدم وجود آليات وأدوات فعالة وكوادر مؤهلة ونظام واضح للكشف المبكر عن الأطفال ذوي الإعاقة ضمن قطاع تنمية ورعاية الطفولة المبكرة، ما يؤخر التدخل اللازم ويؤثر سلباً على دمجهم الفعال في المنظومة التعليمية.

- **قصور في أسس القبول وجودة البرامج لتخصصات المراحل المبكرة:** قصور في سياسات القبول الجامعي لتخصصات الطفولة المبكرة والصفوف الأساسية الأولى، ومحدودية جودة البرامج الأكاديمية والخطط الدراسية والمحتوى التعليمي لهذه التخصصات، ما يُؤثر سلبًا على تأهيل المعلمين ومقدمي الرعاية، ويُضعف اكتساب الطلبة للمهارات الأساسية في المراحل المبكرة، وينعكس على مراحل التعليم اللاحقة.

الملخص التنفيذي تنمية الطفولة المبكرة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

الفئة العمرية	الأطفال	دور الحضانة	نسبة الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال الثانية
دون 6 سنوات	42،980 طفل مستفيد من خدمات دور الحضانة	1228 حضانة مسجلة	%69.3

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تعزيز نظام شمولي ذو جودة عالية منصف وعادل للطفولة المبكرة

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الأطفال في الفئة العمرية (6 - 0 سنوات) الملتحقين بخدمات الطفولة المبكرة (حضانات/ رياض الأطفال الأولى / رياض الأطفال الثانية)
- نسبة الأطفال في الفئة العمرية (6 - 4 سنوات) الذين أكملوا مرحلتي رياض الأطفال الأولى / والثانية
- معدل كثافة الغرف الصفية (رياض الأطفال الأولى/ الثانية)
- نسبة الأطفال الذين يظهرون جاهزية مدرسية عالية عند دخول الصف الأول الأساسي، بناءً على أداة IEDI أو IDELA
- نسبة الحضانات ورياض الأطفال الأولى / الثانية التي حققت معايير الجودة الإدارية والفنية المعتمدة ومرخصة رسميًا
- نسبة العاملين في مؤسسات الطفولة المبكرة (حضانات / رياض أطفال أولى / رياض أطفال ثانية) الحاصلين على تدريب مهني معتمد ضمن معايير وطنية
- نسبة المراكز الصحية ومراكز التنمية المجتمعية التي تقدم خدمات التوعية بتنمية ورعاية الطفولة المبكرة
- نسبة الحدائق والمرافق العامة التي توفر مساحات لعب آمنة ومخصصة للأطفال دون سن 6 سنوات

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات صلة:
  - تأسيس صندوق لدعم إنشاء دور حضانة ورياض أطفال
  - تمكين المجلس الوطني لشؤون الأسرة كمنصة وطنية تقود التنسيق والإشراف على قطاع الطفولة المبكرة
  - تحسين سياسات القبول الجامعي وتطوير برامج إعداد معلمي الطفولة المبكرة والصفوف الثلاثة الأولى (أثناء الجامعة)

5 الأثر الاقتصادي المباشر* (السيناريو الأساسي)

النتائج

الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال الثانية

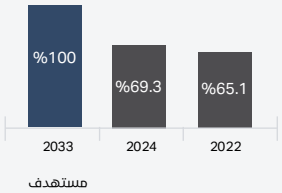

* مصدر البيانات: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية.

ب. التعليم الأساسي والثانوي

واقع القطاع الفرعي

يتمتع قطاع التعليم الأساسي والثانوي في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **السمعة الإيجابية للتعليم المدرسي:** السمعة الإقليمية الإيجابية والمرموقة لعدد من مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والخاصة.
- **معدل الالتحاق المرتفع:** ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ليصل إلى حوالي 97%.
- **تطوير المناهج المستمر:** استمرار تحديث وتطوير المناهج الدراسية بشكل دوري بما يساهم في رفع جودة مخرجات التعليم.
- **التنمية المهنية للمعلمين:** وجود إطار عام واضح ومتكامل لسياسات التنمية المهنية للمعلمين، يتضمن مسارات مهنية متقدمة وبرامج حديثة لتأهيل وتطوير الكوادر التعليمية.
- **استراتيجيات التعليم الدامج:** وجود استراتيجية وطنية واضحة لدعم التعليم الدامج تعكس التزام الدولة بدمج الطلبة من مختلف الفئات في بيئات تعليمية شاملة.
- **المرونة في مسارات التعليم:** نظام التعليم الثانوي أصبح أكثر تنوع ومرونة بحيث يتيح للطلبة اختيار مسارات مختلفة تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، مع زيادة التركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني.
- **تطوير منظومة التعلم الإلكتروني:** وجود جهود واضحة لتطوير منظومة التعلم الإلكتروني حيث تم إقرار مجموعة من التعليمات التي تساهم في تنظيم وضبط عملية التعلم وتعزز جودة مخرجات النظام التعليمي.
- **التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي:** تحقيق تكافؤ فعلي في فرص التعليم بين الجنسين في المرحلة الأساسية الأمر الذي يعكس نظامًا تعليميًا شاملاً يضمن المساواة، ويعزز استمرارية التعليم لجميع الفئات دون تمييز.
- **التوسع بانتشار المدارس:** انتشار المدارس على مختلف المناطق يُسهم في دعم السياسات التعليمية الشاملة، ويُعزز فرص الوصول المتكافئ إلى التعليم، بما يعكس التزام الدولة بمبادئ الشمولية والعدالة التعليمية.

إلا أن قطاع التعليم الأساسي والثانوي في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **سياسات التعليم لا تبنى على الشواهد:** يؤدي عدم بناء سياسات التعليم على شواهد والتغيرات المتكررة في السياسات واتخاذ قرارات غير مستندة إلى أدلة علمية إلى ضعف فاعلية النظام التعليمي وعدم تحقيق أهداف طويلة الأمد.

- **فعالية التنمية المهنية:** إن تدني تأثير التدريب على أداء المعلمين في غرفة الصف قد يعود إلى ضعف كفاءتهم ومحدودية جودة واستدامة برامج التدريب المهني المستمر التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي نتيجة غياب اللامركزية في تنفيذ هذه البرامج.

- **ضعف التأهيل القيادي في المدارس:** ضعف كفاءة وقدرات القيادات المدرسية وتعقيد الأدوار الإدارية والتي قد تؤثر على المهام الأخرى للقيادات مثل: دعم المعلمين، والقيادة الرقمية والإبداعية، وكسب التأييد والمشاركة المجتمعية، وقيادة التغيير وغيرها.

- **التركيز على المعرفة دون المهارات:** التركيز على الجانب المعرفي القائم على التلقين، دون إيلاء اهتمام كافٍ لتنمية المهارات المختلفة مثل المهارات التكنولوجية ومهارات التفكير العليا مثل التفكير الناقد والإبداعي وغيرها.

- **قصور منهجيات التقييم:** قصور منهجيات التقييم في المراحل الدراسية، وآليات قياس أثر التدريس المقترن بأداء الطلبة، مما يحد من رصد جودة التعليم الفعلية.

- **الافتقار الى البحث والابتكار:** يؤدي الافتقار إلى البحث والابتكار في الأنظمة والبرامج إلى ضعف التكيف مع التغيرات السريعة واحتياجات المستقبل ويحد من القدرة على تحسين الأداء وتقديم حلول فعالة للمشكلات التعليمية.

- **ضعف فاعلية استثمار الموارد المتاحة:** ضعف توزيع واستثمار الميزانيات والكفاءات البشرية المتاحة بشكل فعّال، مما يؤدي إلى هدر الموارد ويؤثر على جودة التعليم وعلى تحقيق الأهداف المنشودة.

- **ارتفاع نسبة الطلبة إلى المعلمين:** ارتفاع نسبة الطلبة إلى المعلم الواحد، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم والمتابعة الفردية.

- **التسرب في مرحلة التعليم الثانوي:** ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في مرحلة التعليم الثانوي.

الملخص التنفيذي التعليم الأساسي والثانوي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

الفئة العمرية	الطلاب	المدارس	نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي
الأساسي: من 6 إلى 15 عامًا الثانوي: من 16 إلى 17 عامًا	التعليم الأساسي: أكثر من 1.8 مليون طالب التعليم الثانوي: أكثر من 300 ألف طالب	7649 مدرسة	الأساسي: 97.6% الثانوي: 82.8%

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تحسين المنظومة التعليمية في التعليم الأساسي والثانوي لتخريج متعلمين قادرين على التفكير الناقد وحل المشكلات والريادة والابتكار والتعلم مدى الحياة يؤمنون بالقيم الوطنية والإنسانية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الأساسي / الثانوي مقارنة بإجمالي عدد الطلبة في نفس الفئة العمرية
- النسبة المئوية للطلبة الذين التحقوا بالتعليم الأساسي/ الثانوي وأكملوا المرحلة الأساسية / الثانوية بنجاح
- معدل كثافة الغرف الصفية (أساسي / ثانوي)
- متوسط أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية في المواد الأساسية
- نسبة الطلبة في المرحلة الأساسية المبكرة الذين أظهروا تحسنا في المهارات الأساسية (القرائية، الحسابية، الاجتماعية) استنادًا إلى المؤشر الوطني
- نسبة المدارس ذات الجاهزية (بنية تحتية) لتوظيف تكنولوجيا التعليم
- نسبة المدارس التي تطبق ممارسات الاستدامة البيئية
- نسبة المعلمين المرخصين في قطاع التعليم قبل الجامعي
- مستوى الرضا عن المنظومة التعليمية

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات صلة:
  - استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة والناشئة في التعليم
  - تعزيز الاستثمار والشراكات مع القطاع الخاص
  - تحسين البنية التحتية وتحسين آليات التنمية المهنية للعاملين في قطاع التعليم العام وآليات التنفيذ
  - تطوير نظام لاعتماد المدارس وتصنيفها

5 الأثر الاقتصادي المباشر* (السيناريو الأساسي)

النتائج

الالتحاق التعليم الأساسي

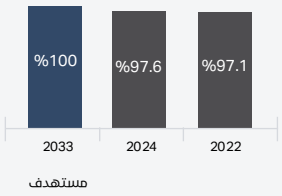

الالتحاق التعليم الثانوي

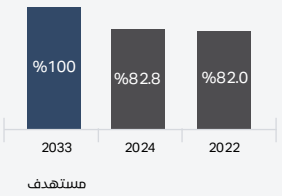

* مصدر البيانات: التقرير الاحصائي لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

ج. التعليم العالي

واقع القطاع الفرعي

يتمتع قطاع التعليم العالي في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الكوادر الأكاديمية المؤهلة:** تمتلك مؤسسات التعليم العالي كوادر أكاديمية ذات مؤهلات علمية عالية في مختلف التخصصات، ما يعزز من جودة العملية التعليمية ويُسهم في رفع كفاءة الخريجين.

- **تنوع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها:** وجود أشكال متعددة من الجامعات والكليات والمعاهد سواء كانت حكومية أو خاصة، تقنية أو أكاديمية تقدم برامج مختلفة بالتخصصات النظرية والتطبيقية والمهنية. هذا التنوع يلبي احتياجات الطلاب المتنوعة ويراعي الفروقات الفردية.

- **السمعة الإقليمية الجيدة:** تحظى مؤسسات التعليم العالي في الأردن بتقدير على المستوى الإقليمي من حيث جودة التعليم، وكفاءة الخريجين، مما يعزز مكانة الأردن التعليمية، ويجذب الطلبة من دول أخرى.

- **ثنائية اللغة في التدريس لبعض التخصصات:** يتم تدريس مواد في تخصصات مختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، مما يساهم في تعزيز جاهزية الخريجين للمنافسة في سوق العمل الإقليمي والدولي ويدعم قدرتهم على متابعة الدراسات العليا والعمل في بيئات متعدد اللغات.

- **الاهتمام المتزايد بالتحول الرقمي:** بدأت الجامعات بتبني التكنولوجيا بشكل أوسع في مختلف جوانب العملية التعليمية، ومنها تطوير البنية التحتية الرقمية، واستخدام أنظمة إدارة التعلم، وغيرها.

إلا أن قطاع التعليم العالي في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومخرجات سوق العمل:** الفجوة بين نتاجات التعليم ومتطلبات واحتياجات سوق العمل ويعزى ذلك لضعف جودة التعليم الجامعي (برامج وخطط دراسية ومواد، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، والمهارات التكنولوجية للطلبة والمدرسين).

- **آليه اختيار القيادات الجامعية وأعضاء مجالس الحاكمية:** غياب الشفافية والمعايير الواضحة في الاختيار يؤدي إلى تعيين أفراد غير مؤهلين بشكل كاف وهذا ينعكس سلبا على جودة الحوكمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطوير الجامعات.

- **محدودية الموارد المالية وضعف حوكمتها:** تعاني الجامعات من نقص التمويل لدعم البنية التحتية وتطوير البرامج وغيرها، بالإضافة إلى غياب الشفافية والرقابة الفعالة على استخدام هذه الموارد.

- **سياسات القبول غير العادلة:** قصور في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص نتيجة سياسات القبول غير العادلة.

- **التركيز على الكم على حساب الجودة:** التركيز على الكم وليس النوع لمعايير الاعتماد الخاصة بالبرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية.

- **ارتفاع نسبة عدد الطلبة لكل مدرس:** تزايد أعداد الطلبة مقابل عدد المدرسين، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الطلبة إلى المدرس الواحد، مما قد يؤثر سلبًا على جودة التعليم.

- **ضعف الريادة والابتكار في التعليم العالي:** تفتقر الجامعات إلى دعم وتشجيع الأفكار الجديدة والمشاريع البحثية المبتكرة التي تسهم في تطوير المعرفة وابتكار وإنتاج مخرجات عملية وتقنية قابلة للتطبيق وقادرة على حل المشكلات المجتمعية.

- **التنافسية القوية بالمنطقة:** يواجه التعليم العالي تحدياً كبيراً بسبب المنافسة القوية من جامعات إقليمية ذات موارد وبرامج أكبر، مما يشكل ضغطاً على الجامعات الأردنية لتحسين الجودة وتحديث المناهج للحفاظ على مكانتها وجذب الطلاب.

- **عدم وجود قاعدة بيانات تدعم عملية اتخاذ القرار:** غياب قاعدة بيانات موثوقة في التعليم العالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدعومة بالأدلة، مما يضعف جودة التعليم وتطوير الجامعات.

الملخص التنفيذي التعليم العالي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

الفئة العمرية	الطلاب	مؤسسات التعليم العالي	نسب الالتحاق بالتعليم العالي
فوق 18 عامًا	أكثر من 396 ألف طالب (بما يشمل أكثر من 46 ألف طالب وافد)	78 مؤسسة	%35.9

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تحسين نظام التعليم العالي بما يضمن الجودة العالية والإنصاف، ويعزز البحث والريادة والابتكار ويلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي وفق أفضل الممارسات العالمية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الطلبة الذين التحقوا بالتعليم العالي من إجمالي الفئة المؤهلة للالتحاق خلال العام الدراسي الحالي
- عدد الطلبة الوافدين (العرب والأجانب) الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي
- عدد برامج التعليم العالي المعتمدة دوليًا
- عدد التخصصات الحاصلة على اعتمادات دولية
- عدد البرامج المشتركة مع جامعات دولية مرموقة
- عدد الجامعات الأردنية المصنفة دولياً ضمن أفضل 500 جامعة
- نسبة الخريجين من التعليم العالي الملتحقين بسوق العمل خلال 12 شهرًا من التخرج

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات صلة:
  - استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في جميع التخصصات الجامعية
  - استثمار المنصات العالمية الدولية وإعطاء الفرصة لطلبة الجامعات للاشتراك والدراسة من خلالها
  - رفع مهارات وكفايات الموارد البشرية والهيئة التدريسية
  - اعتماد الشهادات المهنية المتخصصة ضمن الخطط الدراسية (ضمن الساعات الدراسية) وشهادات المهارات الصغيرة

5 الأثر الاقتصادي المباشر* (السيناريو الأساسي)

النتائج

التسجيل بالتعليم العالي

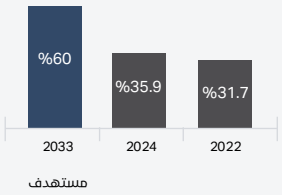

* مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولأرقام الالتحاق من تقارير المتابعة لرؤية التحديث الاقتصادي.

د. التعليم والتدريب المهني والتقني

واقع القطاع الفرعي

يتمتع قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **تطبيق نماذج التميز المؤسسي:** تسهم نماذج التميز المطبقة في القطاع في تعزيز القدرات المؤسسية على تحقيق أداء متميز ومستدام.
- **نمو الطلب على الكفاءات ذات المهارة:** ارتفاع الطلب على المواهب المتعلّمة ذات المهارة، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، مما يعزز فرص توظيف الخريجين ويسهم في دعم النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الصناعية والخدمية.
- **جهود الإصلاح والتطوير:** الإصلاحات المؤسسية الحديثة التي تشمل على سبيل المثال تحديث البرامج التعليمية وزيادة مرونة المسارات التعليمية لتواكب متطلبات سوق العمل، والاعتراف بالتعلّم المسبق الذي يتيح للمتدربين اكتساب الاعتمادات بناءً على مهاراتهم وخبراتهم، ويزيد من مرونة النظام وفرص النجاح.
- **الانتقال السلس بين التعليم العام والمهني:** وجود آليات انتقال سلسة بين التعليم العام والتعليم المهني، مما يتيح للطلاب التنقل بسهولة بين المسارين.
- **زيادة الوعي بأهمية التعليم المهني:** التغير الملحوظ في النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني الأمر الذي يعكس زيادة الوعي بأهميته واعتباره خياراً تعليمياً واعداً.
- **دعم التعليم والتدريب المهني والتقني:** وجود توجه داعم لدى صناع القرار وكافة المعنيين للتعليم والتدريب المهني والتقني وهو ما يشكل إجماعاً وطنياً يساهم في دعم القطاع والنهوض به، مما يسهل تبني السياسات والإصلاحات اللازمة لتطوير البرامج التدريبية.

إلا أن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **ضعف حوكمة قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني:** قصور في الأطر التنظيمية والإدارية التي تشرف على تنظيم وتوجيه القطاع، بالإضافة إلى عدم وضوح نطاق مسؤوليته، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ويضعف الشفافية في اتخاذ القرارات، ويقلل الفاعلية بإدارة الموارد.
- **انخفاض الاستثمارات:** يعاني القطاع من انخفاض مستوى الاستثمارات المالية، مما يعيق تطوير البنية التحتية الضرورية وتحسين جودة البرامج التدريبية، ويؤثر في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

- **ضعف مبادرة الإرشاد الوظيفي:** قلة الدعم والتوجيه للطلاب منذ المرحلة الأساسية وحتى التعليم العالي فيما يتعلّق باختيار المسارات التعليمية والمهنية المناسبة لهم، مما يؤثر على اختياراتهم المستقبلية.

- **ضعف الشراكة بين التدريب المهني والقطاع الخاص:** ضعف التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التدريب المهني يحد من فرص التدريب العملي والاحترافي ويُضعف جاهزية الكفاءات لسوق العمل.

- **محدودية توفر فرص العمل وعدم موائمة مخرجات القطاع لاحتياجات سوق العمل:** قلة توافر الوظائف المناسبة وتدنّي مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل يؤديان إلى بطالة / بطالة مقنّعة.

- **قلة توفر برامج متقدمة في المسار المهني:** تُعدّ قلّة البرامج المتقدمة في التعليم والتدريب المهني والتقني تحديًا يحد من تنوّع المسارات ويُضعف فرص التخصص والتطوّر المهني، ما قد يقلّل من جاذبية القطاع ويؤثر على مواءمته لاحتياجات سوق العمل المتجددة.

- **ضعف مستوى وعي الأفراد في المسارات المهنية:** على الرغم من ارتفاع مستوى الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني لدى الأسر والمجتمع، إلا أنه ما زال هناك حاجة لنشر الوعي بالمسارات المهنية المختلفة.

- **غياب قواعد بيانات موحدة لرصد وتحليل سوق العمل:** غياب منصة وطنية لرصد وتحليل بيانات سوق العمل واستخدامها في مواءمة البرامج المهنية مع احتياجات السوق.

الملخص التنفيذي التعليم المهني والتدريب التقني

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

الفئة العمرية	الطلاب	جهات التعليم والتدريب المهني	نسب الالتحاق بالتعليم المهني والتقني
16 عامًا فما فوق	التعليم المهني: 18.6 ألف (طالب ملتحق في الصف العاشر) التدريب المهني: 15.9 ألف (حاصل على شهادة مزاولة مهنة)	253 جهة معتمدة ومرخصة 310 مدرسة تحوي برنامج مهني وتقني BTEC	13% نسبة الملتحقين في المدارس

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- إعداد قوى عاملة مدربة جيدًا ذات مهارات مهنية وتقنية عالية تتماشى مع متطلبات سوق العمل محلياً ودولياً

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني والتقني
- نسبة إكمال التعليم المهني والتقني خلال مدة البرنامج المقررة
- نسبة خريجي التعليم المهني الذين التحقوا بسوق العمل خلال 12 شهراً
- نسبة المشاريع أو الشركات التي أسسها الخريجون واستمرت لثلاث سنوات على الأقل

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات صلة:
  - إنشاء منصة وطنية لربط المخرجات مع سوق العمل ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل
  - التسكين على الإطار الوطني للمؤهلات
  - تدريب المعلمين والتطوير المهني
  - استحداث برامج على المستويات العليا في المسار المهني لتلبية الحاجات الصناعية عالية القيمة

5 الأثر الاقتصادي المباشر* (السيناريو الأساسي)

النتائج

نسبة الالتحاق في قطاع التعليم المهني والتقني

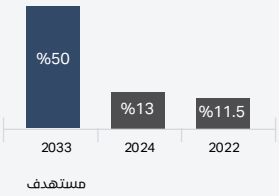

* مصدر البيانات: أرقام التدريب المهني من مديرية القبول والتسجيل، أرقام التعليم المهني والمدارس من وزارة التربية والتعليم وأرقام الجهات المعتمدة من هيئة الاعتماد وضمان الجودة.

Sustainable Natural Resources الموارد المستدامة

خامسًا: الموارد المستدامة

1. الطاقة

واقع القطاع

يتمتع قطاع الطاقة في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **إطار تنظيمي واضح:** يمتلك قطاع الطاقة إطارًا تنظيميًا واضحًا ومستقرًا، يُسهم في تطوير تشريعات فعّالة تدعم نمو القطاع.
- **السياسات والاستراتيجيات:** وجود استراتيجيات وسياسات وخطط وطنية قائمة تدعم وتوجّه تطوير قطاع الطاقة.
- **بنية تحتية موثوقة:** بنية تحتية موثوقة للكهرباء والمشتقات النفطية، وذات تغطية جغرافية عالية، مع إمكانية تطويرها من خلال الاستثمارات.
- **رأس مال بشري مؤهل:** وجود خبرات وطنية مؤهلة ومتخصّصة تساهم في تعزيز التطوير المستدام لقطاع الطاقة.
- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:** يتيح الموقع الجغرافي للمملكة العديد من فرص التعاون الاقليمي والدولي لتجارة وتبادل الطاقة والربط الكهربائي.
- **تنوع مصادر الطاقة:** تأمين مصادر متنوعة للطاقة من خلال اتفاقيات دولية وتطوير المصادر المحلية.
- **إمكانات الطاقة الخضراء:** إمكانات عالية لتوليد الطاقة المتجددة بفضل وفرة الموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالاضافة الى توفر اراضي شاسعة.
- **مشاركة القطاع الخاص:** وجود قطاع خاص متطور، وذو خبرة، ويتمتع بقدرة مالية، مما يعزز فرص جذب المزيد من الاستثمارات ضمن بيئة داعمة ومحفزة.
- **توفر التمويل المناخي الدولي:** توافر تمويل دولي وحوافز عالمية لدعم جهود التخفيف من تغيّر المناخ وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للنمو الأخضر، ما يشكل عنصر جذب إضافي للمستثمرين في المشاريع الخضراء.
- **بنية تحتية رقمية داعمة:** قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوي يُعد ممكنًا أساسيًا لتحول قطاع الطاقة نحو الكفاءة والاستدامة، من خلال دعم الشبكات الذكية، وتعزيز التحكم الرقمي، وتمكين استغلال مصادر الطاقة المتجددة.
- **المفاعل البحثي النووي:** وجود مفاعل بحثيً متطور لتدريب الكوادر الوطنية وبناء القدرات العلمية، مما قد يمهد الطرق لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء مستقبلا.

- **الريادة في الطاقة المتجددة:** يمتلك الأردن سجلًا رياديًا في تبني مشاريع الطاقة المتجددة، وكان من أوائل الدول في المنطقة التي طوّرت أطرًا تنظيمية وتنفيذية للطاقة النظيفة، ما يمنحه خبرة تراكمية وقدرة تنافسية في هذا المجال.

- **غاز الريشة:** وجود احتياطيات واعدة من الغاز الطبيعي في الريشة، يمثل تحولًا استراتيجيًا يمكن أن يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتوفير وقود أنظف لتوليد الكهرباء والصناعة.

- **توفر أدوات تمويل وطنية:** وجود أدوات تمويل وطنية مثل "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" و"فلس الريف"، تشكّل آليات مؤسسية فعالة لدعم مشاريع الطاقة النظيفة وتحفيز التحول الطاقي.

إلا أن قطاع الطاقة في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **الكلفة العالية للتنقيب:** تمثّل تكاليف التنقيب المرتفعة للنفط والغاز والمعادن تحديًا رئيسيًا يحدّ من قدرة الأردن على استكشاف موارده الطبيعية والاستفادة منها اقتصاديًا.

- **هجرة الكفاءات:** تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص وهجرة الكفاءات المتخصصة، مما يؤثر على جودة التخطيط والتنفيذ في قطاع الطاقة.

- **ضعف التنسيق بين القطاعات:** يؤدي غياب التنسيق والتكامل بين القطاعات ذات الصلة، وخاصة المياه والنقل والصناعة، إلى ضعف إدارة الطلب على الطاقة.

- **ضعف التوعية والحوافز لإدارة الاستهلاك:** يشكّل غياب التوعية لدى المستهلكين، وضعف الحوافز لتغيير نمط الاستهلاك، عائقًا أمام تفعيل أدوات إدارة الطلب، مثل ترشيد الاستهلاك وتحويل الأحمال، مما يؤدي إلى هدر الطاقة وارتفاع الكلف على النظام.

- **غياب الدراسات حول إصلاح سوق الكهرباء:** رغم اعتماد نموذج المشتري الواحد في قطاع الكهرباء، لا توجد حتى الآن دراسات واضحة تقيم الجوانب الفنية والمالية للانتقال إلى سوق محرر. هذا الغياب يعيق اتخاذ قرارات استراتيجية تؤمّن توزيعاً عادلاً للمخاطر وتعزز التنافسية والاستدامة في المنظومة.

- **التحديات المالية الضخمة:** يشكّل تراكم الديون (شركة الكهرباء الوطنية) وضعف التمويل والقيود التنظيمية تحديًا أمام تمويل مشاريع جديدة في قطاع الطاقة.

- **الاعتماد الكبير على استيراد الطاقة وعدم الاستقرار الاقليمي:** يُسهم اعتماد الأردن الكبير على استيراد الطاقة، إلى جانب عدم الاستقرار الإقليمي، في تعريضه لتقلبات الأسعار وارتفاع كلف التزويد، ويُضعف موثوقية الإمدادات، بما في ذلك خطوط النقل ومشاريع الربط الإقليمي، مما يؤثر سلبًا على استقرار القطاع وثقة المستثمرين.

- **تغير أنماط الطلب على الطاقة:** يشهد قطاع الطاقة تحولات في أنماط الطلب، نتيجة دخول استخدامات جديدة كالمركبات الكهربائية ومراكز البيانات والهيدروجين، ما يتطلب تحديث السياسات والتخطيط.

- **قدرة استيعابية محدودة لشبكة الغاز والكهرباء:** تواجه الشبكة الكهربائية صعوبات في استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة بسبب غياب حلول التخزين، إضافة إلى أن شبكة الغاز الطبيعي غير مكتملة ولا تغطي المناطق الصناعية والسكنية بشكل كافٍ.

- **بطء مواكبة التشريعات للتطور التكنولوجي بالقطاع:** التطور السريع في تقنيات الطاقة يتجاوز قدرة التشريعات والأنظمة الحالية على الاستجابة والمواكبة، مما يقيّد سرعة اعتماد حلول جديدة مثل التخزين، والشبكات الذكية، والهيدروجين الاخضر، ويؤخر التحول الفعّال نحو منظومة طاقة حديثة ومرنة.

- **ضعف تنفيذ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة:** رغم إقرار الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، إلا أن تنفيذها يواجه تحديات عدة، أبرزها غياب التقييم المسبق لاستهلاك القطاعات، وافتقار العديد من الإجراءات إلى التمويل، إلى جانب غياب خطة تنفيذية تفصيلية وآليات متابعة فعّالة، مما يعيق تحقيق أهداف خفض الاستهلاك وتحسين الكفاءة.

- **غياب التخطيط الشمولي في التوسع العمراني:** يؤدي غياب التنسيق في التخطيط العمراني والقطاعي إلى تعقيد إدارة الطلب على الطاقة وإعاقة تنفيذ مشاريع البنية التحتية بفعالية.

- **ضعف توفر البيانات:** يُشكّل نقص البيانات التفصيلية حول استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة، وضعف تحليلها، تحديًا في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي.

- **سياسات الدعم وهيكل التعرفة:** هناك حاجة الى دراسة التعرفة الكهربائية بشكل يضمن تحفيز القطاعات الاقتصادية واعادة النظر بالسياسات الخاصة بالدعم.

- **عدم وضوح الرؤية لتعظيم القيمة المضافة من موارد الطاقة:** رغم توفر موارد محلية للطاقة، مثل الطاقة المتجددة، والغاز والهيدروجين، إلا أن غياب التنسيق بين الجهات يُعيق تطوير رؤية مشتركة لتعظيم القيمة المضافة محليًا ويؤدي إلى تركّز الجهود على التصدير المباشر للموارد دون استغلالها لتحفيز صناعات تحويلية. هناك حاجة الى خطة رئيسية متكاملة (Master Plan) تضمن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

الملخص التنفيذي الطاقة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	نسبة الإكتفاء الذاتي من الطاقة
433 مليون دينار	11.26 ألف عامل	38.5 ألف دينار	%26

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- ضمان إمدادات طاقة آمنة ومستدامة وموثوقة لكافة القطاعات
- تطوير قطاع طاقة أكثر كفاءة وخفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني
- تحديث قدرة شبكة الطاقة وتحويلها لشبكة ذكية لتلبية الاحتياجات
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية (المتجددة والغاز) في خليط الطاقة وتوليد الكهرباء
- تعظيم مساهمة قطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- إجمالي الصادرات من قطاع الطاقة
- قيمة الخفض في خسائر قطاع الكهرباء
- القدرة الاستيعابية لمحطات توليد الكهرباء - تقليدية
- القدرة الاستيعابية لمحطات توليد الكهرباء - متجددة
- متوسط زمن التعطل
- نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء
- نسبة الاكتفاء الذاتي من الطاقة
- نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء
- كثافة استهلاك الطاقة (كيلو غرام مكافئ نفط لكل 1000 دولار بالأسعار الثابتة)
- كمية انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناجمة عن قطاع الطاقة
- عدد التجمعات الصناعية المغطاة بشبكة الغاز
- ترتيب الأردن بمؤشر الانتقال الطاقي
- نتيجة الأردن بالمؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة
- متوسط تكلفة توليد الكهرباء
- مدة كفاية السعات التخزينية للمشتقات النفطية (اليوم)
- حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة (المحلية والأجنبية)

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - خفض كلف الطاقة وزيادة كفاءة إدارة الدين
  - تحديث وتوسعة البنية التحتية لقطاع الطاقة
  - توسيع التنقيب عن الموارد الوطنية للطاقة
  - تسريع إنجاز برنامج وطني شامل لكفاءة الطاقة
  - تطوير مشاريع لإنتاج واستخدام وتصدير الهيدروجين الاخضر ومشتقاته
- المبادرات ذات صلة:
  - تطوير البيئة التشريعية لقطاع الطاقة لتوائم المستقبل
  - تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وترويج الاستثمار في مشاريع الطاقة
  - تسريع التحول الطاقي نحو نظام مستدام ومنخفض الكربون
  - التنسيق بين قطاعات الطاقة وإدارة الطلب وتخطيطه
  - تعظيم القيمة المحلية من موارد ومشاريع قطاع الطاقة

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+5.5% سنويًا | +267 مليون دينار
من 2024 إلى 2033

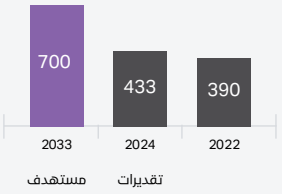

العمالة في القطاع

+3.4% سنويًا | +3.94 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

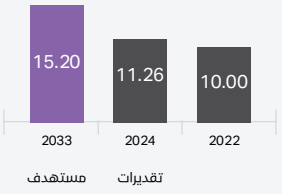

الصادرات

الصادرات إلى فلسطين والعراق (265.8 جيجاواط ساعة) لعام 2024

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ هي أرقام فعلية وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية)، إضافة إلى الكتيبات القطاعية.

2. المياه

واقع القطاع

يتمتع قطاع المياه في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **إدارة ضبط جودة المياه:** تُعدّ المياه الصالحة للشرب ذات نوعية جيدة وفقًا للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية.
- **موثوقية العمليات التشغيلية:** تُعدّ موثوقية إمدادات المياه مقبولة مقارنة بنظيراتها في المنطقة رغم شُحّ المياه في الأردن.
- **التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي:** وُضعت الخطط الاستراتيجية والتشغيلية المفصّلة للتغيير .
- **الوصول إلى مياه البحر:** يتمتع الأردن بإمكانية الوصول إلى مياه البحر لتنفيذ عمليات التحلية لإمدادات المياه في المستقبل.
- **تغطية جيدة للصرف الصحي:** الوصول إلى شبكة الصرف الصحي مرتفع على مستوى المنطقة، ويتم معالجة 217 مليون متر3 من مياه الصرف الصحيّ سنويًّا في الأردن.
- **تغطية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي:** تعدّ الأردن من بين الدول الرائدة في المنطقة في معالجة مياه الصرف الصحي ويعاد استخدام كمية كبيرة من المياه المعاد تدويرها، وإمكانية الاستفادة من ذلك في الزراعة.
- **هيكل مؤسسي واضح وقادر على الصمود:** يتمتع القطاع بهيكل مؤسسي واضح، وأظهر القدرة على الصمود أمام العوامل الخارجية، مثل: جائحة فيروس كورونا، وأزمات اللجوء القسري المتكررة.
- **توظيف التقنية بقطاع المياه:** تم البدء في استخدام التقنيات المتقدمة لمراقبة المواقع مع إمكانية التوسع أكثر في استخدام التكنولوجيا والأتمتة لتحسين كفاءة العمليات.

إلا أن قطاع المياه في الأردن يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، وتشمل:

- **محدودية الموارد المائية:** يشكّل شُح المياه في الأردن تحديًا كبيرًا بسبب استنزاف الموارد (السطحية والجوفية).
- **ارتفاع نسبة الفاقد المائي:** يؤدي ارتفاع الفاقد المائي إلى فقدان نسب كبيرة من المياه، ويؤثر على كفاءة التزويد واستدامة الخدمة، وهناك حاجة للحد من الفاقد من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين أنظمة الإدارة والرقابة، وتعزيز الوعي العام.
- **عدم الاستفادة من البيانات المتاحة:** يحتوي قطاع المياه على البيانات الكافية ولكن هناك ضعف في توظيف وتحليل البيانات والاستعانة بها في عملية اتخاذ القرار.

- **هجرة العقول من المؤسسات:** تنتقل القوى العاملة الماهرة من وزارة المياه والري وسلطة المياه إلى خارجهما، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الكفاءات.

- **فقدان مصادر المياه الطبيعية الرئيسة:** تناقصتْ وفرة مياه نهرَي اليرموك والأردن بسبب تحويل اتجاه المنبع والتسرب.

- **التغيّر المناخي:** يؤدي التغيّر المناخي إلى ارتفاع درجات الحرارة وتغيرات في أنماط هطول الأمطار والتبخر.

- **استخراج المياه الجوفية بطرق غير مستدامة:** يعاني الأردن من نسبة عالية من الإجهاد المائي حيث يتم استخراج المياه الجوفية بمعدلات تفوق التجدد الطبيعي مما يشكل استنزاف للموارد المائية بشكل غير مستدام.

- **قطاع مدعوم إلى حدٍّ كبير:** يتم تقديم دعم مادي كبير للقطاع، خاصة لاستخدام مياه الريّ مما لا يعكس التكلفة الحقيقية للمياه ولا يعظم القيمة الاقتصادية الكلية للموارد المائية.

- **انخفاض ثقافة الإدارة المائية المجتمعية خاصة في القطاع الزراعي:** هنالك انخفاض في ثقافة المجتمع بشأن كيفية استخدام المياه بفعالية، وخاصة في قطاعَي الزراعة والتصنيع، حيث يتم استهلاك جزء كبير من المياه العذبة في الأردن في القطاع الزراعي (حوالي 49%) مما يشكل تحديا في ظل محدودية الموارد المائية.

- **عدم كفاية مصادر المياه قرب المناطق السكنية الكبرى وسوء التخطيط العمراني:** تتسبّب إقامة التجمعات السكنية بعيداً عن مصادر المياه بزيادة العبء وارتفاع كلف النقل والبنية التحتية.

- **عدم كفاءة التكامل مع القطاعات الأخرى:** الحاجة إلى تعزيز التعاون مع الوزارات والقطاعات الأخرى لضمان الاستخدام الفعّال للمياه على مستوى القطاعات المختلفة.

- **الوضع الجيوسياسي:** الوضع الجيوسياسي يمثل تحديات على الأمن المائي نتيجة الهجرات القسرية المفاجئة واعتماد الأردن على مصادر مياه حدودية مشتركة.

- **ارتفاع كلفة الطاقة في عمليات التشغيل:** تشكل الطاقة كلفة مرتفعة من إجمالي التكلفة التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة كلفة إنتاج وتوزيع المياه.

- **غياب آليات تمويل وطنية مستدامة:** أغلبية التمويل في القطاع يأتي من منح المؤسسات الدولية.

- **تقادم شبكة الصرف الصحي:** شبكات الصرف الصحي قديمة بحاجة إلى إعادة تأهيل وصيانات دورية، والحاجة إلى التوسع في محطات التنقية.

- **ضعف البيئة الممكنة لجذب استثمارات القطاع الخاص:** هناك حاجة إلى خلق بيئة تمكينية جاذبة لمشاركة القطاع الخاص في تطوير وتمويل وتشغيل مشاريع المياه.

الملخص التنفيذي المياه

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2024)*

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل	نسبة الفاقد
169 مليون دينار	7.3 ألف عامل	23.2 ألف دينار	%46.5

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- تمكين الاستخدام المستدام للمياه والتوازن بين العرض والطلب مع مراعاة التوزيع العادل لكل مناطق المملكة
- تحقيق الأمن المائي للأردن بطريقة مستدامة مالياً
- خفض الفاقد المائي وتحسين كفاءة البنية التحتية
- إيجاد مصادر مائية جديدة وتوسيع الاعتماد على مصادر مياه غير تقليدية
- تعزيز جاذبية القطاع للاستثمارات المحلية والأجنبية

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- إجمالي حجم الاستثمارات في قطاع المياه (المحلي والأجنبي)
- نسبة الفاقد من المياه غير الربحية
- الفجوة بين العرض والطلب للمياه
- جودة مياه الشرب
- عدد ساعات الإمداد المنتظم لمياه الشرب
- حصة الفرد من التزويد المائي
- نسبة المنازل الموصولة بخدمات مياه الشرب الآمنة
- نسبة المنازل الموصولة بخدمات الصرف الصحي
- مستوى الإجهاد المائي
- نسبة المياه العادمة المعالجة
- نسبة موارد المياه غير التقليدية المستخدمة
- نسبة الإمداد المنتظم لمياه الري
- قيمة تكلفة انتاج المتر المكعب من المياه
- كمية الكهرباء المستهلكة لكل متر مكعب من المياه

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تقليل الفاقد المائي
  - إطلاق مشاريع لزيادة التزويد المائي للاستخدامات البلدية (مياه الشرب)
  - تحقيق الاستدامة الذاتية المالية لقطاع المياه
  - تطوير المراقبة والتحكم في إدارة العرض والطلب على المياه
- المبادرات ذات صلة:
  - توفير الفرص أمام الاستثمارات والشراكات مع القطاع الخاص
  - رفع كفاءة الطاقة المستخدمة في قطاع المياه وزيادة استخدام الطاقة البديلة
  - إطلاق برامج توعية للحفاظ على المياه
  - تعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي والاستخدام المستدام للمياه
  - حوكمة قطاع المياه وتفعيل قوانين المياه ولوائحها
  - مأسسة الترابط بين وزارات المياه والطاقة والغذاء والبيئة
  - التوسع في خدمات الصرف الصحي والاستغلال الأمثل للحمأة
  - الاستفادة من الحلول التقنية وأتمتة العمليات التشغيلية والإدارية في قطاع المياه
  - تعزيز معالجة وإعادة استخدام المياه الصناعية المعالجة

5 الأثر الاقتصادي المباشر*

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

+3.5% سنويًا | +61 مليون دينار
من 2024 إلى 2033

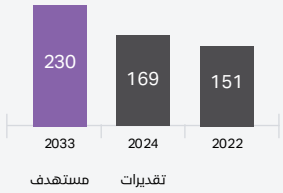

العمالة في القطاع

+3.3% سنويًا | +2.4 ألف موظف بدوام كامل
من 2024 إلى 2033

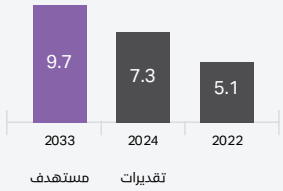

* المستهدفات أعلاه مبنية على المنهجية الإحصائية المتبعة حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٢.
* مصدر البيانات لأرقام الناتج المحلي والعمالة هي دائرة الاحصاءات العامة (أرقام ٢٠٢٢ وأرقام ٢٠٢٤ هي أرقام تقديرية).

5.3 خريطة طريق النمو الاقتصادي (2022-2033)

ترتكز خريطة الطريق للفترة 2022-2033 على مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الناتج المحلي الإجمالي ونمو فرص العمل، بما يشمل الاستثمار المطلوب من القطاعَين العام والخاص لتحقيق النمو.

في ما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي، يتمثّل الطموح في زيادة الناتج الحقيقي من 30.2 مليار دينار إلى 58.1 مليار دينار، أي بمقدار 27.9 مليار دينار وبنسبة نموّ 5.6% سنويًّا. أما المحركات التي يُتوقَّع أن تساهم في ذلك بشكل أساسيّ فهي: الخدمات المستقبلية (10.2 مليار دينار)، والصناعات عالية القيمة (7.6 مليار دينار)، والأردن وجهةً عالمية (1.9 مليار دينار).

وبالنسبة للتوظيف، يتمثّل الطموح في زيادة فرص العمل من 1.6 مليون فرصة إلى 2.6 مليون فرصة بحلول عام 2033، وهو ما يعكس نموًّا بنسبة 4.2% سنويًّا. وطبقاً لمستهدفات الرؤية سيتم استحداث أغلب الوظائف في ثلاثة محركات: الصناعات عالية القيمة (314 ألف وظيفة) والخدمات المستقبلية (397 ألف وظيفة) والأردنّ وجهة عالمية (99 ألف وظيفة).

ويتطلب تحقيق الرؤية جلب استثمارات وتمويل بقيمة 41 مليار دينار، ويأتي معظم هذا التمويل (حوالي 72%) من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الشكل رقم (14):
مصادر تمويل الرؤية

تقليص الاستثمار الحكومي، وزيادة الاستثمار الأجنبي، واستكمال بقية التمويل المطلوب من القطاع الخاص المحلي

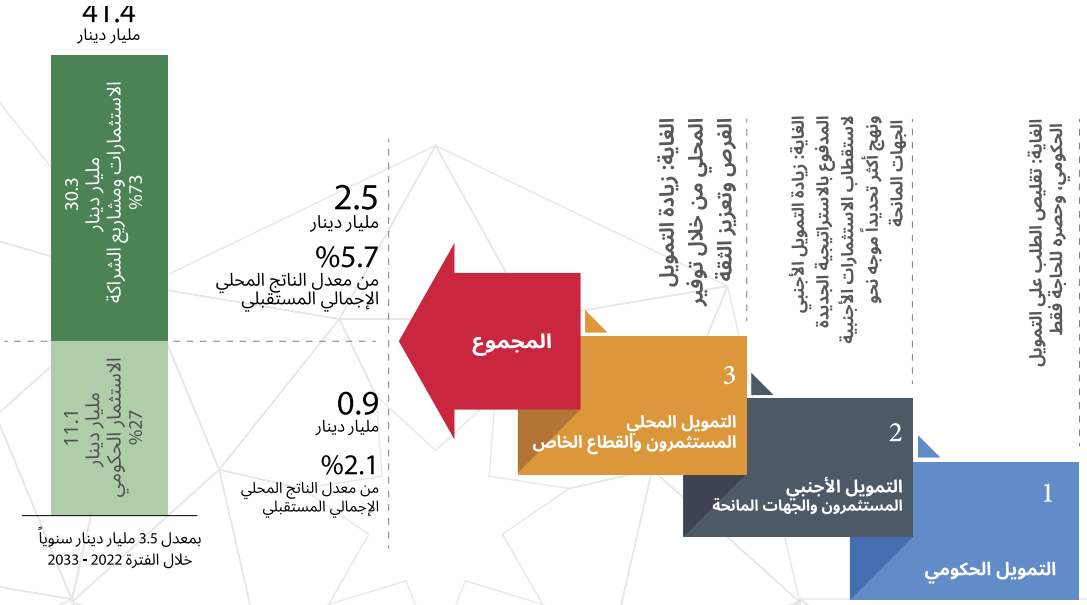

الشكل رقم (15):
مساهمة المحركات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي ونمو فرص العمل (2022-2033)

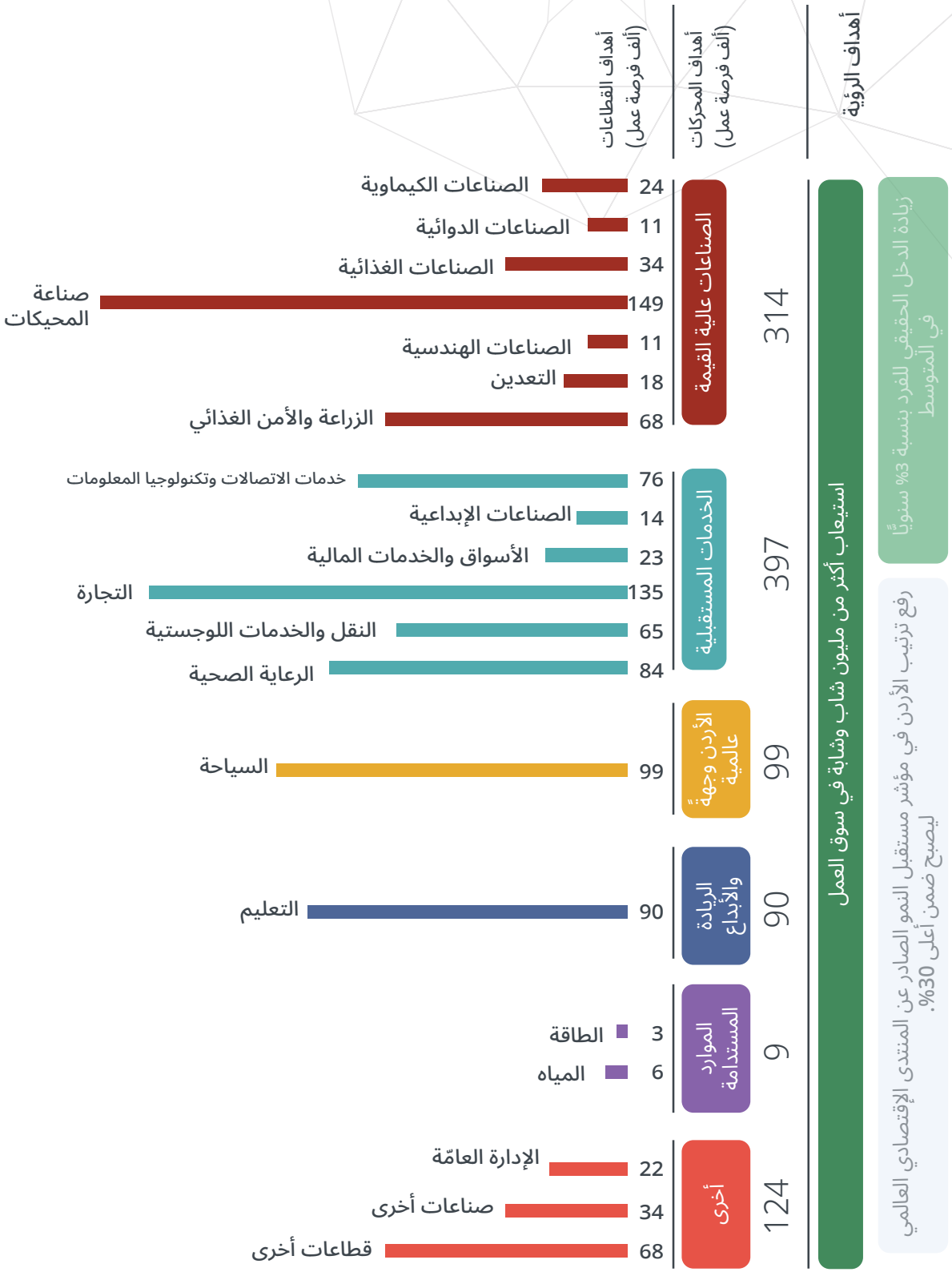

الشكل رقم (16):
التمويل الرأسمالي المطلوب

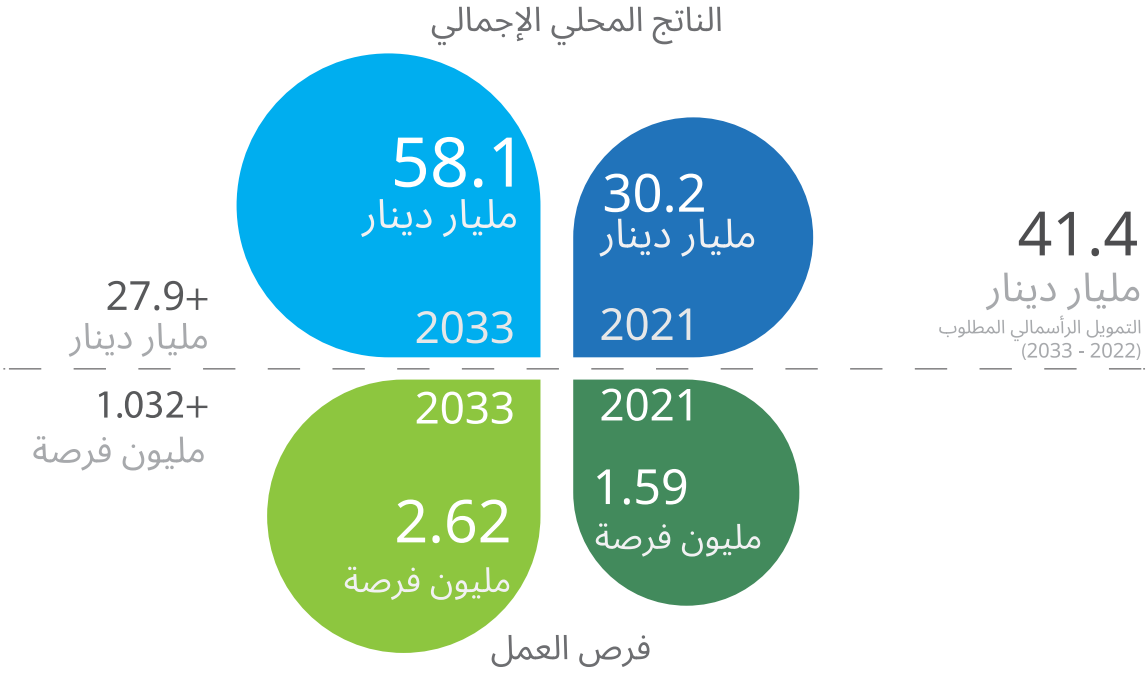

الشكل رقم (17):
معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

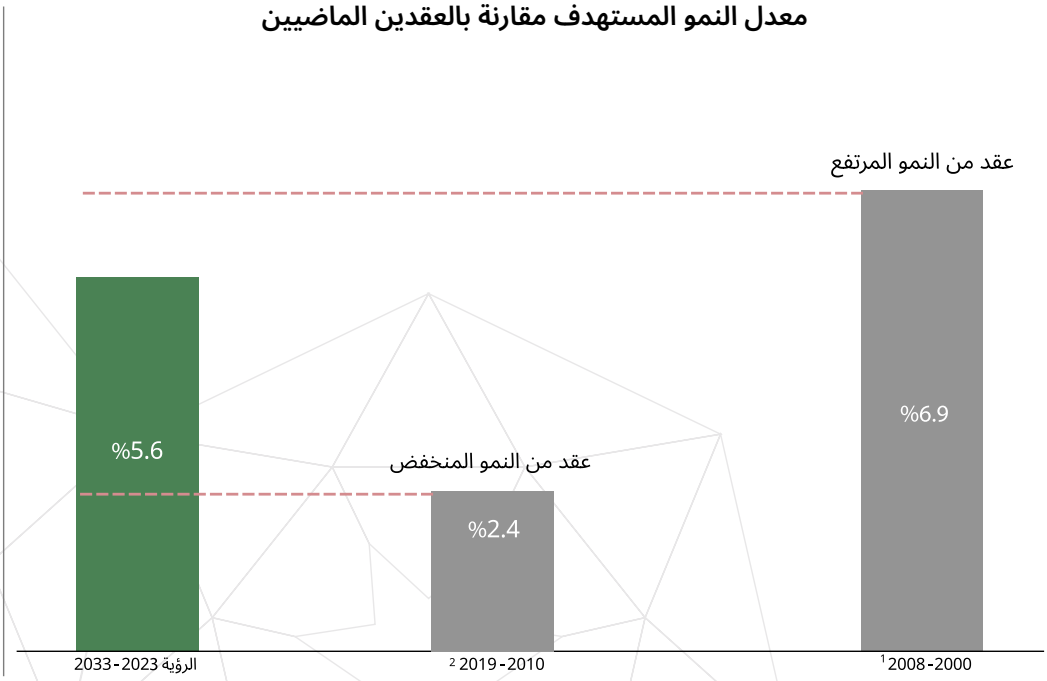

1. بناءً على أسعار 1994 (باستثناء سنوات الأزمات المالية).
2. بناءً على أسعار 2016 (باستثناء تأثير كورونا في عام 2020).
3. لم يتم تضمين قطاع العقارات في الفترة 2023 – 2033, ومع ذلك ساهم هذا القطاع بـ 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

6. ركيزة «جودة الحياة»

6.1 الاستراتيجية المستقبلية المتصلة بـ«جودة الحياة»

تتمثل الركيزة الثانية للرؤية في النهوض بنوعية الحياة وتطوير مستوى مرتفع ومستدام لجودة الحياة للجميع.

وفي إطار العمل خلال تطوير الرؤية، أُجري مسح وطني في عام 2022 شمل عيّنة تتكون من 2500 مواطن لقياس رضا المواطنين عن مستوى حياتهم بشكل عام، وعن بعض العناصر الفرعية المحدّدة. وكشفت نتائج المسح أن نسبة الرضا تبلغ 40%، وأن الهدف الرئيس لركيزة «جودة الحياة» سيُضاعِف هذه النسبة لتصل إلى 80% بحلول عام 2033.

يبدأ تحسين جودة الحياة باستحداث الوظائف وفرص العمل ذات الدخل المرتفع في جميع المحافظات، وإعداد منظومة تدعم تأسيس معايير لمستوى المعيشة وخيارات لنمط الحياة تتسم بالشمولية، وتحفيز المشاركة النَّشِطة للمواطنين في المجتمع.

ولتحسين جاذبية المجتمعات المحلية وتوفير مستويات عالية للمعيشة، تستند ركيزة «جودة الحياة» إلى ستّ أسس هي: الميزة التنافسية، والسعادة، ومستوى الرضا، ومجتمعات محلية حيوية، ومدن المستقبل، والمدن الذكية.

الشكل رقم (18):
الأسس التي تستند إليها ركيزة «جودة الحياة»

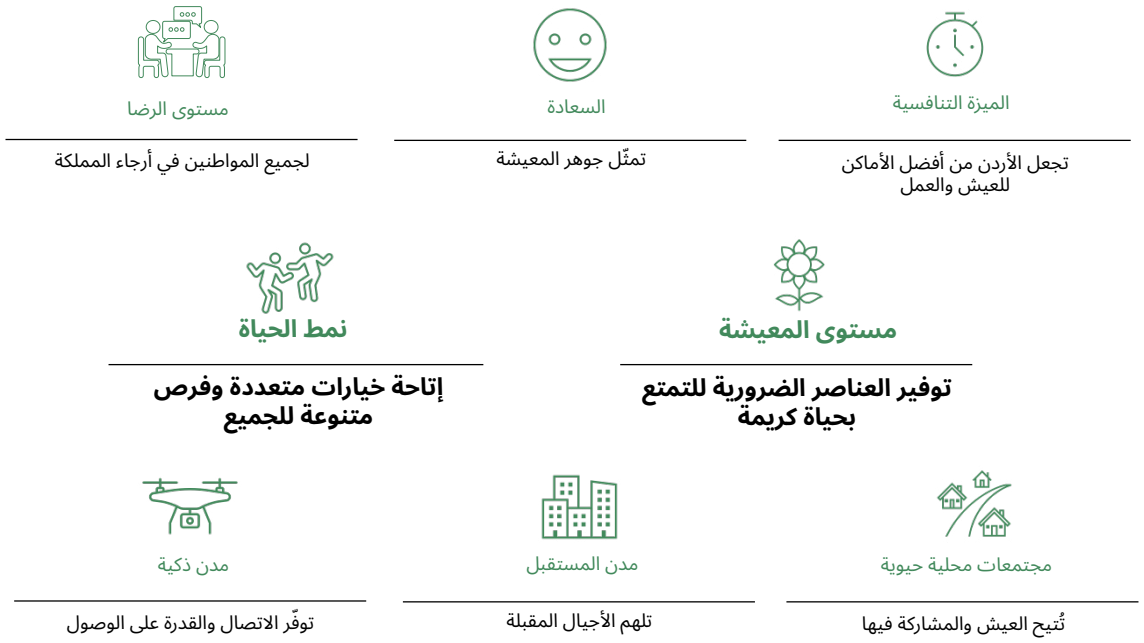

6.2 أولويات تحسين جودة الحياة

ينقسم مفهوم «جودة الحياة» في رؤية التحديث الاقتصادي إلى مكوّنَين رئيسَين، هما: (1) مستوى المعيشة: ويشمل العناصرَ الأساسية الضرورية للتمتع بحياة كريمة ومُرْضية؛ (2) نمط الحياة: ويشمل الخياراتِ الإضافية لنمط الحياة الكفيلة بحصول المواطن على ما ينشده من راحة واستمتاع.

وتتطلع الرؤية إلى النهوض بنوعية الحياة لجميع الأردنيين من خلال إجراء تحسينات على «مستوى المعيشة» و«نمط الحياة»، وبما يكفل تحويل مدن المملكة إلى مدن نابضة بالحياة وتوفير مستوى عالٍ من الرفاهية للمجتمعات فيها.

يؤدي هذان المكونان معًا، دورًا أساسيًّا في تحسين جودة الحياة للأردنيين، وينبغي تطويرهما بالتوازي لتحقيق الرضا الشامل. وبناءً على نتائج المسح، تم تحديد ستة عشر عنصرًا تندرج تحت هذين المكوّنَين.

الشكل رقم (19):
إطار عمل ركيزة «جودة الحياة»

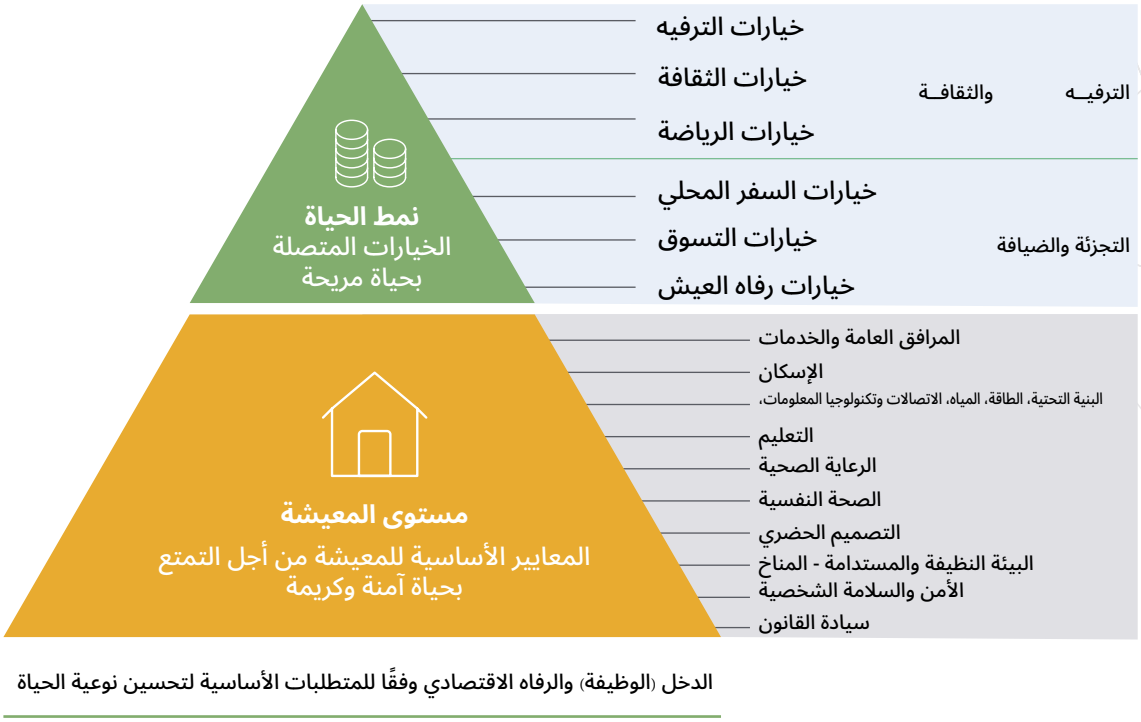

وأُدرجت تحت «مستوى المعيشة» عشرةُ عناصر بوصفها متطلبات أساسية لتحقيق حياة مُرْضية، وهي ذات أهمية كبيرة للمواطنين وفقًا لنتائج المسح المشار له سابقًا، وبخاصة: البنية التحتية، والرعاية الصحية، والأمن والسلامة الشخصية، والتعليم.

الشكل رقم (20):
العناصر الرئيسة لمكوِّن «مستوى المعيشة»

وفي ما يتعلق بـ«نمط الحياة»، حُدِّدَت ستة عناصر بوصفها متطلبات لتحقيق الحياة التي تتسم بالرفاهية لجميع الأردنيين.

الشكل رقم (21):
العناصر الرئيسة لمكوِّن «نمط الحياة»

وبمجرد الوفاء بالمتطلبات الأساسية لـ«مستوى المعيشة» وتحسين مستويات الدخل، تُصبح العناصر المندرجة تحت مكوّن «نمط الحياة» أكثر أهمية، إذ يُتيح ارتفاع القوة الشرائية للمواطنين الانخراط في نشاطات ترفيهية متعددة، مثل السفر الداخلي وحضور المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية، إلى جانب توفر خيارات أوسع للتسوق.

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى إحداث تحوّل من خلال عدم الاكتفاء بتعزيز العناصر المندرجة تحت «مستوى المعيشة»، بل تخطّي ذلك باتجاه توفير خيارات جاذبة ومتنوعة لـ«نمط الحياة» وجعل المملكة من أفضل الأماكن للعيش والعمل.

الشكل رقم (22):
مسار مكوِّنَي «جودة الحياة» (2022-2033)

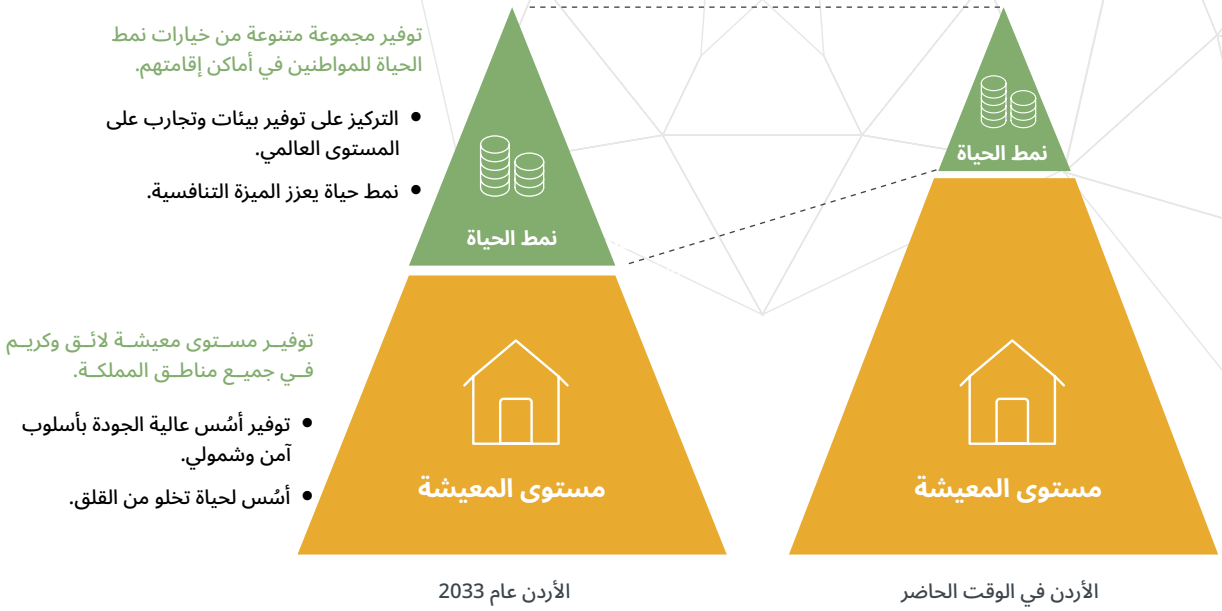

وبطبيعة الحال، يؤدي اتساع تعريف «جودة الحياة» وتنوّع عناصره إلى تداخل كبير مع القطاعات الرئيسة ذات الصلة بركيزة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يوضّح الترابط القائم بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للأردنيين. وقد أشارت إلى ذلك أيضًا نتائجُ المسح الوطني المشار إليه سابقًا، إذ جرى تحديد عدد من العناصر الأساسية بوصفها الأشدّ إلحاحًا لتحسين مستوى المعيشة، وهي: الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة والمياه، والطرق والنقل العام. وتم تناول هذه العناصر بشكل منفصل وتفصيلي في القطاعات الاقتصادية الخاصة بكل منها من حيث أولويات التنمية التي لن تكتفي بدعم النمو الاقتصادي، بل ستعزز نوعية الحياة للمواطنين أيضًا.

وبالتالي، فإنّ ركيزة «جودة الحياة» ستتأثر بكل محرِّك من محرِّكات تنفيذ الرؤية إلى درجة معينة. وترتبط العناصر المختلفة بعضها ببعض ضمن محرّك «نوعية الحياة»، الذي يضمن أن تكون جهود التنمية الوطنية ملموسة ويُمكن الوصول إليها في جميع المجتمعات المحلية والمحافظات والمناطق داخل المملكة.

الشكل رقم (23):
الصلات بين محرّكات النمو وركيزة «جودة الحياة»

تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق مستوى عالٍ من جودة الحياة للمواطنين من خلال التركيز على تحوّل المملكة لتصبح أكثر حيوية، والاعتماد على الحلول الذكية، وذلك من خلال تبني مفهوم «مدن المستقبل» المخصّصة وفقًا لاحتياجات محدّدة. وستشكّل التنمية الحضرية ومبادئ التصميم المتمحورة حول المواطن، محفزًا رئيسًا لتوفير قوة الدفع اللازمة لتحسين الجوانب الأساسية لـ«مستوى المعيشة» و«نمط الحياة» في المدن والمجتمعات الأردنية، والتقدّم باتجاه تلبية المتطلبات المستقبلية للمواطنين وتحقيق مستوى أعلى من جودة الحياة.

الشكل رقم (24):
ترابط «جودة الحياة» والتنمية الحضرية للوصول إلى «مدن المستقبل»

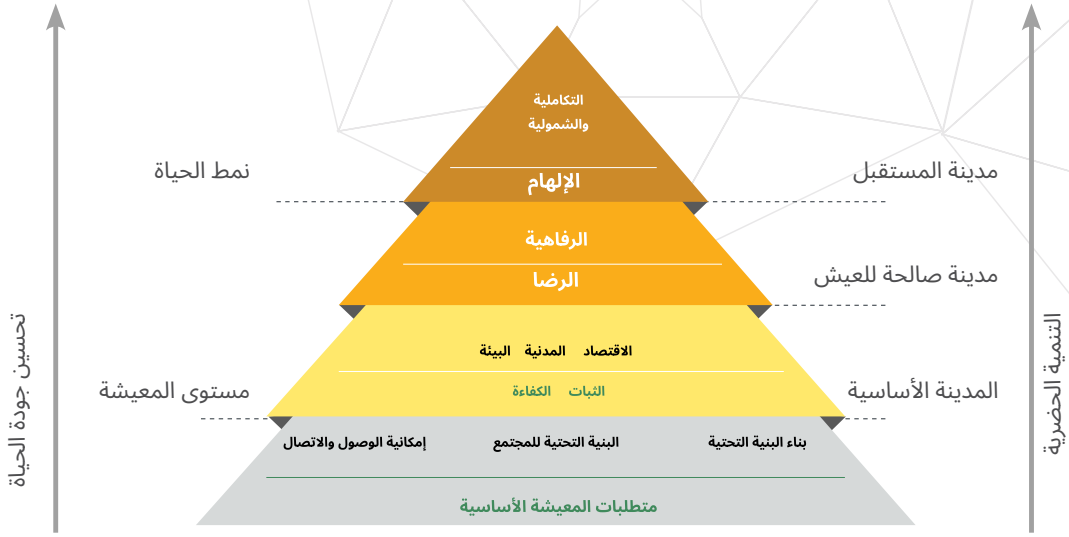

سيكون إدراج «جودة الحياة» ضمن التنمية الحضرية للمجتمعات المحلية بمثابة عنصر رئيس للتنمية المستقبلية في أرجاء المملكة، إذ تؤدي «جودة الحياة» إلى ما يلي:

1. تعزيز صحة السكان والقوى العاملة المنتجة، القادرة على المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.
2. تحويل المجتمعات المحلية إلى مجتمعات أكثر جاذبية للأعمال والاستثمارات.
3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين رفاهية المواطنين، والشمول الاجتماعي، والنقل، والأمن، والسلامة العامة، والاستدامة البيئية.
4. إتاحة تدابير تصنع رؤية واضحة للتقدّم المجتمعي وللآثار غير المباشرة التي توفّر فرصًا اقتصادية.
5. تعزيز عملية صنع واتخاذ القرارات ورسم السياسات من قِبَل الحكومات ليصبح الأردن أكثر قدرة على المنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

لقد وضع الأردن التنمية الحضرية ضمن أولوياته الرئيسة. على سبيل المثال، نفذت أمانة عمّان الكبرى وعدد كبير من البلديات تحسينات كبيرة وتطويرًا في العديد من الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المناسبة. وعلى الرغم من ذلك، يوضَع الأردن في التصنيف العالمي لجودة الحياة في مرتبة متدنية، الأمر الذي يشير إلى أن المجال واسع لإجراء التحسينات.

وتشمل نقاط القوة التي تتمتع بها المملكة: الأداء الفعّال في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والسلامة العامة والشخصية، والسلامة المرورية، والخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم.

أما التحديات، فمن أبرزها: ضعف الوصول إلى الأماكن العامة (الخضراء أو التي يُمكن التنزُّه فيها)؛ وعدم وجود شبكة نقل عام متطورة وفعّالة، وبعض المخاوف بشأن الأمن الغذائي والمائي والقدرة على تحمُّل الكلف المرتبطة بهما، وتدني مستويات الثقة بالمؤسسات وبالمشاركة العامة وسيادة القانون.

يتعيّن على الخطط التنموية أن تلبي احتياجات 12 عنصرًا رئيسًا من عناصر «جودة الحياة» من أجل تحوُّل المدن في المملكة إلى مدن حيوية، مزدهرة، يتمتع سكانها بالعيش والعمل فيها، وبالوصول إلى جميع الخدمات بسهولة.

وبناءً على ما سبق، ستتم تنمية المدن والمجتمعات المحلية مستقبلًا استنادًا إلى المفاهيم التي تتمحور حول المواطن والتي تُركّز على كلٍّ من: الملاءمة، والاتصال، وسهولة الوصول إلى الخدمات عالية الجودة بأسعار ميسّرة، وأنماط الحياة النشطة التي تشجع على الرفاهية، والاستدامة للأجيال القادمة في المملكة.

ستكون التنمية الحضرية محفزًا رئيسًا لتحسين سبل العيش الأساسية للمدن الأردنية وتوجيهها نحو تلبية متطلبات المواطنين في المستقبل، ويُمكن أن تساعدهم على تحقيق رغباتهم في امتلاك منظومة «ملائمة للعيش» تخلو من القلق، فضلًا عن تحسين الوصول إلى خيارات أفضل لنمط الحياة في ظل تطوّر المملكة. ويُعدّ دمج مفهوم «مدن المستقبل» بخطط التنمية الحضرية من أهم أولويات ركيزة «جودة الحياة»، إلى جانب التعامل مع مسألة التحسينات المؤسسية والتنظيمية. وسيلعب هذا دورَ عامل التمكين لاستراتيجية النمو الاقتصادي المستقبلية في المملكة من خلال إنشاء مجتمعات يقطنها مواطنون يشعرون بالرضا ويتّصفون بالإنتاجية.

7. عوامل النجاح

إنّ تحقيق كامل الإمكانات لرؤية التحديث الاقتصادي يتطلّب تفعيلَ عوامل تمكين متعددة، من أهمّها تحفيزُ القطاع الخاص وتمكينه من الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتوسعة القطاعات القائمة (وتحديدًا الصناعة ذات القيمة المضافة والخدمات المستقبلية). كما أن تحفيز الاستثمار واستقطابه من خلال وضع خريطة استثمارية واضحة المعالم وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف.

وينبغي تنمية المهارات بما يُلبّي احتياجات خطط النمو المستقبلية ويواكب التكنولوجيا ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. إن تنمية المهارات المتخصصة بما يتوافق مع المتطلبات القطاعية والتقنيات والابتكارات الجديدة يمثّل أولوية وطنية، بدءًا من المهارات التقنية والمهنية وانتهاء بالمهارات الأكاديمية والعلمية والإدارية بحيث تضمن مواءمة العرض والطلب على المهارات بطريقة سريعة ومرنة، وقد خُصص محرِّك تنفيذ لهذه الغاية.

كما سيكون للابتكار دورٌ أساسيّ في تحقيق كامل إمكانات التنمية الكامنة في الرؤية، إذ سيعتمد خلق فرص النمو الجديدة وتمكين بيئة العمل على قدرة المملكة على الابتكار، كما أن خفض الكلف ورفع التنافسية تمكّنان القطاعات من رفع حصتها في أسواق التصدير الحالية والدخول إلى أسواق جديدة، لذا لا بد من تحديد سياسات الطاقة لتدعم تحقيق هذه الأهداف.

وستلعب ريادة الأعمال من خلال تأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات الريادية القائمة دورًا حيويًّا في تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي، إذ ستكون تلك الشركات منصة لتبني ومواكبة أحدث التطورات والاتجاهات وخدمة الأسواق الناشئة، في الوقت الذي تصبح فيه مورّدة للشركات المتوسطة والكبيرة، مشكّلةً سلاسل القيمة المحلية التي تعزز القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية للمملكة.

وستشمل ريادةُ الأعمال طيفًا واسعًا بدءًا من المنشآتِ متناهية الصغر والمشاريع المنزلية، ومرورًا بالشركات الصغيرة في مجالات الخدمات، ووصولًا إلى الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والصناعات الإبداعية.ومن المتوقع نمو العديد من الشركات من صغيرة إلى متوسطة، ومن متوسطة إلى كبيرة، بما يمكّنها من خلق فرص العمل والمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي، بما يشمل التصدير، وبالأخص تصدير الخدمات.

وأخيرًا، يتعيّن على الأردن أن يتعاون مع شركائه من مجتمع المانحين لتوجيه خبراتهم ومواردهم نحو الأولويات والمجالات الواعدة للنمو، وخلق فرص العمل وبالأخص للمرأة والشباب، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المستقبل.

8. مراحل تنفيذ الرؤية

تـم وضـع خريطـة طريـق لتنفيـذ الرؤيـة اسـتنادًا إلى نهـج شـامل أخَـذ بعيـن الاعتبـار الإجـراءات اللازمـة على كلٍّ مـن الأجـل القصيـر، والمتوسـط، والطويـل، وذلـك لضمـان الوصـول إلى النتائـج المنشـودة. بالإضافـة إلى تحديـد الروابـط بيـن القطاعـات والإجـراءات الراميـة لتحقيـق أعلى مسـتوى مـن التكامـل وضمـان نتائـج ملموسـة على أرض الواقـع.

تتكـوّن خريطـة الطريـق مـن ثمانيـة محـرّكات رئيسـة للنمـو الاقتصـادي يتضمّـن كلٌّ منهـا مجموعـة مـن القطاعـات التـي تـم تحديدهـا خلال ورشـة العمـل الاقتصاديـة، والتـي ستسـاهم فـي إطلاق كامـل إمكانـات الأردن الاقتصاديـة لتحفيـز النمـو الاقتصـادي مـن خلال توفيـر فـرص عمـل، وضمـان حيـاة كريمـة للمواطنيـن.

الشكل رقم (25):
محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

تركّز محرّكات (الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية)، بشكل أساسي، على تحقيق قفزات نوعية في النمو الذي تقوده الصادرات والخدمات، في حين تتمحور محرّكات (الموارد المستدامة، والريادة والإبداع، والاستثمار، وبيئة مستدامة، ونوعية الحياة) حول تمكين النمو الاقتصادي المستقبلي وتسريعه، والنهوض بنوعية الحياة مع خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وحُدِّدت المحرّكات من خلال جمع القطاعات المترابطة منطقيًّا في مجموعات متماسكة لأغراض تنظيم الإجراءات المتضافرة. واستندت المجموعات إلى ثلاثة عوامل رئيسة:

1. ترابط القطاعات: الروابط لقطاعٍ ما مع القطاعات الأخرى لتشكيل سلاسل القيمة أو مجموعات النمو (على سبيل المثال: التعدين مع الصناعات الكيماوية في مراحل الإنتاج النهائية، أو الزراعة مع الصناعات الغذائية)، الأمر الذي يعزز تحقيق أوجه التكامل عبر المحرّكات.
2. أدوار تكاملية للقطاعات: قطاعات محركة للنمو مقابل قطاعات ممكنة للنمو.
3. الخصائص المشتركة للقطاعات: هناك سمات مشتركة بين القطاعات (على سبيل المثال: التركيز المشترك على المعرفة أو الابتكار كمصدر للميزة التنافسية)

وتم تفصيل كلّ محرّك تنفيذ من خلال دليل مخصّص يضم مجموعة من المبادرات المقترَحة للتنفيذ بالإضافة إلى الأهداف ومؤشرات قياس الأداء.

ومع أنّ خريطة الطريق تتضمن مجموعة من الخطوات القابلة للتطبيق، إلّا أن مراجعتها باستمرار لا غنى عنها لإجراء التدخلات والتصحيحات المناسبة على أيّ مسار وفقًا للتطورات. كما ينبغي إجراء مراجعة شاملة في عام 2029 لتقييم الأداء والنتائج وتصميم المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل الرؤية.

8.1 المراحل الزمنية للتنفيذ

تمثل هذه الوثيقة رؤية وطنية طويلة الأجل، ويتم تنفيذها عبر ثلاث مراحل، ويتم مراجعتها قبل نهاية كل مرحلة لتقييم الأداء والإنجاز وإعادة ترتيب أولويات المرحلة اللاحقة وفقًا لنهج التشاركية مع القطاع الخاص بهدف تحديث خريطة الطريق وعكس أي مستجدات على برامجها.

1. المرحلة الزمنية الأولى (2022-2025):

هذه هي المرحلة الأكثر أهمية في تنفيذ خريطة الطريق لبناء أساس متين وقابل للتطوير والتوسّع، حيث تم العمل على 141 مبادرة وتم تطوير البرنامج التنفيذي لتلك المرحلة متضمنا أكثر من 500 مشروع حيث تم إنجاز ما نسبته 35.7% من تلك المشاريع حتى نهاية شهر أيلول 2025، على أن يتم استكمال العمل على باقي المشاريع بالمرحلة الثانية.

2. المرحلة الزمنية الثانية (2026-2029):

تم عقد ورش عمل قطاعية في الربع الثالث من عام 2025 بمشاركة حوالي 400 شخص من خبراء ومختصين من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وممثلين عن الجهات الحكومية لإجراء مراجعة شاملة لخريطة الطريق مع مراعاة البيئة المتغيّرة والآثار المترتبة على ذلك، لضمان تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وإعادة ترتيب الأولويات للمرحلة اللاحقة، وتطوير مسار التنفيذ لتلبية طموحات الأردن المستقبلية على الوجه الأفضل. ولأن المرحلة الثانية ستبنى على إنجاز المرحلة الأولى، تم عمل تلك المراجعة والتركيز والإتفاق على 236 مبادرة للمرحلة الثانية وقد تم مشاركتها مع الجهات التنفيذية لإعداد المشاريع المناسبة للتنفيذ.

3. المرحلة الزمنية الثالثة (2030-2033):

هذا هو الجزء الأخير من خريطة الطريق للتحديث الاقتصادي. في هذه المرحلة، سيكون التركيز على الاستعداد للعقد اللاحق من خلال تحديد اتجاهات جديدة طويلة الأجل، وإرساء أسسٍ جديدة، وتحفيز التغييرات الضرورية في وقت مبكر. وسيتم تطوير الخطة المرتبطة بهذه المرحلة في عام 2029.

الشكل رقم (26):
المراحل الزمنية لتنفيذ الرؤية

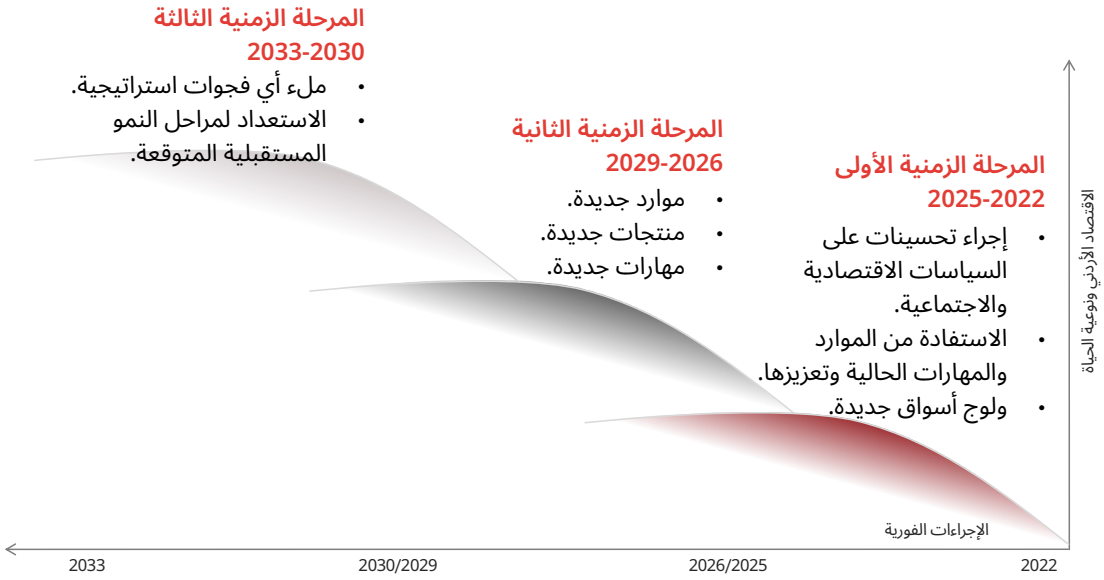

8.2 محرِّكات التنفيذ

تتكون خريطة الطريق لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي من مجموعة مبادرات قابلة للتنفيذ إلى حدّ كبير، خلُصت إليها ورشة العمل الاقتصادية الوطنية.

وأُدرجت ضمن خريطة الطريق ثمانية محرِّكات ستدفع عجلة التنفيذ قُدمًا، وقُسّم كلّ محرِّك إلى قطاعات محددة لتفعيل التنفيذ. في المجمل، هناك 36 من القطاعات الرئيسية والفرعية يندرج تحتها 236 مبادرة للمرحلة الثانية من الرؤية. ووُضع تعريف بكلّ مبادرة من خلال بطاقة تحتوي على أهدافها، والجهات المعنية بتطوير المبادرات وتنفيذها، كما وُضع إطار زمني واضح، ومؤشرات قياس لتتبع الإنجاز، وقائمة مرجعية للبنود التي ينبغي معالجتها خلال عملية التنفيذ، مع مراعاة إطلاق طاقات المرأة والشباب في المجالات كافة.

الشكل رقم (27):
هيكل خريطة الطريق للرؤية (المرحلة الثانية)

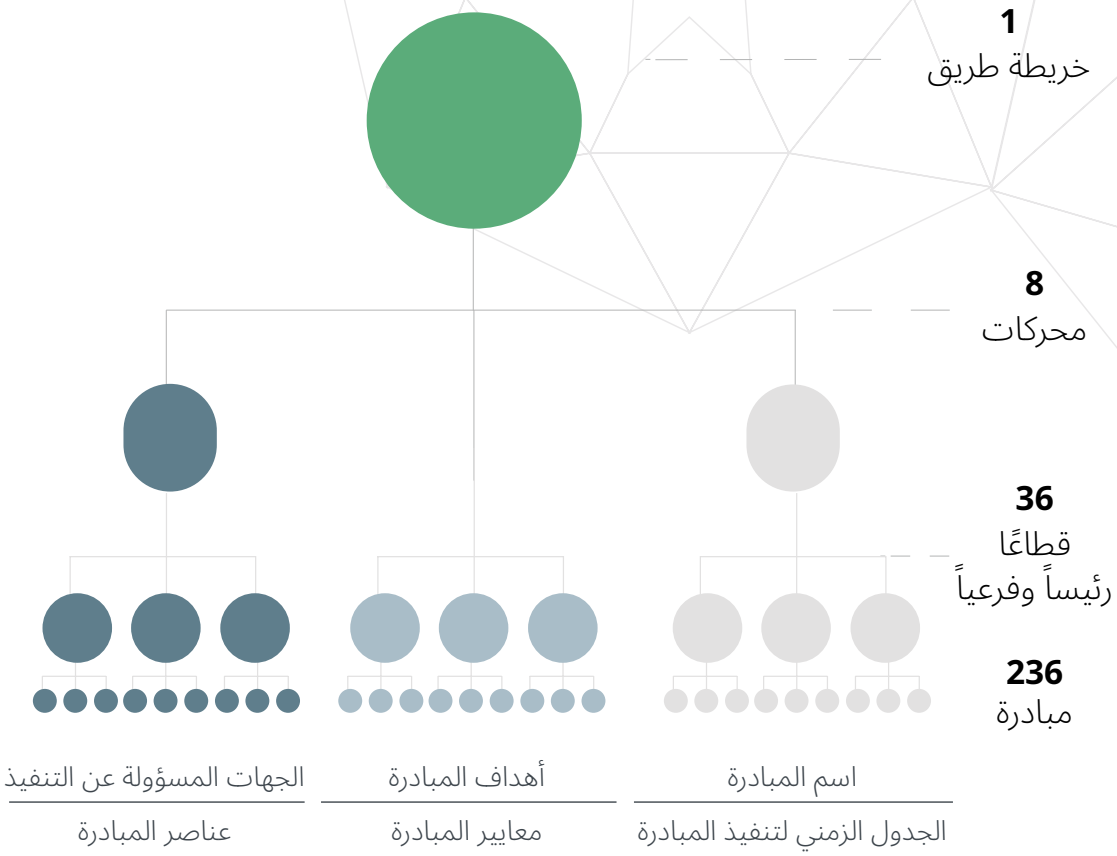

في الصفحات التالية، سيتم توزيع المبادرات وفقًا لمحركات النمو والقطاعات الاقتصادية المندرجة ضمنها.

الشكل رقم (28):
توزيع المبادرات وفقًا لمحركات النمو والقطاعات الاقتصادية المندرجة ضمنها بعد مراجعة الرؤية للمرحلة الثانية

8 محركات للتنفيذ	36 قطاع	236 مبادرة	القطاعات
الصناعات عالية القيمة	7	41	التعدين	الصناعات الغذائية	الصناعات الكيماوية	الصناعات الدوائية	صناعة المحيكات	الصناعات الهندسية	الزراعة والأمن الغذائي
الخدمات المستقبلية	6	87	خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الصناعات الإبداعية	الرعاية الصحية	الأسواق والخدمات المالية	التجارة	النقل والخدمات اللوجستية
الأردن وجهة عالمية	4	20	السياحة الثقافية والطبيعية	السياحة العلاجية والاستشفائية	السياحة الدينية	مواقع إنتاج الأفلام
الريادة والإبداع	8	19	التعليم	تنمية الطفولة المبكرة	التعليم الأساسي والثانوي| التعليم العالي	التعليم والتدريب المهني والتقني	البيانات	البحث والتطوير والابتكار	ريادة الأعمال والشركات الناشئة
الموارد المستدامة	2	23	الطاقة	المياه
الاستثمار	3	9	الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر	مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المشاريع الكبرى
بيئة مستدامة	3	15	النمو الأخضر	الاقتصاد الأخضر	التنمية الحضرية الخضراء
نوعية الحياة	3	22	التنمية الحضرية	جودة الحياة	الحماية الاجتماعية

أولًا: محرِّك الصناعات عالية القيمة

يضمّ محرِّك الصناعات عالية القيمة 3 قطاعات رئيسية وهي الصناعة، والتعدين، والزراعة والأمن الغذائي ويضم قطاع الصناعة 5 قطاعات فرعية ويندرج تحتهم 41 مبادرة. يوجّه المحرِّك عملية تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية للنهوض بالاقتصاد الصناعي الأردني وتحويل المملكة إلى مركز صناعي رئيس في المنطقة ومركز لتصدير المنتجات. يتم إيلاء اهتمام خاص لبناء سلاسل القيمة المتكاملة، وحفز الإنتاجية والابتكار، وتحقيق التآزر عبر المحفظة الصناعية في المملكة من خلال ربط القطاعات بسلاسة من حيث العرض والمعرفة وتدفقات السوق.

- قطاع التعدين: 8 مبادرات، إعادة هيكلة الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع، و تطوير حوافز ونظام مالي تنافسي ومستقر لقطاع التعدين، وتأسيس بنك معلومات جيولوجي وطني وتفعيل الترويج للاستكشاف، وتفعيل (النافذة الواحدة) لتسهيل رحلة المستثمر، وتأسيس هيئة المساحة الجيولوجية الوطنية، وتعزيز تنافسية الصناعات القائمة وتعميق سلاسل القيمة (الفوسفات والبوتاس)، وبناء الكفاءات والقدرات البشرية المتخصصة في قطاع التعدين، وترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة.
- قطاع الصناعة | بشكل عام: 4 مبادرات، إطلاق برنامج (التصنيع الميسّر) لتبسيط وأتمتة الإجراءات التنظيمية، وتحقيق الريادة في تنافسية القطاع الصناعي عبر منظومة تكاليف فعالة، وتعزيز سلاسل القيمة ودعم المنتج المحلي، وتطوير الكفاءات وتوفير المعلومات الصناعية الدقيقة لدعم التخطيط واتخاذ القرار.

- الصناعة | الصناعات الغذائية: 3 مبادرات، تعزيز تنافسية المنتج الغذائي الوطني وضمان عدالة المنافسة في السوق، وتطوير الكفاءات والمهارات المتخصصة للصناعات الغذائية، وتعزيز كفاءة منظومة الرقابة والتفتيش الغذائي.
- الصناعة | الصناعات الكيماوية: مبادرتان، تشمل وضع استراتيجية وطنية متكاملة للصناعات الكيماوية، واستقطاب وتحفيز استثمارات نوعية في الصناعات التحويلية الكيماوية.
- الصناعة | الصناعات الدوائية: 4 مبادرات، تسريع وأتمتة إجراءات تسجيل الدواء الوطني، وتطوير آلية تسعير عادلة ومستدامة للأدوية المصنعة محليا، ورفع كفاءة المؤسسة العامة للغذاء والدواء للحصول على الاعتمادات الدولية، وتأسيس المجلس الأعلى للصناعات الدوائية.
- الصناعة | صناعة المحيكات: 3 مبادرات، تطوير سلاسل القيمة عبر بناء تجمعات صناعية تكاملية، ورفد القطاع بالعمالة الأردنية المؤهلة، وتنويع أسواق ومنتجات صادرات المحيكات الأردنية.
- الصناعة | الصناعات الهندسية: 3 مبادرات، إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير قطاع الصناعات الهندسية، وتسريع التحول الرقمي وتبني حلول الثورة الصناعية الرابعة، وتأسيس مركز للابتكار والبحث والتطوير في الصناعات الهندسية.
- قطاع الزراعة والأمن الغذائي: 14 مبادرة، إنشاء شركة اقتصاد تشاركي لتنظيم العمالة وتقديم الخدمات الزراعية المتكاملة، وتأسيس منظومة للجمعيات التعاونية (تحالفات) والاتحادات الزراعية النوعية، وتشجيع التحديث والابتكار في قطاع الزراعة، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة ، ومأسسة أبحاث الأمن الغذائي وتعزيز التشاركية مع الجامعات والجهات البحثية ، وإنشاء وتفعيل مرصد وطني للأمن الغذائي، وتعديل اللوائح التنظيمية والسياسات ذات الصلة بالزراعة والثروة الحيوانية، وتأسيس وتفعيل واستدامة مجمعات متكاملة للأغذية الزراعية والمصنعة، وتطوير البنية التحتية وسلاسل الإمداد / التبريد، وتطوير حلول تمويل وتأمين مبتكرة لدعم استدامة القطاع الزراعي، وتطوير برامج ترويج وتسويق للقطاع الزراعي، وتطوير خدمات التعليم الزراعي والتدريب المهني لصقل مهارات المزارعين، وإطلاق صندوق لتسريع الاستثمار في القطاع الغذائي في الأردن، ودعم مشاريع الاستثمار، والتقنيات الزراعية، والبحث والتطوير في مجال الصناعات الغذائية ، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب بالأخص القمح والشعير.

ثانيًا: محرِّك الخدمات المستقبلية

يضمّ محرِّك الخدمات المستقبلية 6 قطاعات رئيسية و10 قطاعات فرعية (تحت قطاعي الصناعات الإبداعية والأسواق والخدمات المالية) ويندرج تحتهم 87 مبادرة. يدعم المحرِّك تحقيق طموحات المملكة لتطوير اقتصاد خدمات ضخم وعالي القيمة وموجَّه نحو التصدير مع حضور قويّ لاقتصاد المعرفة.

- خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 15 مبادرة، قوى عاملة جاهزة للمستقبل، وإطلاق استراتيجية خاصة والاستثمار في حملات محلية ودولية لإنشاء الهوية التجارية وتسريع تصدير المنتجات والخدمات الرقمية، وتسريع وتيرة وضع أطر وتشريعات العمل للتكنولوجيا الجديدة لتسهيل تأسيس شركات تكنولوجيا جديدة، وتحسين وتفصيل الأطر والمعايير الوطنية والتشريعات الرقمية، وإنشاء جهة وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي الحكومي من خلال شراكات مع القطاع الخاص، وتحسين حزم حوافز الاستثمار، وإنشاء منطقة حرة افتراضية حاضنة للابتكار والريادة ومركز للشركات الناشئة، و إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Sandbox) للتقنيات المزعزعة، واستقطاب التمويل من صناديق رأس المال الجريء، وإنشاء صندوق معني للتطوير والابتكار، وإصلاح بيئة العمل الرقمية لتلائم "القوى العاملة المستقبلية"، ومبادرة الطاقة الخضراء لمراكز البيانات، واستحداث نموذج مركز مالي رقمي، والحد من الاقتصاد الموازي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- الصناعات الإبداعية | بشكل عام: 8 مبادرات، تأسيس هيئة تمثيلية للصناعات الإبداعية، وإنشاء البنية التحتية والمنظومة المادية والخدمية لقطاع الصناعات الإبداعية، والاستثمار في الإنتاج المحلي والترويج على الصعيد العالمي، وتضمين الصناعات الإبداعية في المناهج التعليمية، وتبسيط العمليات الحكومية ودمج التصميم في الحكومة، والبحث والجمع وتصنيف البيانات، والوعي القطاعي على المستوى المحلي، وتنمية القدرات المطلوبة والحفاظ عليها.

- الصناعات الإبداعية | الألعاب والرياضات الإلكترونية: 6 مبادرات، تمكين آليات الدفع الدولية لشراء الألعاب الإلكترونية، ودعم تنظيم فعاليات قطاع الألعاب والرياضات الالكترونية المحلية والدولية وتيسير إجراءاتها، والاستثمار في ساحات الألعاب المجهّزة بتقنيات قادرة على استضافة فعاليات واسعة النطاق، واستقطاب الفرق الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في الألعاب الإلكترونية، ومراجعة وتوضيح وتحديث الأنظمة والتشريعات المرتبطة بقطاع الألعاب الإلكترونية، وإنشاء صندوق لدعم الفرق واللاعبين المعترف بهم دوليًا.

- الصناعات الإبداعية | الأفلام: 5 مبادرات، إنشاء صندوق مالي مستقل لدعم إنتاج وتسويق قطاع الأفلام، وإنشاء استوديوهات وخلفيات مواقع تصوير جديدة محدّثة، واستقطاب المنتجين والمنصات الدولية الرئيسة للاستثمار في المنتجات الأردنية، وتعزيز البنية التحتية التعليمية عبر التوسع في إنشاء أكاديميات وتخصصات سينمائية داخل الجامعات الأردنية، وتمكين التفكير الإبداعي (مثل غرفة الكاتب).

- الصناعات الإبداعية | التصميم: 10 مبادرات، تشكيل مجلس تصميم أردني يُعنى بالمشاركة في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتضمين شروط الامتثال للتصميم الجيد في العطاءات الحكومية، وإطلاق جائزة وطنية سنوية للتصميم والابتكار، واستحداث برامج تحفيزية للشركات العاملة في التصميم، وإطلاق حملة "صُمِّم في الأردن"، وتفعيل تدقيق التصميم الحكومي لتقييم حالة المباني الحكومية والمرافق والأماكن أو المباني العامة، وتنظيم مهرجان تصميم سنوي وتمكينه، والاستثمار في مصادر المواد الخام التي تدعم ابتكار التصميم في المنتجات والخدمات،

125

وتمكينها، وإنشاء مركز حيوي للإبداع والابتكار للتصميم (Design District)، يجمع بين المصممين ورواد الأعمال والمؤسسات الداعمة، و إنشاء منصة لربط الحرفيين بالمصممين.

- الرعاية الصحية: 11 مبادرة، تحقيق التغطية الصحية الشاملة ودمج صناديق التأمين الصحي العامة، وتقديم برامج الحوكمة لقطاع الرعاية الصحية، وتسريع التحوّل الرقمي وتطوير نظام المعلومات الصحية المتكامل، وتطوير وتعزيز برامج السياحة العلاجية وتطبيقها (مع كافة القطاعات المعنية)، ووضع معايير وطنية لجودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها وربطها بالبيانات وإجراء المقارنات المعيارية، وإطلاق وتفعيل الرعاية الصحية التنبؤية، وتحقيق إطار صحي واحد، وتطوير وبناء قدرات ومهارات الموارد البشرية في قطاع الرعاية الصحية (تلبي الاحتياجات الصحية الوطنية)، وتعزيز واستدامة تمويل نظام الرعاية الصحية لتنفيذ الخطط بكفاءة وفعالية (مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية)، وتحسين وتعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز البنية التحتية الصحية الوطنية.

- الأسواق والخدمات المالية | بشكل عام: 5 مبادرات، تطوير نظام وطني شامل للتصنيف الائتماني (Credit Scoring)، تعزيز الاشتمال المالي، تسريع التحوّل الرقمي في القطاع المالي، تطوير تشريعات القطاع المالي، نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي الاستثماري.

- الأسواق والخدمات المالية | القطاع المصرفي: مبادرتان، سد الفجوة بين متطلبات البنوك وجاهزية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التمويل الأخضر والتحول نحو اقتصاد مستدام.

- الأسواق والخدمات المالية |سوق رأس المال: مبادرتان، إصلاح البنية المؤسسية وتعزيز الإطار التشريعي والرقابي لسوق رأس المال، وتنشيط سوق رأس المال وتوسيع المشاركة الاستثمارية وتمكين الأصول الافتراضية والرقمية.

- الأسواق والخدمات المالية | قطاع التأمين: مبادرة واحدة، تنظيم وتطوير الإطار التشريعي والتقني لقطاع التأمين وتعزيز التحول الرقمي فيه.

- الأسواق والخدمات المالية | التقنيات المالية: مبادرتين، تطوير التشريعات والأنظمة لتتسم بمزيد من المرونة والاستجابة للنمو السريع في قطاع التقنيات المالية، وتمكين الريادة المالية والمصرفية الرقمية.
- الأسواق والخدمات المالية | التمويل الأصغر: مبادرة واحدة، تطوير قائمة معتمدة مسبقًا بأسماء الجهات المانحة والمقرضة لشركات التمويل الأصغر.
- الأسواق والخدمات المالية | التأجير التمويلي: مبادرة واحدة ،تمكين وتوسيع قاعدة التأجير التمويلي.
- الأسواق والخدمات المالية | مكاتب الصرافة: مبادرة واحدة، التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في قطاع مكاتب الصرافة.
- التجارة: 7 مبادرات، تطوير بيئة تنظيمية حديثة لتسهيل التجارة، وبناء منظومة متكاملة للتجارة الالكترونية، وتعزيز تنافسية التجارة وتوسيع النفاذ إلى الأسواق الدولية، وابتكار حلول التمويل وتحفيز نمو الكيانات التجارية، وتمكين وتطوير الكفاءات البشرية في قطاع التجارة، وتأسيس مناطق تجارية مخصصة ضمن قطاعات معينة، وإنشاء قاعدة بيانات للسلع القابلة للتداول التجاري والخدمات.
- النقل والخدمات اللوجستية: 10 مبادرات، تعزيز السياسات والأنظمة البيئية والتحول إلى استخدام مصادر طاقة نظيفة، وتعزيز الترابط الإقليمي وتحسين البنية التحتية، وتحسين أنظمة النقل العام وتحسين كفاءة خدماته، والاستفادة من الحلول والتطبيقات التقنية والذكية في القطاع، وتشجيع الاستثمار وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير إطار العمل المؤسسي بالقطاع، ومراجعة التشريعات المرتبطة بالقطاع، ووضع آلية تمويل ودعم مالي مستدام، وتنمية القدرات والكفاءات البشرية المتخصصة، ووضع سياسات السلامة والحلول المرورية وتطبيقها.

ثالثًا: محرِّك الأردن وجهةً عالمية

يضمّ محرِّك الأردن وجهةً عالمية قطاع رئيسي واحد وهو قطاع السياحة ويندرج تحته 20 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تحويل المملكة إلى مقصد رئيس للسياح الدوليين المتخصصين، لا سيما في مجال السياحة الثقافية والطبيعية، والسياحة الاستشفائية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات.

- السياحة: 20 مبادرة، تطوير المنتجات الخاصة بالسياحة بأنواعها المختلفة (الترفيهية، الاستشفائية، الدينية، والمغامرة)، والسياحة الذكية، والمركز الأردني للمعارض والمؤتمرات، ومبادرة المسارات السياحية المتكاملة (خاصة المثلث الذهبي)، ومبادرة تجربة "وسط البلد" ، وتطوير وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها، وتفعيل مبادرة الاستثمار في القطاع السياحي، وتسهيل السفر إلى الأردن والتنقل داخله، وإطلاق مبادرة لتنافسية الكُلَف وإتاحة الخدمات بأسعار مناسبة، وإنشاء أكاديمية السياحة لصقل المهارات، وإطلاق مبادرة (السائح الرقمي)، وتحديث بيانات القطاع بما يمكّن من اتخاذ القرارات والمساهمة في تصنيف الزوار وأسباب الزيارة، والتسويق السياحي، وربط الأردن بشبكة أوسع رافدة للسياح، ووضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة، وتحسين القوانين المرتبطة بقطاع السياحة، وتبسيط الإجراءات الحكومية، والسياحة البينية والعروض السياحية المشتركة، وصندوق تنمية وتطوير السياحة، وإطلاق مبادرة «أردن الأمن والسلامة»، وإطلاق مبادرة «أردن البيئة النظيفة».

128

رابعًا: محرِّك الريادة والإبداع

يضمّ محرِّك الريادة والإبداع قطاع رئيسي واحد وهو قطاع التعليم، والذي يضم 4 قطاعات فرعية ويندرج تحتهم 19 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود اللازمة لتطوير المهارات وإعداد موارد وأنظمة ومؤسسات جاهزة للمستقبل كأساس للنمو الاقتصادي في المملكة والنهوض بنوعية حياة المواطنين.

- التعليم | بشكل عام: 4 مبادرات، قواعد بيانات متكاملة تغطي جميع مراحل التعليم وتقوم بالربط التحليلي بين المدخلات والمخرجات مما يجعل النظام قادرا على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتحقيق تطوير منهجي ومتسلسل يضمن التنسيق عبر المراحل التعليمية، ومسار ممنهج لإعداد قيادات تربوية شابة قادرة على صنع السياسات وقيادة التغيير، وتفعيل المشاركة المجتمعية في دعم وتحسين قطاع التعليم، وتفعيل دور الإعلام ودوائر الإعلام في الوزارة والجامعات في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا التعليم الرئيسية وتحدياته.
- التعليم | تنمية ورعاية الطفولة المبكرة: 3 مبادرات، تأسيس صندوق لدعم إنشاء دور حضانة ورياض أطفال، وتمكين المجلس الوطني لشؤون الأسرة كمنصة وطنية تقود التنسيق والإشراف على قطاع الطفولة المبكرة، وتحسين سياسات القبول الجامعي وتطوير برامج إعداد معلمي الطفولة المبكرة والصفوف الثلاثة الأولى (أثناء الجامعة).

- التعليـم | التعليـم الأساسـي والثانـوي: 4 مبـادرات، اسـتخدام تطبيقـات التكنولوجيـا الحديثـة والناشـئة فـي التعليـم، وتعزيـز الاسـتثمار والشـراكات مـع القطـاع الخـاص، وتحسـين البنيـة التحتيـة وتحسـين آليـات التنميـة المهنيـة للعامليـن فـي قطـاع التعليـم العـام وآليـات التنفيـذ، وتطويـر نظـام لاعتمـاد المـدارس وتصنيفهـا.
- التعليـم | التعليـم العالـي: 4 مبـادرات، اسـتخدام التكنولوجيـا والـذكاء الاصطناعـي فـي جميـع التخصصـات الجامعيـة، واسـتثمار المنصـات العالميـة الدوليـة وإعطـاء الفرصـة لطلبـة الجامعـات للاشـتراك والدراسـة مـن خلالهـا، ورفـع مهـارات وكفايـات المـوارد البشـرية والهيئـة التدريسـية، و اعتمـاد الشـهادات المهنيـة المتخصصـة ضمـن الخطـط الدراسـية (ضمـن السـاعات الدراسـية) وشـهادات المهـارات الصغيـرة.
- التعليـم | التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي: 4 مبـادرات، إنشـاء منصـة وطنيـة لربـط المخرجـات مـع سـوق العمـل ومواءمـة مخرجـات التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي مـع متطلبـات سـوق العمـل، والتسـكين على الإطـار الوطنـي للمـؤهلات، وتدريـب المعلميـن والتطويـر المهني، واسـتحداث برامـج على المسـتويات العليـا فـي المسـار المهنـي لتلبيـة الحاجـات الصناعيـة عاليـة القيمـة.

خامسًا: محرِّك الموارد المستدامة

يضمّ محرِّك الموارد المستدامة قطاعَين رئيسيين هما الطاقة والمياه، ويندرج تحتهما 23 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود اللازمة لتحسين الاستخدام وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية في مجالات الطاقة والمياه لإفساح المجال للنمو الاقتصادي والنهوض بنوعية حياة المواطنين.

- المياه: 13 مبادرة، تقليل الفاقد المائي، وإطلاق مشاريع لزيادة التزويد المائي للاستخدامات البلدية (مياه الشرب)، وتحقيق الاستدامة الذاتية المالية لقطاع المياه، وتطوير المراقبة والتحكم في إدارة العرض والطلب على المياه، وتوفير الفرص أمام الاستثمارات والشراكات مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة الطاقة المستخدمة في قطاع المياه وزيادة استخدام الطاقة البديلة، وإطلاق برامج توعية للحفاظ على المياه، وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي والاستخدام المستدام للمياه، وحوكمة قطاع المياه وتفعيل قوانين المياه ولوائحها، ومأسسة الترابط بين وزارات المياه والطاقة والغذاء والبيئة، والتوسع في خدمات الصرف الصحي والاستغلال الأمثل للحمأة، والاستفادة من الحلول التقنية وأتمتة العمليات التشغيلية والإدارية في قطاع المياه، وتعزيز معالجة وإعادة استخدام المياه الصناعية المعالجة.

- الطاقة: 10 مبادرات، خفض كلف الطاقة وزيادة كفاءة إدارة الدين، وتحديث وتوسعة البنية التحتية للقطاع، وتوسيع التنقيب عن الموارد الوطنية للطاقة، وتسريع إنجاز برنامج وطني شامل لكفاءة الطاقة، وتطوير مشاريع لإنتاج واستخدام وتصدير الهيدروجين الاخضر ومشتقاته، وتطوير البيئة التشريعية للقطاع لتوائم المستقبل، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وترويج الاستثمار في مشاريع الطاقة، وتسريع التحول الطاقي نحو نظام مستدام ومنخفض الكربون، والتنسيق بين قطاعات الطاقة وإدارة الطلب وتخطيطه، وتعظيم القيمة المحلية من موارد ومشاريع قطاع الطاقة.

سادسًا: محرّك الاستثمار

إنّ توفير التمويل سيمكّن الاقتصاد من تحقيق المزيد من النمو، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 58.1 مليار دينار بحلول عام 2033، واستحداث الفرص الاقتصادية والتشغيلية لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة خلال مدة الرؤية.

سيتركز الجزء الأكبر من رأس المال الثابت المطلوب في خمسة قطاعات: الصناعة، والرعاية الصحية، والنقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمياه. ويبلغ إجمالي رأس المال الثابت المطلوب في هذه القطاعات خلال السنوات العشر المقبلة حوالي 20.7 مليار دينار.

الشكل رقم (29):
النمو الصافي المطلوب لرأس المال الثابت بحسب القطاعات للفترة 2022-2033

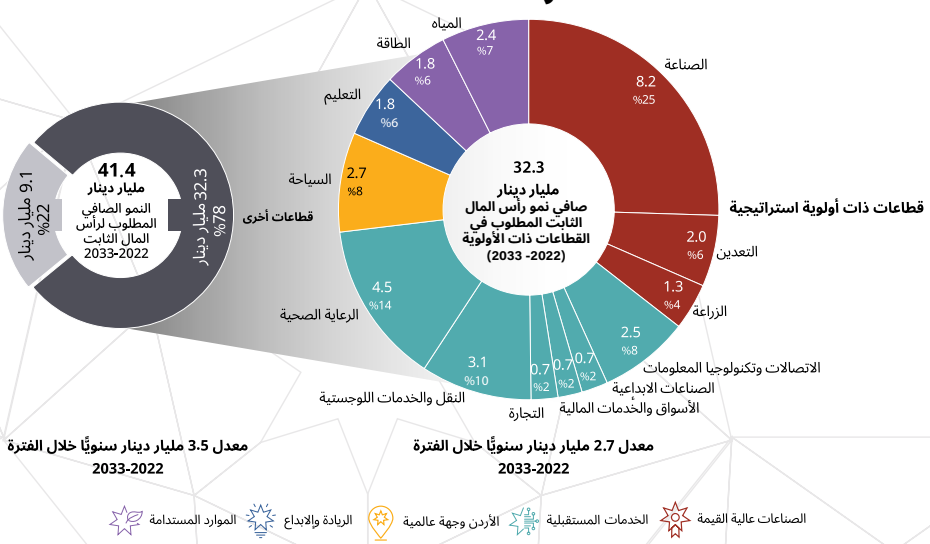

يبيـن الشـكل رقـم (30) متوسـط معـدل النمـو السـنوي لـكل قطـاع بحسـب مـا توافـق عليـه المشـاركون في ورشـة العمـل، وتوقّعات خبـراء القطاع، والممارسـات الرائـدة فـي هـذا المجـال.

الشكل رقم (30):
متوسط معدلات النمو القطاعية السنوية المستهدفة خلال مدة الرؤية*

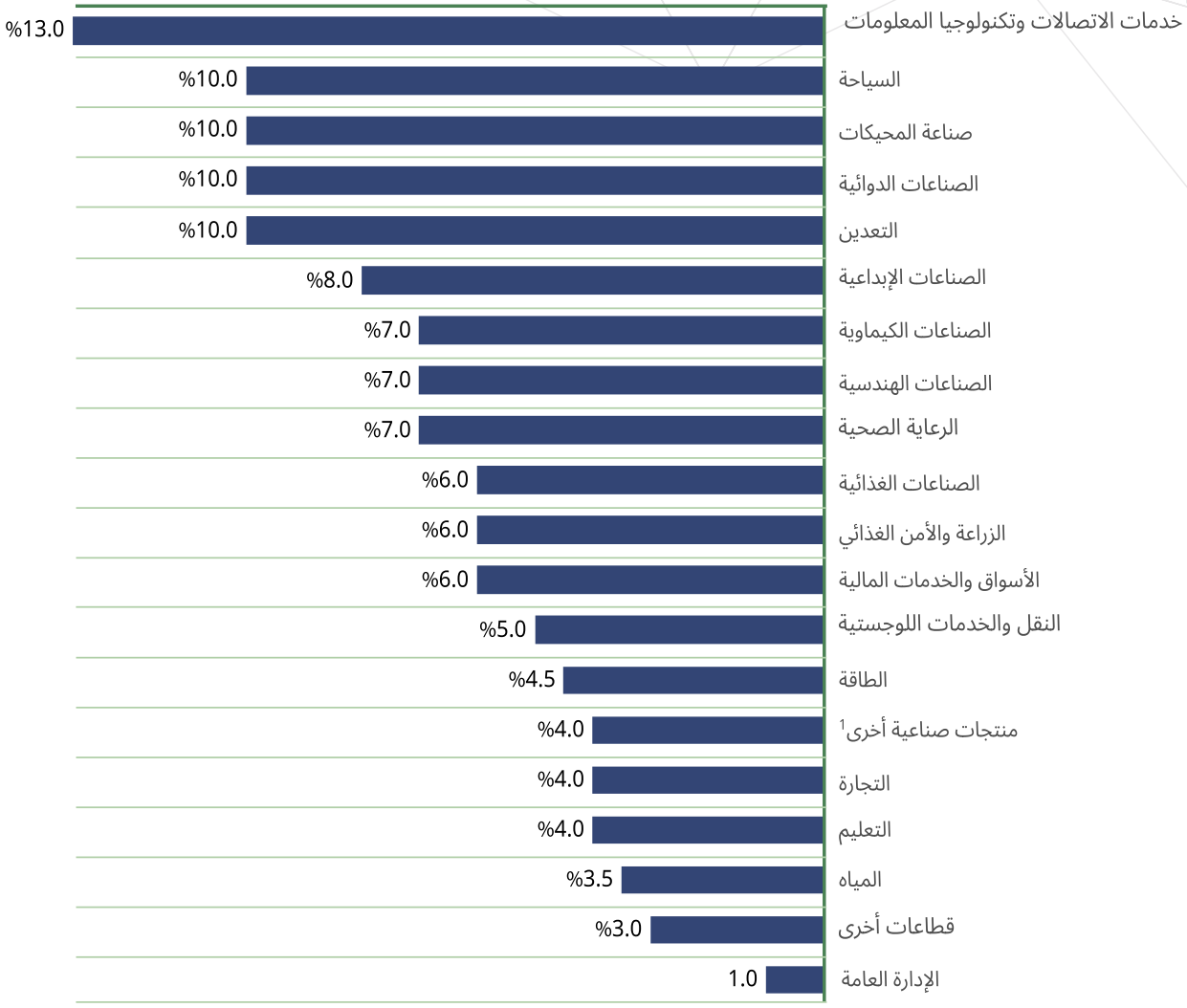

1 - تتضمن الإسمنت والمعادن الأساسية ومنتجات التكرير ومنتجات أخرى.

* معـدلات النمـو القطاعيـة المسـتهدفة تـم اعتمادهـا بعـد تخفيـض التوقعـات بمعـدل 30%، وذلـك لاسـتيعاب مليـون فرصـة عمـل خلال العقـد القـادم.

الشكل رقم (31):
حجم الاستثمار المتوقع بالمليار دينار وفقًا للرؤية (2022-2033)

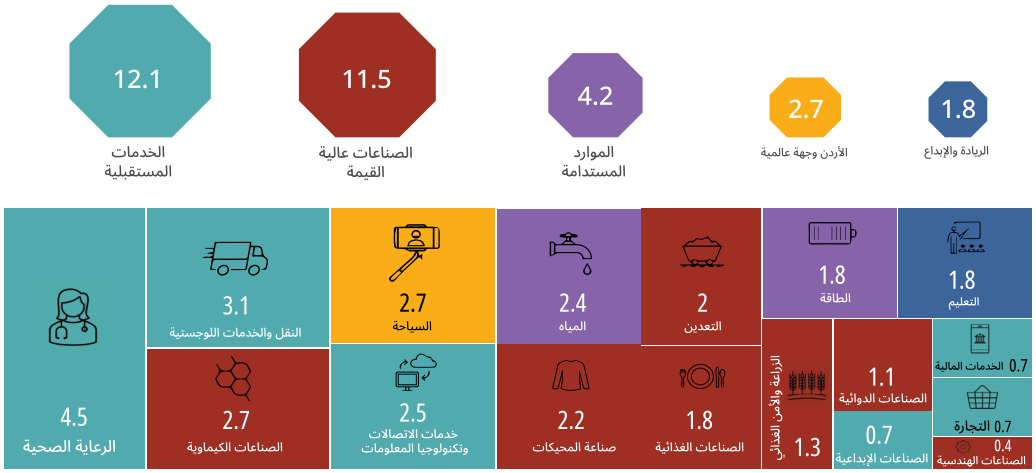

يتمتع محرك الإستثمار في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:** الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن كمركز يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا بما يشكل عامل جذب رئيسي للاستثمار.

- **اتفاقيات التجارة الحرة:** يمتلك الأردن فرصة للاستفادة من شبكة قوية من اتفاقيات التجارة الحرة مع أسواق رئيسية مثل (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، دول الخليج، اغادير، سنغافورة، وغيرها).

- **حوافز تنافسية:** يوفر الأردن حوافز استثمارية تنافسية في المناطق التنموية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، مما يساهم في جذب الاستثمارات النوعية، كما يضمن قانون الاستثمار المساواة بين المستثمرين المحليين والدوليين، بما يدعم بيئة استثمارية عادلة وجاذبة.

- **قطاعات بإمكانيات استثمارية واعدة:** يوجد قطاعات واعدة ذات إمكانات استثمارية عالية، تشمل الاقتصاد الرقمي، واللوجستيات، والطاقة (الغاز والهيدروجين الأخضر)، والتعدين، والصناعة، والسياحة، ما يوفّر فرصًا استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام.

- **الاستقرار الأمني والسياسي:** يتمتع الأردن ببنية مؤسسية متماسكة، واستقرار سياسي وأمني، إلى جانب التزام راسخ بسيادة القانون، مما يشكل بيئة داعمة وجاذبة للاستثمار.

- **القـوى العاملـة:** يمتلـك الأردن قـوى عاملـة شـابة، متعلمـة، وماهـرة، مـا يعـزز مـن جاهزيتهـا للعمـل فـي بيئـات أعمـال إقليميـة وعالميـة.

- **الاسـتقرار النقـدي:** يتمتـع الأردن بالاسـتقرار النقـدي واسـتقرار سـعر الصـرف، وحريـة حركـة المـال، ممـا يعـزز الثقـة فـي البيئـة الاسـتثمارية ويقلـل مـن مخاطـر التقلبـات الماليـة.

- **القطـاع المصرفـي والتصنيـف الائتمانـي:** يتميـز الأردن بقطـاع مصرفـي قـوي، ومدعـوم بتصنيـف ائتمانـي إيجابـي يعـزز ثقـة المسـتثمرين وقدرتهـم عـلى الوصـول إلى التمويـل.

- **الأردن وجهـة جاذبـة للعيـش:** يتميّـز الأردن أنـه بلـد جـاذب للعيـش، حيـث يفضـل كثيـر مـن الأفـراد والعائـلات الإقامـة فيـه لمـا يوفـره مـن اسـتقرار وبيئـة خدميـة مريحـة مثـل الصحـة والتعليـم إلى جانـب جـودة الحيـاة العاليـة التـي يتمتـع بهـا.

إلا أن محـرك الإسـتثمار فـي الأردن يواجـه مجموعـة مـن التحديـات الرئيسـية، وتشـمل:

- **تفعيـل قانـون الاسـتثمار:** تفعيـل المـادة (7) مـن قانون الاسـتثمار بمـا يضمن أن تكـون وزارة الاسـتثمار هـي المرجعيـة النهائيـة فـي جميـع الأمـور المتعلقـة بالاسـتثمار، وذلـك لتعزيـز وتسـهيل اتخـاذ القـرار، وضمـان اتسـاق السياسـات والإجـراءات بيـن الجهـات المختلفـة، بمـا يخلـق بيئـة اسـتثمارية أكثـر جاذبيـة واستقراراً.

- **المخاطـر الجيوسياسـية:** رغـم المزايـا التنافسـية التـي يتمتـع بهـا الأردن، إلا أن المخاطـر الجيوسياسـية الإقليميـة تشـكّل تحديًـا يؤثـر عـلى جـذب الاسـتثمار.

- **عـدم وضـوح مسـاهمة القطاعـات المختلفة بأهداف ومسـتهدفات الاسـتثمار الوطنيـة:** غيـاب خارطـة واضحـة تحـدد حجـم ونـوع الاسـتثمارات المسـتهدفة، ومحدوديـة الفـرص المعروضـة وضعـف توافقهـا مـع توقعـات المسـتثمرين، إلى جانـب غيـاب رؤيـة متكاملـة تربـط المشـاريع عموديًـا وأفقيًـا، ممـا يُضعـف التنسـيق ويُعيـق الفاعليـة الاسـتثمارية.

- **الفرص الاستثمارية الجاهزة:** غياب الفرص الاستثمارية الجاهزة والمبنية على دراسات جدوى جاهزة للتنفيذ والتمويل **Bankable Studies**، لا سيما في مشاريع البنية التحتية والمشاريع المتوسطة الحجم، بما يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز الجاذبية الاستثمارية.

- **غياب مرجعية بيانات موثوقة لتتبع الأثر:** غياب نظام موثوق لقياس مؤشرات الأثر والتقدم المحقق، نتيجة لعدم توفر مصدر موحد وموثوق للبيانات، مما يعيق القدرة على التقييم الدقيق واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.

- **غياب النهج الترويجي الموحد:** يُعدّ التأخر في إطلاق نهج منظم للترويج، إلى جانب تشتت الخطاب الترويجي وعدم التنسيق الكافي بين الجهات الرسمية المختلفة، من أبرز العوامل التي ساهمت في ضعف النتائج المتحققة.

- **تعقيد البيئة الاستثمارية:** تعقيد الإجراءات، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، ووجود تداخل بالمهام والصلاحيات، والمركزية في القوانين، وغياب معايير واضحة للسلطة التقديرية قد يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القوانين، ويحد من جاذبية بيئة الاستثمار.

- **خدمات الدعم ما بعد الاستثمار:** ضعف خدمات ما بعد التأسيس والدعم المستمر للمستثمرين يؤثر على استدامة الاستثمارات وجودتها.

- **عدم استقرار التشريعات:** التغير المستمر للتشريعات المتعلقة بالاستثمار، مما يؤثر على وضوح واستقرار البيئة الاستثمارية، ويحد من ثقة المستثمرين.

- **المنافسة الإقليمية:** احتدام المنافسة الإقليمية (البنى التحتية، ارتفاع الكلف التشغيلية، وصغر حجم السوق مقارنة بدول الجوار).

- **قانون الصناديق الاستثمارية:** غياب قانون خاص ينظم عمل الصناديق الاستثمارية، مما يحد من تطوير هذا القطاع ويؤثر على جذب الاستثمارات المتخصصة.

الملخص التنفيذي الاستثمار

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (مستهدفات 2033)

صافي نمو رأس المال الثابت	صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة	صافي الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص	صافي الاستثمارات من المساهمات الحكومية
41.4 مليار دينار (المستهدف التراكمي)	18.2 مليار دينار (المستهدف التراكمي)	12.1 مليار دينار (المستهدف التراكمي)	11.1 مليار دينار (المستهدف التراكمي)

2 الأهداف والتطلعات الإستراتيجية

- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- زيادة الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص
- تحفيز الاستثمار من خلال المساهمات الحكومية في المشاريع الاستراتيجية
- استحداث الفرص الاقتصادية والتشغيلية لتوفير فرص عمل وتمكين أهداف التنمية
- تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي رائد للاستثمار المنتج والمستدام
- تعزيز البيئة الاستثمارية لرفع تنافسية الأردن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات ذات الأولوية
- تعزيز الترويج الاستثماري الموجّه والفعّال (المستثمر المحلي والمغترب والأجنبي)

3 مؤشرات الأثر المستحدثة

- عدد فرص العمل الجديدة نتيجة الاستثمارات الجديدة أو نتيجة التوسع في الاستثمارات القائمة
- نسبة الوظائف ذات الجودة المستحدثة نتيجة الاستثمارات
- نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي
- إجمالي حجم الاستثمارات الكلية
- إجمالي حجم الاستثمارات المحلية
- حجم الاستثمارات في القطاعات المستفيدة وذات الأولوية من قانون البيئة الاستثمارية
- صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- نسبة الفرص الاستثمارية الناجحة
- المؤشر الأردني لثقة المستثمر
- مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر / FDI Regulatory Restrictiveness Index
- مؤشر جاهزية الأعمال/ Business Ready (B-Ready)

4 المبادرات المقترحة

- المبادرات ذات الأولوية:
  - تطوير فرص استثمارية قابلة للتمويل
  - تعزيز وتطوير البيئة الاستثمارية لجذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية
  - مبادرة تحسين رحلة المستثمر
  - وضع استراتيجية للتواصل مع المستثمرين الدوليين والأردنيين المغتربين وإطلاق برنامج للحملات الترويجية
- المبادرات ذات صلة:
  - تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية الخاصة بالاستثمار
  - إنشاء نماذج شراكة تمويلية جديدة مع القطاع الخاص
  - مبادرة الصندوق الوطني للاستثمار الاستراتيجي
  - منصة استثمارية وطنية ذكية
  - مبادرة التراخيص الاستثمارية المؤقتة

5 الأثر الاقتصادي المباشر

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بمعدل +1.7 مليار سنويًا | +15.19 مليار دينار من 2024 إلى 2033

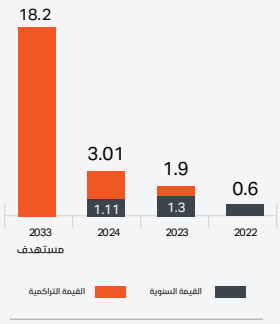

سابعًا: محرِّك بيئة مستدامة

يضمّ محرِّك «بيئة مستدامة» قطاع رئيسي واحد وهو قطاع النمو الأخضر ويندرج تحته 15 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود لتعزيز الممارسات المستدامة والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ كجزء لا يتجزأ من تمكين نمو الأردن مع وضع الضوابط لحماية بيئة المملكة ومواردها للأجيال القادمة.

- النمو الأخضر: 15 مبادرة، تعزيز فعالية أطر الحوكمة والقدرات المؤسسية للنمو الأخضر، تعزيز ممارسة الاقتصاد الدائري، وتأهيل وربط الكفاءات بفرص العمل الخضراء، وحماية التنوّع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها، وتعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات، وربط فرص الاستثمار الأخضر مع الأولويات الوطنية للاستثمار، وتوفير بيئة ممكنة للابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا الخضراء لجعل الأردن رائداً إقليمياً في النمو الاخضر ، وإنشاء وإطلاق منصة بحثية وطنية حول التغير المناخي، وتحويل الأردن إلى وجهة بارزة للسياحة البيئية والسياحة الزراعية في المنطقة، وإنشاء مناطق حضرية خضراء ودمج العناصر البيئية في تخطيط واستخدام الأراضي، وتمكين ممارسات البناء الأخضر والمستدام، ودمج مفهوم الترابط لتعظيم مخرجات ومزايا النمو الصديقة للبيئة والمستجيبة للتغير المناخي، وتعزيز جاهزية الصناعات الوطنية للتصدير منخفض الكربون، وتأسيس منصة وطنية للتمويل المناخي، وتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام.

ثامنًا: محرِّك نوعيّة الحياة

يضم محرّك نوعية الحياة قطاعين رئيسيين هما التنمية الحضرية والحماية الاجتماعية، وينبثق عنهما 22 مبادرة تسعى إلى تحسين نوعية ومستوى سبل العيش، حيث يقود هذا المحرّك جهودًا متكاملة تتمحور حول المواطن، وتركّز على تحسين نوعية المعيشة في المدن من خلال تطوير الخدمات وتوسيع الخيارات بما يمكّن المواطنين من التمتع ببيئة حضرية ملائمة وأنماط حياة متوازنة. كما يهدف المحرّك إلى زيادة المساحات الخضراء، والتوسع في إنشاء الحدائق والمساحات العامة، وتحسين المشهد الحضري بما يعزز جاذبية العيش في المدن ويدعم استدامتها البيئية. وفي الجانب الاجتماعي، يركّز المحرّك على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لضمان دعم فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، مع تمكينها اقتصاديًا عبر توفير فرص العمل المناسبة لمن يستطيع العمل، ليؤدُّوا دورهم كاملاً في التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة.

- التنمية الحضرية: 9 مبادرات، تأسيس مراكز طباعة ثلاثية الأبعاد للبناء باستخدام مواد إسمنتية صديقة للبيئة (مشتركة بين البلديات)، وتسريع التحول الرقمي الحضري وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحضرية، وتطوير خطة التنقل الحضري المستدام، وتعزيز أنشطة تحسين المشهد الحضري في البلديات (مبادرة أفكارنا لأحيائنا)، وإطلاق تطبيق

البيانات الحضرية المفتوحة للحوكمة التشاركية في تحسين المشهد الحضري، وتطوير إدارة النفايات في البلديات وتوسيع نطاقها نحو اقتصاد دائري مستدام، وتعزيز دعم مشاريع الإسكان الإجتماعي الميسر بالشراكة مع القطاع الخاص، وتشجيع البنية التحتية المفتوحة والخضراء لتعزيز الأنشطة المجتمعية والإنتاجية في البلديات، وتأهيل المدن للمنعة المناخية والتحول الأخضر، ونماذج إدارة الأزمات.

- الحماية الاجتماعية: لم يتم تضمين قطاع الحماية الاجتماعية خلال مرحلة بناء رؤية التحديث الاقتصادي. إلا أنه ونظراً لأهمية هذا القطاع ومساهمته في رفع جودة الحياة وتمكين المواطنين خاصة فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، فقد تم إضافة قطاع الحماية الاجتماعية خلال المرحلة الأولى ليكون من ضمن القطاعات الرئيسية في رؤية التحديث الاقتصادي. وقد تم مراعاة ذلك عند عمل جلسات المرحلة الثانية من الرؤية ونتج عن ذلك تحديد واقع القطاع من خلال تحديد مواطن القوة والتحديات، وتحديد الأهداف والتطلعات الاستراتيجية للقطاع، وتحديد مؤشرات أثر مستحدثة ومبادرات ذات اولوية وذات صلة.

يتمتع قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن بعدد من نقاط القوة، والتي تشمل:

- **رؤية متكاملة مع مسارات التحديث الوطنية:** تكامل القطاع مع الجهود الوطنية للتحديث الاقتصادي، والإداري، والسياسي، ومن خلال محاور الاستراتيجية المحدثة للقطاع حتى العام 2033 (كرامة، تمكين، فرصة، صمود).

- **توفر الأطر التشريعية الداعمة لتعزيز الحماية الاجتماعية:** قوانين حديثة تُشكل أساسًا لتوسيع الحماية للفئات الأشد حاجة للرعاية، لكنها تتطلب استكمال الأنظمة والتعليمات المساندة للتنفيذ.

- **الأسرة وحدة حماية اجتماعية فاعلة:** يُعد التماسك الأسري والقيم المجتمعية في الأردن شبكة أمان اجتماعي طبيعية تعزز التكافل، وتشكل خط حماية أول يدعم الاستثمار في الأسرة من خلال التوعية والتدخلات التشاركية الداعمة.

- **البنيـة المؤسسـية المتمكنـة فنيـاً وبشـريًا لرفـع كفـاءة الاسـتهداف:** تحسـين الاسـتهداف وتقليـل الازدواجيـة بدعـم مـن بيانـات محدثـة وكفـاءات مؤسسـية عاليـة، مـع تطـور فـي أنظمـة الدعـم واسـتخدام تقنيـات حديثـة للمتابعـة والتقييـم والرقابـة.

- **وجـود برامـج متخصصـة للتركيـز عـلى الفئـات الأشـد حاجـة للرعايـة:** توسـع البرامـج للفئـات الأشـد حاجـة، وتزايـد الوعـي بتحدياتهـم يفتـح فرصـاً لاسـتحداث وظائـف جديـدة، وتعزيـز المشـاركة الاقتصاديـة.

- **تبنـي التحـول الرقمـي وتوظيـف التكنولوجيـا الحديثـة:** البـدء فـي توظيـف تطبيقـات التكنولوجيـا الحديثـة لتطويـر الخدمـات الاجتماعيـة، مـع تطويـر سـجل اجتماعـي شـامل لأنظمـة اسـتهداف تسـتند إلى البيانـات لرفـع الكفـاءة.

- **تعـدد الجهـات الفاعلـة والممولـة:** توفـر تمويـل مباشـر وغيـر مباشـر يُمكـن توجيهـه لاسـتدامة تنفيـذ الأولويـات الاسـتراتيجية عبـر شـراكات مـع القطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي، مع الاسـتفادة من التمويـل الخارجي والمسـاعدات الدوليـة.

- **نهـج تشـاركي واسـع وفاعـل:** اعتمـاد نهـج تشـاركي واسـع يُسـهم فـي متابعـة وتقييـم أثـر البرامـج الاجتماعيـة مـن خـلال تواصـل مسـتمر مـع الجهـات المعنيـة وإصـدار تقاريـر دوريـة.

- **التكيـف مـع الأزمـات والصدمـات:** أثبـت القطـاع قدرتـه عـلى مواجهـة التحديـات الخارجيـة، مثـل اللجـوء والأوبئـة، ونجـح فـي الاسـتجابة لأزمـة كوفيـد-19 مـن خـلال تحويـلات نقديـة وآليـات دعـم سـريعة.

إلا أن قطـاع الحمايـة الاجتماعيـة فـي الأردن يواجـه مجموعـة مـن التحديـات الرئيسـية، وتشـمل:

- **الحاجـة إلى تفعيـل التطبيـق الكامـل لمنظومـة التشـريعات الجديـدة للقطـاع:** ضعـف الرقابـة عـلى التطبيـق يحـد مـن أثـر التشـريعات، ممـا يسـتدعي آليـات تنفيـذ ورقابـة فعّالـة وربطهـا بمؤشـرات أداء وتقييـم أثـر منهجـي، لتعزيـز فعاليتهـا عـلى أرض الواقـع.

- **الحاجة إلى مضاعفة جهود التنسيق والمتابعة بين الفاعلين في القطاع:** ضعف التنسيق وغياب حوكمة مشتركة يحدان من فعالية السياسات، ما يستدعي إطار وطني متكامل يعزز التنسيق والمساءلة بين جميع الجهات المعنية.

- **نقص في الإحصاءات المحدثة والدراسات المتخصصة والتكاملية:** ضعف توفر الإحصاءات المصنفة والدراسات المتخصصة والتحليل المنتظم يحد من كفاءة صناعة القرار، ما يستدعي منظومة معلومات وطنية تربط بين توجيه التمويل وأولويات الاحتياجات الفعلية.

- **محدودية تقبل المجتمع للإدماج والحاجة لتوفير بيئة وبنية تحتية دامجة:** ضعف البنية التحتية والمؤسسية يعيق شمولية تمكين ذوي الإعاقة والفئات الأشد حاجة للرعاية، ما يتطلب تهيئة شاملة وسياسات إدماج عادلة.

- **محدودية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني:** ضعف استثمار المسؤولية المجتمعية وخبرات القطاع غير الحكومي وتشتت المبادرات يحدّ من فاعلية جهود الحماية الاجتماعية، مما يستدعي تفعيل شراكات استراتيجية وأطر تنظيمية لتحفيز القطاع الخاص.

- **غياب قياس موحد للفقر والفجوات التنموية:** غياب مرجع موحد لقياس الفقر يعيق دقة الاستهداف وتوجيه السياسات، ما يستدعي تطوير منهجية موحدة للفقر متعدد الأبعاد لضمان عدالة وفعالية التدخلات في المحافظات.

- **محدودية مصادر التمويل المستدامة:** الاعتماد على التمويل الخارجي مع ضعف استثمار التمويل المحلي يعيق الاستدامة، وبما يستدعي تغيير النظرة للحماية الاجتماعية على كونها استثمار في رأس المال البشري لا عبئاً مالياً على الموازنات.

- **فجوة في إدماج الفئات الهشة في فرص التمكين الاقتصادي وسياسات التشغيل:** ضعف دمج الفئات المستهدفة في التمكين الاقتصادي وسوق العمل، وضعف التكامل بين نظام الضرائب لتعزيز تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية.

- **الحاجة إلى تعزيز التحول في ثقافة المجتمع من الاتكالية إلى الإنتاجية:** الحاجة لتحويل ثقافة الاتكالية نحو الإنتاجية من خلال برامج دعم مشروطة للتمكين اقتصادياً، مع تعزيز التوعية بدور المواطن في التكافل والتنمية المجتمعية.

- **غياب نظام إنذار مبكر للاستعداد للأزمات والصدمات:** ضرورة بناء نظام شامل ومرن للاستجابة لكافة مراحل إدارة الأزمات بكفاءة، بدلاً من تدخلات مؤقتة، مع الاستعداد المبكر، وتوفير التغذية اللاحقة للدروس المستفادة.

- **غياب الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنظمة والاقتصاد غير الرسمي:** ضرورة تطوير آليات إدماج مرنة وشاملة تواجه التحديات في العدالة الاجتماعية والاستدامة المالية.

- **تحدي تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية رقمياً وتكاملها:** أنظمة الحماية الاجتماعية تفتقر لمنصات موحدة ومتكاملة، مما يسبب ازدواجية ويضعف التخطيط والتنسيق والرقابة.

وبناءاً على ذلك، فقد تم تطوير الأهداف والتطلعات الاستراتيجية لقطاع الحماية الاجتماعية على النحو التالي:

- تعزيز التحول من الإعانات النقدية إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي المستدام

- تعزيز شمولية وعدالة الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية النوعية والمتكاملة

- تطوير منظومة حماية اجتماعية رقمية تحسن كفاءة الاستهداف ومرونة الاستجابة للأزمات

- تطوير منظومة متكاملة للطفولة المبكرة والتعليم الدامج، كاستثمار طويل المدى في رأس المال البشري

- تفعيل الحوكمة والتنسيق الكامل بين جميع الشركاء لضمان كفاءة واستدامة برامج وخدمات قطاع الحماية الاجتماعية

- تطوير منظومة حماية وقائية تُمكّن الأسر من تجنب مخاطر الفقر والهشاشة

وقد تم تحديد عدد من مؤشرات الأثر المستحدثة للقطاع، والتي تشمل: عدد رخص مزاولة مهنة العمل الاجتماعي الممنوحة حسب النظام الجديد، ونسبة الأسر التي تم تمكين أفرادها وزيادة دخلهم، ونسبة الفئة المدعومة التي تم تمكينهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل، وعدد المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي (التدريب، التأهيل)، ونسبة الأطفال الملتحقين بالحضانات، ونسبة المستحقين المسجلين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، ونسبة الأسر المنتفعة من الدعم المادي المتكرر، وعدد المساكن الملائمة التي تم توفيرها للأسر الفقيرة والعفيفة، وعدد الأسر التي استغنت عن الدعم، وعدد الجمعيات الخيرية المسجلة بموجب قانون الجمعيات النافذ والمفعلة.

المبادرات ذات الأولوية:

- مبادرة منصة تكامل للحماية الاجتماعية المستدامة
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في دعم الحماية الاجتماعية من خلال المسؤولية المجتمعية للشركات
- دعم الشباب وحمايتهم ليصبحوا نشيطين اقتصادياً، وخاصة الشباب المعرض للخطر والمهمش (تكلفة الفرصة البديلة)
- دعم الطفولة المبكرة من خلال زيادة البرامج الداعمة للأطفال والأمهات، وبرامج أسرية مجتمعية

المبادرات ذات الصلة:

- الوسيط المجمع للمشاريع الانتاجية الصغيرة للأسر والأفراد من الفئات الاجتماعية المستهدفة
- تشجيع وتنظيم الريادة الاجتماعية وثقافة التطوع المجتمعي
- التعاون مع القطاع الخاص في دور الرعاية والإيواء الاجتماعية
- التحول الرقمي في قطاع الحماية الاجتماعية

- تشجيع الابتكار في آليات الرعاية والحماية الاجتماعية
- تحسين خدمات الضمان الاجتماعي لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة
- شركة مبتكرة تجمع بين التمكين الاقتصادي للنساء وتلبية متطلبات تشريعية فيما يتعلق بإنشاء الحضانات في بيئات العمل
- دعم صندوق الزكاة لبرامج الحماية المجتمعية والمؤسسات العاملة فيها بالأخص المبادرات التي لديها فتوة شرعية بالزكاة، أو برامج وقف وطني
- تصميم تطبيق إلكتروني/ روبوت التوعية الاجتماعية للوقاية والأمان الاجتماعي

8.3 ترجمة الرؤية إلى واقع: النموذج المعتمَد

8.3.1 عوامل النجاح الرئيسة

من خلال دراسة نجاعة تنفيذ البرامج السابقة في الأردن، والمقارنة مع الممارسات العالمية الفضلى في مجال تنفيذ الخطط والبرامج، جرى استخلاص العِبَر التي من شأن الأخذ بها أن يضمن التنفيذ الناجح لرؤية التحديث الاقتصادي، وهي:

1.رؤية مشتركة

الرؤية التوافقية المشتركة توحّد جهود الإدارات المختلفة أو المتعاقبة، نحو أهداف مشتركة.

2.حوكمة قوية

الحوكمة القوية تعزّز روح المسؤولية والمساءلة، لذا ينبغي على الجهات المعنية بالتنفيذ أن تدرك أدوارها بوضوح تامّ لتكون مستعدّة لتحمُّل مسؤولية التطبيق، وأيضًا للمساءلَة بشأن أثر أدائها على الغايات المستهدَفة في رؤية التحديث الاقتصادي.

3.الموارد البشرية

يتطلّب التنفيذُ توفير الموارد البشرية اللازمة في رئاسة الوزراء والوزارات المعنية لمتابعة التنفيذ والإنجاز، ومن شأن ذلك الوقوف على أيّ قصور أو خلل ومعالجته بالسرعة الممكنة لتجنّب أثره على تحقيق الغايات المنشودة.

4.مأسسة العمليات

ويشمل ذلك عمليات التخطيط، والتنفيذ، وإدارة التغيير عند اللزوم، والتقييم، وإصدار التقارير، وتقييم المخاطر والأثر، وصنع القرار واتخاذه. فهذه العمليات تشكّل بمجموعها منظومة تنفيذ متكاملة.

5.مصادر البيانات

يعتمد تقييم الأداء على توحيد مصادر البيانات لإعطاء صورة واضحة ودقيقة لمستوى الإنجاز في تنفيذ المهام المطلوبة لتطبيق الخطط.

6.إدارة التغيير والتواصل

تشكّل إدارة التغيير والتواصل أداةً مهمة تسمح بتداول المعلومات والآراء لإثراء العمل وإدخال التحسينات. كما ينبغي أن يكون التداول ثنائيَّ الاتجاه ليخلق التوافق بين الأطراف المعنية.

7.تركيز الجهود على النتائج

التقييم المستمر لتتابُع العمل يضمن فعالية الجهود لتحقيق غايات رؤية التحديث الاقتصادي.

8.توفير الخبرات الفنية

الاستفادة من الخبرات والقدرات المحلية والأجنبية للمساعدة على الإنجاز.

9.توفير التمويل

توفير التمويل اللازم، بما في ذلك استقطاب استثمارات خارجية ومحلية مباشرة، لإنجاز المهام المطلوب تحقيقها وصولًا إلى أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

10.المرونة

السرعة في اتخاذ القرارات والتكيّف مع أيّ مستجدات.

8.3.2 المتابعة والتقييم

ستؤدي أربع جهات رئيسة دورًا محوريًّا في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لرؤية التحديث الاقتصادي. وهذه الجهات هي:

1. **وحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء**: تُعنى بمتابعة خطة العمل التنفيذية ومؤشرات قياس الأداء، وضمان التنسيق المستمر بين الوزارات والدوائر المعنية.
2. **وحدات تنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية**: تُعنى بتنفيذ الرؤية وضمان تحقيق التنسيق المتبادل بين الوزارات.
3. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**: تُعنى بوضع خطة العمل لتحقيق الرؤية بالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية.
4. **الديوان الملكي الهاشمي**: يقوم بمتابعة التقدم والإنجاز لرؤية التحديث الاقتصادي.

ولأن الحوكمة القوية هي إحدى عوامل النجاح الرئيسية التي تم تحديدها لضمان التنفيذ الناجح للرؤية وبرنامجها التنفيذي، فقد تم تصميم نموذج حوكمة متكامل لتنفيذ ومتابعة أداء رؤية التحديث الاقتصادي والمبني على أفضل الممارسات العالمية في مجال تنفيذ الرؤى والاستراتيجيات، حيث تم عمل المقارنات المعيارية واستخلاص أبرز الدروس المستفادة، وتعريف الجهات ذات العلاقة المساهمة في التنفيذ، وتصميم النموذج التفاعلي الذي يحدد الترابطات بين تلك الجهات، وتحديد العمليات الرئيسية متضمنة مصفوفة للصلاحيات لتحديد دور كل جهة في عملية التنفيذ والمتابعة.

كما تم تطوير نماذج لتقارير الأداء الدورية لمتابعة حالة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي، حيث تقوم وحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء بإصدار تقارير شهرية لمتابعة حالة مشاريع ومبادرات البرنامج التنفيذي، بالإضافة إلى تقارير ربع سنوية لمتابعة الإنجاز المتحقق فيما يتعلق بمؤشرات الأثر ومدى تحقيق مستهدفات الرؤية، مما يساهم في تحديد الإنجازات المتحققة والتحديات التي قد تواجه التنفيذ وتعمل على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار على التدخل السريع وعمل الإجراءات التصحيحية.

وللتأكيد على مبدأ الشفافية ومشاركة النتائج مع المواطنين، يتم مشاركة التقارير الربعية والنصف سنوية والسنوية من خلال نظام متابعة الأداء الحكومي والإنجاز على موقع الرؤية والتي تمكن المواطن من متابعة التقدم المحرز في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي بشكل دوري.

ولضمان توحيد عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم بين الجهات التنفيذية فقد تم تطوير دليل استرشادي لوحدات متابعة الأداء والإنجاز، وهي الوحدات التنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بضمان تنفيذ الرؤية، وضمان التنسيق المتبادل بين الجهات، ورفع البيانات وحالات الإنجاز الدورية لوحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء. ويضم الدليل التشغيلي المهام والمسؤوليات الرئيسية والمساندة للوحدة، بالإضافة إلى القدرات المطلوبة لضمان عمل الوحدة على الوجه الأمثل، ونموذج تفاعلي يوضح أبرز التفاعلات بين وحدات متابعة الأداء والإنجاز في الوزارات والمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة الخارجيين.

نصبو إلى أردنّ يتسم بالتميّز والإبداع، منفتح على التغيير والتطوير، مُتقبّل للأفكار الجديدة، مُحتضِن للتنوع، ينطلق من قيمنا المشتركة لكي يظل رمزاً للتسامح والإيثار. هذه هي القيم الراسخة في الأردن، التي تجعله نموذجاً يُحتذى للتقدم، والانفتاح، والاعتدال، والأصالة.

إنّ تحويل رؤية التحديث الاقتصادي إلى حقيقة يتطلّب مضاعفة جهودنا لتعزيز نقاط قوتنا ومعالجة مواطن الضعف في عملية التخطيط والتنفيذ. وبناء على ذلك، يتعيّن علينا الارتقاء بالأداء في القطاعات المختلفة وتوفير الفرص والخدمات لجميع المواطنين. ينبغي اتخاذ الخطوات الفاعلة التي من شأنها مضاعفة صادراتنا، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاستثمارات الوطنية. كما ينبغي وضع إجراءات عملية تفصيلية مقترنة بإطارٍ زمني لتذليل العقبات التي تواجه نمو القطاع الخاص، ومعالجة المشكلات المتأصلة في العمل المؤسسي على المستوى الإداري.

إنّ الخيارات والقرارات التي نتخذها اليوم سترسم ملامح مستقبل الأجيال الصاعدة، فلنعمل معاً، بثقة وإيمان وتوافق، لتوفير حياة كريمة في وطننا، للحاضر والمستقبل.

رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل

المرحلة الثانية

للمزيد من التفاصيل عن رؤية التحديث الاقتصادي
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

www.jordanvision.jo